

أدبيات الحزب الإسلامي العراقي ”6“



محطات تاريخية ”التأسيس والانطلاق“

إعداد لجنة التحقيق السياسي

١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م

أدبيات الحزب الإسلامي العراقي
"6"



محطات تاريخية

"التأسيس والانطلاق"

إعداد لجنة التحقيق السياسي

1442هـ - 2020م

دار الأحمـد للطباعة

اسم الكتاب
محفطات تاريخية
"التأسيس والانطلاق"
اصدار
الحزب الإسلامي العراقي
المكتب الإعلامي

الطبعة الأولى
1442هـ - 2020م
عدد الصفحات
١٥٩ صفحة

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد: ٣٥٥٢ / ٢٠٢٠

الناشر

جميع الحقوق محفوظة، لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أيّ جزء منه، بأيّ شكل من الأشكال، إلا بإذن خطّي مسبق من المؤلف.

الفهرس

رقم الصفحة	الفقرة	ت
٥	المقدمة	١
٩	المحطة الأولى / مرحلة التأسيس - أحداث في وثائق	٢
٧٣	المحطة الثانية / مرحلة المعارضة (١٩٩١ - ٢٠٠٣)	٣
١٠٧	المحطة الثالثة / ٢٠ نيسان ٢٠٠٣ الانطلاق من جديد	٤
١١٩	المحطة الرابعة / مرحلة مجلس الحكم	٥

المقدمة

نستعرض في هذا الكتاب ضمن (أدبيات الحزب الإسلامي العراقي) عرضاً تاريخياً لنشأة وتأسيس الحزب، والمراحل الأساسية والمهمة التي مر بها حتى وقتنا الحاضر، وذلك من خلال التوقف عند أربع محطات رئيسية، وهي:

• المحطة الأولى: (مرحلة التأسيس – أحداث في وثائق).

• المحطة الثانية: (مرحلة المعارضة ١٩٩١ – ٢٠٠٣).

• المحطة الثالثة: (٢٠ نيسان ٢٠٠٣ الانطلاقة من جديد).

• المحطة الرابعة: (مرحلة مجلس الحكم).

لقد كانت لكل محطة من تلك المحطات ملامح وسمات خاصة، مرتبطة بواقعها المصاحب لها من جهة، ومستجيبة لضرورتها من جهة أخرى.

ونحب أن نؤكد أن نشرها بهدف (التوثيق التاريخي) البحث، مدركين - دون شك - التغيير الذي طرأ على الحياة العراقية، وان التعابير والمصطلحات التي ترد هنا ترتبط بمرحلتها الزمنية التي تعبر عن الواقع آنذاك، وهي توثيق للمرحلة السابقة بسلبياتها وإيجابياتها، وان سياسات الحزب بنيت في حينها على ظروف وواقع العملية السياسية في تلك السنوات، دون ان يشمل الواقع الراهن بالضرورة. متمنين أن تكون هذه الصفحات وافية في تقديم صورة متكاملة عن هذا الموضوع.

ومن الله التوفيق

محطات تاريخية

- المحطة الأولى: (مرحلة التأسيس – أحداث في وثائق).
- المحطة الثانية: (مرحلة المعارضة ١٩٩١ – ٢٠٠٣).
- المحطة الثالثة: (٢٠ نيسان ٢٠٠٣ الانطلاقة من جديد).
- المحطة الرابعة: (مرحلة مجلس الحكم).

المحطة الأولى

مرحلة التأسيس — أحداث في وثائق

أولاً: الفكرة والانطلاقة

في أوائل سنة ١٩٦٠م أحس مجموعة من الشباب بانتمائهم لهذا الوطن والأمة ودينها القيم، ورأوا أن تقدم العراق وازدهاره مرتبط بالتمسك بثوابته وقيمه ومبادئه، وعزز من قناعاتهم تلك الحال الذي وصلت إليه بلادهم فهي ضعيفة المناعة تتأثر بالرياح بنوعها الشرقية والغربية.

وفضلاً عن ذلك الاعتقاد كانت ثمة قناعة أخرى توجه عملهم وهي أن العمل للإسلام - بمفهومه الشامل - لا يكون مثمراً إلا عن طريق تجمع للخير يلم تحت لوائه كل أبناء شعبنا العزيز من المؤمنين بأفكاره وبمشروعه الحضاري، يتعاونون فيما بينهم ويساعد بعضهم الآخر، واختاروا لتجمعهم اسماً يجمع بين الانتماء الوطني والمرجعية الإسلامية.

وهو (الحزب الإسلامي العراقي).

وتقدم لذلك مجموعة من اولئك الشباب بطلب إلى وزارة الداخلية آنذاك، بتأسيس الحزب وقدموا معه نسخة من النظام الداخلي الذي يتضمن مبادئ الحزب وأهدافه ورؤيته الشاملة للتربية والتعليم والإعلام والأوقاف والجيش والاقتصاد وغير ذلك.

وبعد مدة من تقديم الطلب اعترضت مديرية الجمعيات بوزارة الداخلية، وطلبت تقديم مادة من نظام الحزب على أخرى فاستجيب للطلب بالتصحيح وقدم الطلب من جديد، ثم اعترضت وزارة الداخلية مرة أخرى، وطلبت حذف عدة

فقرات أخرى، وكررت ذلك مرة أخرى وهي تماطل بالموافقة على إجازة الحزب.

وكان من نظام الجمعيات في وزارة الداخلية، انه إذا مضى على تقديم الطلب ثلاثون يوماً ولم تعترض وزارة الداخلية، يعتبر الحزب أو الجمعية أو النادي مجاز قانونياً، وقد حصل ذلك فعلاً، فقد مضت ثلاثون يوماً على الطلب، ولم تعترض وزارة الداخلية هذه المرة، فأعلن قيام الحزب ونشر ذلك في الصحف المحلية.

وحين علم الزعيم عبد الكريم قاسم وقتها بالخبر انزعج، وطلب أن يمنع أعضاء الحزب الإسلامي العراقي من العمل، فقدمت شكوى إلى رئاسة محكمة التمييز للنظر في هذا الموضوع، فنظرت في الطلب وأصدر تقريراً بالأكثرية بإجازة الحزب بتاريخ ٢٦/٤/١٩٦٠.

ثانياً: لماذا الحزب الإسلامي العراقي؟

حين قُدم الطلب بإجازة الحزب الإسلامي العراقي، عمد بعض الناس يتساءلون عن أهم الأسباب والمبررات التي تدعو إلى قيام حزب إسلامي في هذا البلد، ويمكن حصر أهم الأسباب والمبررات التي أدت إلى قيام الحزب بالآتي:

١. إن هذا العمل واجب ديني ووطني على حد سواء.
٢. إن طبيعة الإسلام توجب العمل المنظم القائم على أسس تنظيمية سليمة.
٣. إن قيام أحزاب غير إسلامية تعمل في الساحة العراقية يستدعي وجود حزب سياسي يعبر عن الفكرة الوطنية المرتبطة بمرجعيتها الإسلامية.
٤. إن الإسلام مرتكز أي مشروع نهضوي، والاستناد إليه يحقق دافعاً وحافزاً للعمل والانطلاق.

ثالثاً: وهذه الأسباب التي كانت على الساحة العراقية كان لابد من ظهور حزب يلتزم بالقيم والمبادئ التي ترعرع عليها العرب والعراقيون بشكل خاص.

١. نص طلب إجازة الحزب الإسلامي مع المؤسسين والمؤيدين

سيادة وزير الداخلية المحترم

نرجو إجازتنا بتأليف حزب إسلامي باسم (الحزب الإسلامي العراقي) مركزه بغداد والغرض منه تحقيق المنهج المرفق وفي طيه نرفق دستور الحزب والنظام الداخلي وهما يحتويان على جميع البيانات التي يتطلبها قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ كما نرفق طياً بياناً موقعا من قبل أكثر من خمسين شخصاً تتوفر فيهم شروط العضوية وذلك بمقتضى حكم المادة (٣٣) من قانون الجمعيات المشار إليه.

وقع الطلب الأعضاء المؤسسون وهم:

ت	الاسم واللقب	المهنة	الإقامة	العمر	الجنسية
١	إبراهيم عبد الله شهاب	موظف متقاعد	الموصل	٤٠	عراقي
٢	نعمان عبد الرزاق السامرائي	مدرس إعدادية	بغداد	٣٢	عراقي

عراقي	٣٢	الموصل	تاجر	صبري محمود الليلة	٣
عراقي	٣٠	بغداد	خطاط	وليد عبد الكريم الاعظمي	٤
عراقي	٢٩	بغداد	مدرس كلية الشريعة	إبراهيم منير المدرس	٥
عراقي	٢٨	بغداد	معاون اختصاص زراعة	فليح حسن السامرائي	٦
عراقي	٢٩	الفلوجة	محامي	فاضل دولان العاني	٧
عراقي	٣١	الفلوجة	تاجر	حميد الحاج حمد	٨
عراقي	٤٠	الرمادي	تاجر	محمود محمد اللافي	٩
عراقي	٦٠	الرمادي	إمام وخطيب جامع الرمادي	الشيخ عبد الجليل إبراهيم	١٠
عراقي	٣٥	الرمادي	محامي	يوسف طه العاني	١١
عراقي	٢٧	الرمادي	طبيب	د. جاسم حمد العاني	١٢

٢. بيان من مؤيدي الحزب الإسلامي العراقي

بمقتضى حكم المادة (٣٣) من قانون الجمعيات رقم (١) لسنة ١٩٦٠ م.

قدم الذوات التالية أسماؤهم هذا التأييد:

نحن الموقعون أدناه نؤيد الحزب الإسلامي العراقي المقدم طلب تأسيسه من قبل الهيئة المؤسسة بمقتضى منهاجه ونظامه الداخلي المرفقين مع طلب التأسيس والذي اطلعنا عليهما.

ت	الاسم	الوظيفة	الإقامة	الجنسية
١	هاشم عبد العزيز	موظف في مديرية الري العامة	بغداد	عراقي
٢	مؤيد حامد آل ظلي	كاتب حسابات بلدية الموصل	الموصل	عراقي
٣	رجب عبد الله دعيس	معلم في مدرسة المحاويل	الحلة	عراقي
٤	محمود إدريس	صاحب حانوت	الفلوجة	عراقي
٥	خضر ياسين	معلم	الرمادي	عراقي
٦	الشيخ علي الشمالي	خطيب جامع الأحمر	الموصل	عراقي
٧	بهاء داود القيسي	طالب كلية الآداب	بغداد	عراقي
٨	عبد الجبار احمد	طالب في كلية الشريعة	الزبير	عراقي
٩	بديع إبراهيم الدباغ	طالب في كلية العلوم	الموصل	عراقي
١٠	أسامة التكريتي	طالب في كلية الطب	تكريت	عراقي

عراقي	بغداد	طالب في كلية الشريعة	أبو اليقظان عطية الجبوري	١١
عراقي	رمادي	طالب في كلية الحقوق	احمد توفيق شفيق	١٢
عراقي	رمادي	طالب في كلية الشريعة	إسماعيل عبد الرزاق العبدلي	١٣
عراقي	سامراء	طالب في كلية الآداب	يونس السامرائي	١٤
عراقي	كركوك	طالب في كلية الطب	محمد رافع رؤوف	١٥
عراقي	البصرة	طالب في كلية الحقوق	عبد اللطيف عبد الرحمن	١٦
عراقي	الموصل	طالب في كلية الشريعة	ضياء عبد الله	١٧
عراقي	كركوك	موظف في المحكمة الشرعية	سليمان محمد أمين القابلي	١٨
عراقي	حديثة	طالب في كلية الآداب	راجي عايد البياتي	١٩
عراقي	بغداد	إمام جامع نايبة خاتون	حسين مكي مصطفى	٢٠
عراقي	بغداد	عامل	عبد الملك عباس يوسف	٢١
عراقي	الموصل	علاف	خليل فاسم	٢٢
عراقي	خانقين	إمام وخطيب جامع المحسن علي بأور	احمد محمد حسن	٢٣
عراقي	سنجار	مزارع	فتحي اليوسف	٢٤
عراقي	الموصل	كواز	حاج قاسم احمد	٢٥
عراقي	الرمادي	مزارع	الحاج عبد الوهاب الحمادي	٢٦
عراقي	بغداد	معاون اختصاص زراعي	غازي محمد الحاجم	٢٧

عراقي	الفلوجة	صاحب سكلة	عبود الرحيم الكبيسي	٢٨
عراقي	بغداد	طالب كلية الزراعة	حكمت عباس العاني	٢٩
عراقي	الزبير	طالب في كلية الشريعة	مصطفى عمر الدايل	٣٠
عراقي	كركوك	موظف في البنك	عبد الرحمن سعيد	٣١
عراقي	قرية السفينة	مختار محلة السفينة الموصل	محمد علي المختار	٣٢
عراقي	بغداد	إمام جامع العطا	احمد عبد الله العبدلي	٣٣
عراقي	الموصل	مدرس مدرسة زكو الدينية	عبد الله محمد	٣٤
عراقي	كركوك	تاجر	عبد الرحمن الحاج إبراهيم	٣٥
عراقي	بغداد	عامل	عبد الصمد عباس يوسف	٣٦
عراقي	جسر ديالى	إمام وخطيب ومدرس جامع	عبد الرحمن محمد علي	٣٧
عراقي	الموصل	مزارع	عبد الله شهاب	٣٨
عراقي	الفلوجة	تاجر	إبراهيم حاج محمد الفياض	٣٩
عراقي	الدور	طالب في كلية الشريعة	عبد اللطيف محمد الدوري	٤٠
عراقي	كركوك	طالب في كلية الطب	عبد اللطيف إسماعيل	٤١
عراقي	فلوجة	مدرس ثانوية	احمد الحاج عبيد الكبيسي	٤٢
عراقي	الموصل	خطيب جامع الشيخ عبد الله	ذنون يوسف لال غزال	٤٣
عراقي	كركوك	موظف في مديرية المعارف	سالم شاهين السراج	٤٤
عراقي	بغداد	إمام وخطيب جامع الزعفرانية	عبد العزيز فواز الهيتي	٤٥

عراقي	الدورة المصافي	طالب في كلية الشريعة	محمود سلمان الجبوري	٤٦
عراقي	الموصل	بائع أدوات السيارات	سعيد عبد الرحمن	٤٧
عراقي	بغداد	طالب في الدورة التربوية	صبيح خليل الهيتي	٤٨
عراقي	كركوك	عامل	عبد الرحمن عبد اللطيف	٤٩
عراقي	الموصل	واعظ سيار في الموصل	عبد الوهاب عبد العزيز الشماع	٥٠
عراقي	فلوجة	مقاول	حاج إبراهيم حسن الجريسي	٥١
عراقي	الموصل	عامل	سيد خليل إبراهيم	٥٢
عراقي	هيت	طالب في كلية الحقوق	ياسين خليل إبراهيم	٥٣
عراقي	الموصل	خطيب جامع الربيعة	نعمان حسين	٥٤
عراقي	فلوجة	ساعاتي	حمدي حاج حمد	٥٥
عراقي	الموصل	عامل فني	دحام عبد السلام	٥٦
عراقي	عنة	طالب في كلية الحقوق	هاشم جمعة السيف	٥٧
عراقي	الموصل	عامل فني	زهير جلال الساعاتي	٥٨
عراقي	الموصل	خطيب جامع الطوب	محمد عمر	٥٩

ومن خلال التدقيق في هذه القوائم ندرك مدى انتشار الحزب الإسلامي في مدن العراق المختلفة ومنها (الموصل والرمادي والحلة وتكريت وكركوك)، كما كان على علاقة قوية ومنتينة مع كثير من قادة العشائر الكردية من شيوخ وأغاوات في ذلك الوقت ولا سيما في مناطق الموصل وأربيل ودهوك والسليمانية آنذاك، فتجاوز الحزب الإسلامي العراقي كل الانتماءات الجزئية وصهرها في بوتقة مشروعه الإسلامي الوطني.

ولو نظرنا في مهن الموقعين لتبين لنا أن الحزب الإسلامي العراقي لم يقتصر على طبقة اجتماعية أو ثقافية دون أخرى وإنما شمل جميع المستويات، ولعل هذا مرده إلى خطابه الشامل الذي وجد فيه الجميع مبتغاهم ومطمحهم ولم ينحصر بفئة دون أخرى.

٣. قرار محكمة التمييز بإجازة الحزب الإسلامي العراقي

بعد أن رفضت وزارة الداخلية إجازة الحزب الإسلامي وذلك بإيعاز من الزعيم عبد الكريم قاسم ميز قرار الرفض، وفيما يلي نص القرار:

الجمهورية العراقية

رئاسة محكمة التمييز العراق

العدد: ٥

بغداد

التاريخ: ١٩٦٠/٤/٢٦

رقم الاضبارة / ٢١ / حزب إسلامي

تشكلت محكمة التمييز العراق بتاريخ ١٩٦٠/٤/٢٦ بهيئتها العامة المؤلفة برئاسة السيد محمود الخالصي والأعضاء السادة عبد الهادي الظاهر ومحمد شفيق العاني ومحمد فهمي الجراح وعارف علي أصغر ونوري العمري وعبد الحميد كبة ومحمد محمود القشطيني ومحمد رشاد عارف وكامل الخطيب والمأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت القرار الآتي:

قدم السيد نعمان عبد الرزاق ورفاقه طلبا إلى وزارة الداخلية لتأسيس حزب سياسي باسم (الحزب الإسلامي العراقي) وان وزارة الداخلية قررت في ١٩٦٠/٣/٢٧ وبرقم ش/ج/٩١٤ رفض الطلب فميز السيد نعمان ورفاقه القرار المذكور فجلبت محكمة التمييز أوراق الدعوى وتفرعاتها كافة لإجراء التدقيقات عليها فوردت الاضبارة في ١٩٦٠/٤/٢٥.

ولدى التدقيق والمداولة من قبل الهيئة العامة وجد من محاضر التحقيق المرفوعة من الجهات المختصة انه ليس هنالك مانع بقدر ما يتعلق الأمر بتلك الجهات من منح الأعضاء المؤسسين إجازة وعند التدقيق في قرار الرفض وجد أن حيثيات ذلك القرار لا ينطبق على المواد التي أشار إليها قانون الجمعيات رقم ١ لسنة ١٩٦٠ فقد جاء في منهاج الحزب ما يؤدي الهدف إلى تركيز الاستقلال الوطني ووحدة البلاد والعمل على جمع الشمل ومحاربة كل ما يؤدي إلى التفرقة كما إن الإسلام نفسه يؤيد النظام الجمهوري في الحكم وهو (الشورى

في الحكم ولا بد من أن يقيموه) ولا يمكن اعتبار أهداف الحزب سرية بعد وضوح منهاجه كما أن من أهداف الحزب نفسه رعاية النظام العام وترصين قواعد الأدب التي يستقر بها المجتمع وهذه الجهات المذكورة أعلاه هي ما نظمتها المادة الرابعة من القانون المذكور وانسجمت مع أهداف ومنهج الحزب.

إن منهاج الحزب سجل على نفسه العمل بتعاليم الإسلام ونظمه ومعالجة مشاكل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أما إنها تخضع لنصوص واجتهاد وهي بمجموعها يمكن أن تعالج بعقلية لا يقال فيها أنها لا تماشي روح العصر وبعد وجود الاجتهاد والأخذ بقواعد المصالح المرسلة وقاعدة ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن لذلك يعتقد أن أفق التشريع الإسلامي في سعة للاستنباط وجعله مناصلاً للحكم فيما يفيد المجتمع.

وحيث لم يثبت الحزب المذكور أيضاً في مناهجه ما يثبت وجود علاقة في الخارج أو لمؤسسة لذلك يعتبر رفض الطلب بتأسيس الحزب جاء مخالفاً للقانون وعليه قرر نقضه وإعادته لوزارة الداخلية واعتبار الحزب المذكور مجازاً وفق الأصول والقانون وصدر بالاكثرية بتاريخ ٢٦/٤/١٩٦٠.

الكاتب الأول لمحكمة تمييز العراق / بغداد

رابعاً: المؤتمر الأول للحزب الإسلامي العراقي

عقد الحزب الإسلامي مؤتمره الأول في جمعية الأخت المسلمة وذلك يوم الجمعة ٥ صفر ١٣٨٠ هجرية الموافق ٢٧ تموز ١٩٦٠ وقد حضر هذا المؤتمر الجماهيري الكبير المسلمون من شمال وجنوب ووسط العراق.

وخلال انعقاد المؤتمر تلي تقرير الحزب الإسلامي، كما اتفق على صيغ برقيات تناولت شتى مواضيع الساعة ثم جرى انتخاب أعضاء الهيئة الإدارية وقد نشرت كل ذلك جريدة الحياض بعددها (٨٧) ٦ صفر ١٣٨٠ ٣١ تموز ١٩٦٠.

مختارات من تقرير الحزب الإسلامي العراقي

(ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله وعمل صالحا وقال إنني من المسلمين).

أيها الأخوة السلام عليكم عدد خطاكم ورحمة الله وبركاته

سلام الله عليكم من أخوة اجتمعوا على خدمة الإسلام

سلام الله عليكم أحفاد المجاهدين الأطهار

سلام عليكم أبناء سعد وخالد والمثنى وصلاح الدين.

أما بعد... انه والله لشرف ما بعده شرف أن يكون المسلم خادما لدينه ذاتا عنه مدافعا عن أهله ، انه شرف لا يدانيه شرف ، ولا عجب فهذا عمل الأنبياء وكفى به فخرا وشرفا فلأجله قاتل رسول الله ﷺ أهله وذويه وهاجر مع من هاجر من أصحابه ولأجله لا من اجل غيره روت بطاح العراق دماء أجدادنا واختلطت بتراه أجدات أبطالنا وله نصب وسهر خلفائنا فلا عجب أن يكون عملكم هذا اشرف عمل واجتماعكم أفضل اجتماع فانتم اليوم حملة هذا الدين فيمن يحمونه وحماته فيمن يحمونه وان الله ييرعاكم بعينه والملائكة تغبطكم من فوق سماواته فهنيئا لكم من رسالة تحملونها وعمل تؤدونها وجهاد تفعلونه .

ولا شك أيها الإخوة أن مؤتمركم هذا جديد في بابيه غريب في طبيعته إذ لم يألف المسلمون ذلك منذ أمد بعيد فقد غزاهم

الاستعمار في عقر دارهم واحتل أراضيهم وعقولهم وأرواحهم وحاول أن يقيم في وسط عقولنا قواعد لاستعمارهم لذلك لا عجب أن ابتعد البعض عن دينه بل هجره فتلك أشجار الاستعمار وهذا ثمرها.

لقد حاول الاستعمار أن ينشئ في المسلمين جيلا منسوخاً لا هو بالشرقي في أفكاره ومعتقداته ولا بالغربي في حضارته وتمدنه ولكنه مسخ مشوه لا يشبه احداً ولا يفيد احداً. وقد شدد الاستعمار على إقصاء الإسلام عن الحياة فوضع لمستعمراته المناهج والقوانين كي ينصرف عنه أهله وبعد أن قام حزبنا ليحمل رسالة الإسلام ويبدد أسطورة عزل الإسلام عن الحياة وإبعاده عن ميدان العمل السياسي وبقيت قدرة الإسلام على أن يكون منهجا لحزب سياسي لا يخرج عنه مع ضمان مصلحة الأمة وقيادة الشعب قيادة ربانية نظيفة خالية من كل دجل أو تهريج.

أيها الإخوة لعل من لطف الله تعالى أن يظهر حزبنا في فترة عصيبة ساد فيها الكفر والإلحاد فقتل من قتل وسحل من سحل وأوذي من أوذي على أيدي زمرة كافرة بكل القيم بالله والناس والخلق ورغم هذا الطاعون فقد تولت العناية الربانية حماية الإسلام ومن قبل مرت على الإسلام زحوف التتار والمغول فما هان ولا لأنه دين الله باق إلى يوم القيامة: (يريدون ليطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون).

فهم الحزب للإسلام

إن فهم الحزب للإسلام فهم عام شامل ويتناول جميع نواحي الحياة من اقتصادية وسياسية واجتماعية وقانونية وفردية ولعل بنود مناهج الحزب خير دليل على ذلك، فالحزب كما يفهم الإسلام عبادة يفهمه تشريعاً وحكماً ونظاماً وقوة وأسلوب وفلسفة لها أصول وأهداف خاصة بها لا تشبه أي فكرة أو فلسفة سواء كانت ديمقراطية أو اشتراكية أو شيوعية لأنها إسلامية لذلك (نصت المادة الثانية من مناهج الحزب إلى إن غاية الحزب تطبيق أحكام الإسلام تطبيقاً كاملاً وشاملاً في جميع شؤون الحياة وأمور الأفراد والدولة).

موقف الحزب من الوحدة الوطنية والعربية الإسلامية

يؤمن الحزب الإسلامي العراقي بالوحدة الوطنية القائمة على أساس الجنسية للمواطنين العراقيين دون التفريق بينهم ولا سيما إن الإسلام يلزم المسلم العمل لوطنه ورفع مستواه والذود عن حياضه ويعتبر ذلك من مميزات إيمانه أما موقفنا من الوحدة العربية فالحزب يؤمن بان العراق جزء من الأمة العربية التي يجب أن تتوحد في دولة قوية على أساس الإسلام لتكون هذه الدولة العربية الواحدة نواة للوحدة الإسلامية الشاملة وذلك على ضوء المادة (٥٤) من مناهجه.

موقف الحزب من القومية الكردية والتركمانية

إن الحزب بحكم فكرته الإسلامية ينظر إلى جميع القوميات الموجودة في العراق نظرة احترام لحقوقها، ولا يفرق بين قومية وأخرى وذلك على أساس قوله تعالى (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله اتقاكم).

فأساس التفاضل بين المواطنين على اختلاف قومياتهم هو تقواهم وصلاحهم ومنفعتهم للجميع كما إن الحزب يستنكر كل وسيلة اعتدائية تستعين بها قومية ضد أخرى، إذ لا بد من أن تتسم القوميات في الجمهورية العراقية بروح السلام التي توجب عليها الإخوة والوئام والعيش بأمن وسلام كأنهم أعضاء جسد واحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، ولا يمنع هذا اعتزاز كل قومية بمحاسنها وخصالها الحميدة والمطالبة بحقوق أبنائها العادلة من دون امتيازات فالمسلمون سواسية كأسنان المشط.

موقف الحزب من المواطنين غير المسلمين

نصت المادة السادسة من منهاج الحزب بصراحة لا تقبل النقاش أو الجدل: على ضمان كافة الحقوق سواء كانت حقوقا سياسية عامة أو خاصة والواجبات للمواطنين غير المسلمين مع إخوانهم المسلمين إلا في الأمور التي تقوم على العقيدة الدينية وإن على الدولة تحقيق ذلك.

كما نصت المادة السابعة على إن عقيدة المواطنين غير المسلمين من أهل الكتاب مصونة لا تمس بسوء ولهم حرية إقامة شعائرهم الدينية في حدود النظام العام.

فهذه المواد التي وردت في منهاج الحزب تدل على إن نظرة الحزب إلى المواطنين غير المسلمين إنما هي نظرة تقدير ومساواة مع المواطنين الآخرين.

الحزب الإسلامي وأسلوب الكفاح السياسي

إن الحزب الإسلامي العراقي لا يؤمن بالعنف أو الاعتداء أو القتل في ميدان الكفاح السياسي، لذلك فهو يستنكر كل أسلوب اعتدائي في العمل ويعتقد أن عدم محاسبة المعتدين سوف يؤدي إلى شيوع الأخذ بالثأر ورد الاعتداء بمثله، وهي الطرق المقررة في منهجه في المادة الرابعة وهي:

١. قبول مسؤولية الحكم.

٢. بث الوعي الإسلامي بين الناس وتنقيفهم بالثقافة الإسلامية عن طريق عقد الاجتماعات العامة وإلقاء الدروس العامة ونشر الكتب وسائر المطبوعات والنشرات وإصدار الجرائد والمجلات وبيان رأي الحزب في الأمور العارضة ومشاكل الناس الأنبية على ضوء تعاليم الإسلام.

الحزب الإسلامي ومشكلة الفقر

إن الحزب الإسلامي يعتبر مشكلة الفقر من أخطر القضايا التي يجب العناية بها من قبل الدولة وضرورة رسم خطة حكيمة لحلها على ضوء الأساس الذي جاء بها الإسلام.

لذلك نصت المادتان (الثلاثون والحادية والثلاثون) من منهاج الحزب الإسلامي على الوسائل التي يستعين بها الحزب لحل هذه المشاكل، كما نصت المادة الخامسة والأربعون أن: (الزكاة حق مالي للفقراء في أموال الأغنياء وعلى الدولة أن تجيبها من الأغنياء وتحفظها عندها وتصرفها على مستحقيها من الفقراء وغيرهم من المنصوص عليهم في الشرع).

ونصت المادة السادسة والأربعون على: (الدولة أن تفرض الضرائب العادلة على المواطنين كلما دعت الحاجة إلى ذلك على أن تصرف هذه الضرائب فيما يعود على المجتمع بالنفع العالم).

وان الحزب يؤمن بان مشكلة الفقر من المشاكل التي يجب أن تعالج بصورة جذرية لان بقاءها يؤدي إلى حدوث مشاكل كبيرة وكلنا يعلم أن الأفكار الوافدة قد استغلت سوء الأوضاع الاقتصادية لكي تنفذ منها إلى مجتمعنا.

هذا ما أراد الحزب أن يعرضه على مسامعكم الكريمة في مؤتمركم الأول وهنالك مقررات وبرقيات سوف تتلى عليكم لأخذ موافقتكم عليها.

وختاماً فان الهيئة المؤسسة تأمل أن تكون قد أدت بعض ما تستطيع بحكم الظروف التي أحاطت العمل خلال ثلاث أشهر

المنصرمة وهي تعتقد إنها تشرفت بخدمة الإسلام بمعاونتكم وترجوا منكم انتخاب لجنة جديدة لتقوم بالواجب وأملنا ألا يحل موعد المؤتمر الثاني من العام القادم إلا وحبنا قد أرسى بنيانه وكثرة منجزاته وفاضت خيراته (وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون) والسلام عليكم.

الحزب الإسلامي العراقي

ألقاه رئيس الحزب الأستاذ: نعمان عبد الرزاق السامرائي

مقررات مؤتمر الحزب الإسلامى الأول

١. دعم موقف جمهوريتنا من الاستعمار بصورة عامة ومن شركة النفط الاستعمارية بصورة خاصة والإعلان للرأى العام بان شركة النفط الاحتكارية لا يمكن أن تنهج إلا سياسة تحقق مصلحتها ومنفعة الاستعمار دون مصلحة جمهوريتنا.

٢. تحية إكبار وإعزاز لإخواننا المجاهدين في الجزائر وعمان ومطالبة الحكومات العربية والإسلامية بتقديم المساعدات المالية والمادية والأدبية إلى الشعبين المكافحين لتحقيق استقلالهما وحريةهما الناجزتين.

٣. دعوة الدول الشرقية الشقيقة إلى التضامن العربي الحقيقي ونبذ الخلافات الحزبية والوقوف صفا واحدا بوجه الاستعمار وأذنابه والتبعية وعملائها وضرورة عقد المؤتمر على مستوى رؤساء الدول لدراسة الموقف العربي بدقة وشمول

٤. شجب اعتراف إيران بإسرائيل واعتبار هذا الموقف خروجاً عن الإسلام وخرقاً فضيعاً لمقتضيات الأخوة ورابطة الدين والتاريخ والجوار مع الدول العربية ومناشدة الدول العربية اتخاذ موقف ايجابي موحد تجاه إيران لإرضائها على سحب اعترافها وإلا مقاطعتها سياسياً واقتصادياً.

٥. اعتبار قضية فلسطين القضية الأولى للعرب والمسلمين التي يجب أن تحل بالقوة وتطهير أرضها من الصهاينة المجرمين.

برقيات المؤتمر الأول

بمناسبة انعقاد المؤتمر الأول، بعث الحزب الإسلامي العراقي بمجموعة من البرقيات التي أكدت على جملة مواقف تبناها الحزب وقتذاك، وهذه هي نصوص البرقيات:

سيادة الوزراء المحترم

بمناسبة انعقاد المؤتمر الأول للحزب الإسلامي العراقي يبعث المؤتمرين برقيتهم هذه مساندين موقفكم من شركة نطف البصرة الاستعمارية أملين اتخاذ إجراءات حازمة لضمان حقوق الشعب العراقي في نطفه.

كما وان المؤتمرين يأملون من سيادتكم الموقف الصارم تجاه اعتراف حكومة إيران الجائر بإسرائيل إن هذا الاعتراف قد جاء خروجاً على الإسلام وخرقاً لروابط الدين والتاريخ والجوار التي تربط إيران والعراق كما يقدر المؤتمرين مساعدتكم المالية والأدبية للشعب الجزائري الشقيق ويرجون المزيد.

سيادة الحاكم العسكري العام

إن المجتمعين في المؤتمر الأول للحزب الإسلامي العراقي يطالبون سيادتكم بالموافقة على صدور جريدة الجهاد لسان الحزب الإسلامي العراقي كي تدافع عن الحق وتذود عن حياض الوطن وترفع راية الإسلام خفاقة عالية وهذا حق نصت عليه المادة السادسة والثلاثون من قانون الجمعيات والأحزاب رقم (١) لسنة ١٩٦٠.

.....

سيادة الأمين العام للجامعة العربية المحترم – القاهرة

إن مسؤولية ضياع فلسطين تقع على الدول العربية وجامعتها
وان التهاون بعد ضياعها قد استمر حتى أدى إلى الاعتراف
كثير من الدول بإسرائيل نطالبكم باتخاذ الموقف الحازم تجاه
اعتراف إيران.

.....

شاه إيران – طهران

اعترفكم بإسرائيل كان تأييد للظلم ونصرة الاستعمار وتحديا
لشعور الشعب الإيراني المسلم يجب الرجوع عنه.

الحزب الإسلامي العراقي

من قصيدة: تحية المؤتمر
لشاعر الحزب الإسلامي المرحوم وليد الأعظمي

تتبرر رغم دعاة السوء والتهم	شعت بدور الهدى في حالك الظلم
تطوي بأحشائها أسرار منتقم	واسترسل النور يجلو كل حالكة
غدت أركانه بين مصدوع ومنهدم	وانهار صرح الهوى والطيش حيث
كما يتوق إلى الرقراق كل ظمي	وعاود القلب آمال يتوق لها
والناس تشهد هذي الحرب من قدم	والشر والخير معلوم صراعهما
على الإساءة مجبولين في نهم	فللشرور أناس تستلذ بها
ولا تعيش بلا خير ولا كرم	كذلك للخير أقوام تهيم به
وبين مضطرب الأخلاق متهم	شتان بين سليم القلب ذي بصر
يهدي الغوي ويحيي بالي الرمم	والأمر لله ما شاعت إرادته
آياته الحق في الأحكام والحكم	سبحانه من حكيم في تصرفه
تفضي إلى الخير بين الناس والحكم	ضل الذي من غيره يرتجي سبلا
إلى نظام من الرحمن مستلم	وكيف يرقى نظام سنه بشر
إلا الجهول وإلا ساقط الهمم	هذا لعمرى ضلال ليس يقبله

خامساً: الحزب الإسلامي العراقي والحكومة

لقد كانت مواقف الحكومة العراقية آنذاك من الحزب الإسلامي سلبية وتمثل ذلك باتخاذ الخطوات الآتية من أجل تعويق مسيرة الحزب:

١. رفضت الحكومة طلب إجازة الحزب مرتين ومحكمة التمييز هي التي أجازته.

٢. لم تسمح بإصدار جريدة باسم الحزب وأغلقت صحف الحياء والفيحاء والحرية وسجنت صاحب الحياء وصاحب الفيحاء لأنهما من أنصار الحزب.

٣. لم تسمح للحزب بإقامة الحفلات العامة في قاعة الشعب بينما أعطت القاعة للأحزاب العلمانية الأخرى.

٤. مراقبة الحزب وتهديد أعضائه من قبل ذوي السلطة.

٥. لم تسمح بإقامة مراسيم افتتاح الفروع خارج العاصمة وخصوصاً في الرمادي حسب القواعد المرعية.

٦. لم يسمح لرئيس الحزب بمقابلة الحاكم العسكري أو غيره من المسؤولين.

٧. رفع كل لافته للحزب من الشوارع من قبل أزام السلطة.

٨. بث الدعاية ضد الحزب بما تملك الحكومة من وسائل.

٩. لم تسمح بنشر بعض منشورات الحزب وحتى مقررات المؤتمر الأول للحزب حذفت منه الكثير.

مذكرات الحزب الإسلامي العراقي

بعد إجازة الحزب بقي لسته أشهر بلا صحيفة، حيث قدمت قيادة الحزب عدة مرات طلباً بإجازة صحيفة تنطق باسم الحزب وتنشر بياناته وردوده واقتراحاته، فلم تستجب الحكومة ولم تمنح إجازة بإصدار الصحيفة فبقي الحزب ينشر مذكراته وبياناته في الصحف الأخرى وكانت صحف (الحرية) أو (السجل) أو (الفيحاء) تنشر تلك البيانات وان كانت تحذف منها بعض العبارات أحياناً.

ولذلك لجأ الحزب إلى إصدار المذكرات الواحدة تلو الأخرى ونشرها في الصحف المحلية محاولة لتبيان موقفه من الأحداث ورؤية الحزب الإسلامي بخصوصها ، وكان لهذه المذكرات الأثر الطيب في نفوس العراقيين والذين شعروا أن الحزب يحس بمعاناتهم وينتصر لقضاياهم العادلة ويساهم بكل ما أوتي من جهد في رفع الظلم عن المظلومين وإعادة الحقوق لأصحابها ، ومن أبرز تلك المذكرات : (مذكرة القوانين / مذكرة المعارف / مذكرة رشيد عالي / مذكرة مؤتمر الطلاب العالمي / مذكرة بشأن اعتراف شاه إيران بإسرائيل / مذكرة طويلة بشأن تطبيق الشريعة الإسلامية وترك العمل بالقوانين الوضعية / مذكرة بشأن إعطاء الحكومة المجال للشيوخيين في إفساد النظام الوطني / مذكرة بمناسبة ذكرى نكبة فلسطين / ومسك الختام مذكرة في الوضع القائم التي هزت العراق من أقصاه إلى أقصاه).

مذكرة في الوضع القائم) وما رافقها من أحداث

انطلاقاً من نصرة الجماهير والمناداة بمطالبها أصدر الحزب الإسلامي المذكرة الشهيرة المسماة **(مذكرة في الوضع القائم)**، وقد نشر الحزب الإسلامي العراقي مذكراته المشهورة (والتي أثارت ضجة كبرى في البلد وعلى أثرها أغلق الحزب وحجز أعضاء الهيئة الإدارية في مراكز بغداد) في جريدة الفيحاء الأسبوعية لصاحبها الشيخ كاظم الساعدي يوم السبت ٢٤ ربيع الثاني الموافق ١٥ تشرين الأول سنة ١٩٦٠ في العقد الثامن من السنة الثالثة وكان ثمنها (أي الجريدة) ١٦ فلساً ولكن بيع العدد الذي نشرت فيه المذكرة بعشرة دنانير.

نص مذكرة الحزب التي قدمت إلى عبد الكريم قاسم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

من الحزب الإسلامي إلى رئيس الوزراء

الحزب الإسلامي يدرس الوضع الراهن ويصدر بياناً هاماً حول قضايا الأمة

الحزب الإسلامي يعلن انه عازم على المضي في الطريق الإسلامي
محتملاً كل أذى.

الحزب الإسلامي يسأل: هل وصلنا إلى درجة عدم مساواة رجل مسلم
بشيوعي يدعو للكفر والإلحاد

البيان يقول إن حكم العهد المباد قد سقط وانهار لانحراف حكامه عن
الإسلام

البيان يرسم طريق الوحدة فيقول: أن الطريق الوحيدة لوحدة الأمة
هو الإسلام

الحزب يؤكد دعوته إلى وحدة البلاد العربية على أساس الإسلام

أن الضال إذا كان من حقه أن يبقى ضالاً فليس من حقه إضلال
الآخرين

مهمة الحكومة هداية الضال لا تشجيع الضلال والحزب يطالب بانزال
العقاب بمرتكبي جرائم الموصل وكركوك.

سيادة رئيس الوزراء اللواء الركن عبد الكريم قاسم
المحترم:

قال رسولنا وزعيمنا محمد ﷺ (من لم يهتم بأمر المسلمين فليس
منهم) ومن ابسط لوازم الاهتمام إبداء الرأي في مشاكل الأمة
وإرشادهم إلى الخير ومراقبة الحكام ونصحهم وتقديمهم وبيان

خطأهم وعلى هذا المنهج سار المسلمون الأولون حكما ومحكومين فسعدوا في دنياهم وأخرتهم وحققوا في الأرض حكما صالحا وأقاموا مجتمعا فاضلا وأسسوا دولة مثالية ليس فيها مكان لمستبد ظالم ولا حاكم جائر ولا لمواطن ينافق ذا السلطان ويتملقه بالباطل ويكفينا هنا أن نذكر أن رجلا قال لعمر بن الخطاب اتق الله يا عمر فقال له احد الحاضرين (أتقول هذا لأمير المؤمنين) فقال عمر ابن الخطاب قولته التي صارت مثلا (لا خير فيكم أن لم تقولوها ولا خير فينا إن لم نسمعها).

هكذا يكون الحاكم الصالح وهكذا تكون الأمة الواعية الصالحة، فعمر بن الخطاب لا يكتفي بسماع ما قاله ذلك المواطن الصالح وإنما يدفع الأمة إلى استعمال حقها بل القيام بواجبها نحو الحكام فيقرر: أن لا خير في الأمة أن لم يقم أفرادها بمراقبة الحكام ونصحهم ونقدهم وإرشادهم وبيان خطأهم وإسماعهم قول الحق دون مداهنة أو رياء أو نفاق، كما يقرر ذلك الخليفة الصالح لا خير في الحكام ومن بيده السلطان إن لم يسمعوا نقد الأمة ونصحها سماع رضا وقبول لا سماع سخط وإنكار.

إن حزبنا الإسلامي قد اخذ على نفسه عهداً أن يقتني إثر سلفنا الصالح مهتديا بهدى الإسلام في كل ما يأخذ ويترك وفي كل ما يقول ويكتب وفي نقده ومدحه سواء رضي الناس والحكام أم سخطوا فرضا الله هو مطمح العارفين ومنتهى غاية المسلمين الصادقين ونرجو أن نكون من هؤلاء إن شاء الله تعالى.

وبعد فان الحزب يقدم آراءه في بعض القضايا العامة قيماً
بواجبه نحو الأمة كما فرض الله تعالى:

أولاً: موقف الحكومة من الحزب الإسلامي

منذ أن قام الحزب الإسلامي أخذت الحكومة تضايقه وتعمل على عرقلة أعماله سرا وعلنا كان الذي تدعو إليه أمر يخالفها ويزعجها ويرعبها وكأننا في بلد غير إسلامي ومن أبرز هذه المضايقات:

١. حجز عضو الهيئة الإدارية للحزب الأستاذ (طه جابر العلواني) دون تحقيق معه حتى الآن بالرغم من مضي أكثر من شهر على حجزه.

٢. منع الحزب من إصدار جريدته (الجهاد) من قبل الحكومة والحكومة أنت يا سيادة رئيس الوزراء وما الوزراء الذين معك إلا منفذين لأمر ك أن كل ما تعلقت به الحكومة من منع الحزب من إصدار جريدته هو عدم رضائها عن رئيس تحريرها المسؤول من انه أحد مؤسسي الحزب وكان مسئولاً عن جريدة سابقة، ثم أبدل الحزب هذا المسؤول بغيره ولم تجب الحكومة حتى الآن وربما لا تجيب إلى الأبد، أو تجيب بعد حين وتقول إن هذا الشخص غير مرضي وهكذا.

٣. إن موقف الحكومة التعسفي قبل الحزب وسوء استعمال سلطتها لا يمكن أن تخفي حقيقة دوافعه على أحد ولا يمكن أن تبرره أبداً أن بغداد (دار السلام) تعج بالصحف التي تفسد العقيدة وتدعو إلى العلمانية وتمجد الباطل (الشيوعية) ولكن

الحكومة لا ترى ذلك باسا ولا خطرا لان الخطر (في رأيها) يكمن في إصدار جريدة إسلامية للحزب الإسلامي.

إن هذه المفارقات لا تقوى عقولنا على إدراك حكمتها وكل ما تستطيع عقولنا إدراكه هو أن الحكومة الرشيدة الصالحة هي التي تسهل للجماعات الصالحة سبل العمل لخدمة الأمة وان الحكومات القاصرة والظالمة هي التي تعسر سبل العمل على هذه الجماعات وتلقي في طريقها الأشواك.

أن الحكومة تردد كثيرا على وجه المباهاة والفخار أنها ترعى حرية الرأي وقيام الأحزاب فكيف يتفق هذا القول مع موقف الحكومة من حزبنا الإسلامي، ألا يحق لنا أن نقول إن قول الحكومة لماذا يصدق على الحزب الشيوعي وبشقيه العلني والسري وجرائده وأشباهه ولا يصدق على الحزب الإسلامي.

ومهما يكن الحال فإننا عازمون على المضي في طريقنا الإسلامي متحملين كل أذى حاضرا ومستقبلا بأذلين جهدنا في خدمة امتنا بالوسائل الميسورة لدينا، وحسن المنهج الإسلامي الحق الذي لا حق لغيره وحتى تستيقظ الروح الإسلامية في امتنا العزيزة ويكمل وعيها الإسلامي وعند ذلك ستقوم هي بإصلاح ما فسد وتقويم ما اعوج وإرشاد من ضل ولن يستطيع أحد كائنا من كان أن يخدعها ويغرر بها أو ينسبها عقيدتها أو يسيرها على غير سبل الإسلام.

ثانياً: موقف الحكومة من الشيوعية

فسحت الحكومة المجال للشيوعيين ورعتهم وأيدتهم سرا وعلنا فانطلقوا يدعون الناس إلى باطلهم بالقول المزخرف وتحريف الكلام عن موضعه ثم انقلبوا من مقام الدعوى إلى مقام التهديد على مسمع من الحكومة وبعلمها وتأييدها وصار الناس في نظر الشيوعيين أحد اثنين شيوعي وغير شيوعي فالأول هو المخلص وحامي الجمهورية والثاني هو الخائن والمتآمر المرتد والرجعي ورتبوا على هذا المنطق المفلوج أن أباحوا لأنفسهم ملاحقة غير الشيوعي وإلحاق الأذى به على مسمع من الحكومة وبعلمها وتأييدها

ثم بلغ الإجرام الشيوعي ذروته في ماسي الموصل وكركوك ولم تفعل الحكومة أكثر من نعت مجرمي كركوك فقط بالفوضوية أكان نعت المجرمين الشيوعيين هذا الوصف يعيد للأمة التكلّي ابنها الوحيد ويرد للزوجة المفجوعة زوجها الشاب الشهيد، أن ما وقع في الموصل وكركوك لا يمكن أن ينسى أبداً ولا تنجو الحكومة من مسؤولية الماسي التي وقعت وما كانت لتقع لولا تأييد الحكومة للشيوعية ورعايتها للشيوعيين.

أن تأييد الشيوعية أمر لا يقره الإسلام، أن الشيوعية فكرة باطلة مخالفة له مخالفة صريحة ومن ثم لا يجوز لأحد أن يعتنقها أو يساعد على نشرها فرعاية الحكومة للشيوعية عمل مخالف للإسلام وباطل لا يجوز للحكومة أن تقدمه له ولا تملك حق رعاية الباطل المفسد لعقيدة المسلمين ولم تخولها الأمة مثل هذا الأمر.

والآن وقد تبين للحكومة خطاها العظيم في رعاية الشيوعية والشيوعيين أما أن لها أن تثوب إلى رشدها وترجع عن خطاها؟ أن الإنسان إذا لم يكن مطالباً بالعصمة من الخطأ فإنه مطالب على وجه التأكيد ألا يصر على الخطأ بعد أن تبين له وهل بعد نار الموصل وكركوك من حاجة إلى مزيد من البيان؟ والرجوع عن الخطأ وتصحيح ما فسد يكون بما يأتي:

١. الإعلان الصريح للأمة بان الشيوعية محرمة شرعا وان الحكومة تلتزم بهذا التحريم.

٢. سحب إجازة الحزب الشيوعي العلني الميت ومنع نشاط الحزب الشيوعي الحي.

٣. منع الصحف من الترويج للشيوعية حفظاً لعقيدة الأمة دون الالتفات إلى المبطلين وقولهم أن هذا مصادرة لحرية الرأي فان الحرية تقف أو توقف حيث تكون فيها إفساد عقيدة الأمة والإضرار بها والإخلال بوحدتها، أن الضال إذا كان من حقه أن يبقى ضالاً فليس من حقه أن يحبب هذا الضلال إلى أبناء امتنا المسلمين.

٤. أن تكف الحكومة عن رعاية الشيوعيين ومؤتمراتهم الداخلية والعالمية فان من واجبها هداية الضال لا تشجيع الضلال وان من واجبها أنفاق أموال الأمة على مصالح الأمة لا على وفود المؤتمرات الشيوعية كمؤتمر الطلاب العالمي وغيره.

٥. أن تنزل العقاب بمرتكبي جرائم الموصل وكركوك المباشرين منهم والمحرضين فان ذوي القتلى لا تهدا نفوسهم إلا إذا رأوا القصاص العادل ينزل بالمجرمين:

(ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب) صدق الله العظيم.
ولا يحق للحكومة أن تغفو عن المجرمين القتلة ولا أن توقف الأحكام في حقهم لأنها لا تملك هذا الحق، وصحة التصرف مرهونة بتصرف الإنسان فيما يملك.. وإذا كانت الحكومة تحس بعطف على ذوي القتلى وتريد القصاص الذي أمر به رب العباد.

٦. إن كل تباطؤ في الاقتصاص من مجرمي الموصل وكركوك كانت بعلم من الحكومة وتأييد منها للفاعلين.

٧. الكف عن رعاية الحكومة للشيوعيين ولاسيما رؤوسهم وتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم لان هذا من مقتضى سيادة القانون التي يجب إن تطبق على الجميع أما صدور الأحكام بحق الشيوعيين ثم إلغائها فهو أمر مرفوض وباطل.

٨. كما حصل العفو بالنسبة للمدعو عبد القادر إسماعيل احد رؤوس الشيوعية قبل أن تمر ليلة واحدة على صدور الحكم، فان هذا يعطينا دليلا ملموسا على مدى عطف المسؤولين ورعايتهم للشيوعيين ورؤوسهم وعدم توزيع العدالة وتطبيق (سيادة القانون) على جميع الرعية سوية فليس من العدل والإنصاف أن يلغى الحكم المجلس العراقي العسكري على صاحب جريدة (اتحاد الشعب) في الوقت الذي يعاد صاحب جريدة الحياذ المسلمة (فاضل شاكر) إلى نقرة السلطان فهل وصلنا إلى درجة عدم المساواة.

ومما يؤيد استمرار الحكومة في سياسة رعاية الشيوعيين ومحاربة غيرهم ما جرى لجريدة (الحرية) وقاسم حمودي. من حيث أسلوب غلقها. ذلك الأسلوب الذي لم تعهده من

حكومة ما، فقد كان البيان الرسمي يتضمن سباً وطعناً في شخص صاحب الجريدة (وهو اعزل من إمكانية الرد) كما لم يتغير نهج جريدته عما كان عليه سابقاً يوم صرح رئيس الوزراء في المستشفى من إن صاحب جريدة (الحرية) مدرج في خط الثورة ولا يؤخذ بجريرة ابنه، أما البيان العسكري فقد أقحم قضية ابنه وتحمل أبيه مسؤولية الابن، ونحن بغض النظر عن إدانته (لان لنا رأينا الخاص في المحكمة العسكرية العليا الخاصة وأحكامها) نؤمن بقوله تعالى: (ولا تزر وازرة وزر أخرى) وهذا مبدأ إسلامي مسلم به.

ثالثاً: الاعتقال والحجز

سلكت الحكومة سبيل الاعتقالات وحجز الناس في المواقف أو حجزهم في بيوتهم وتعطيلهم عن أعمالهم ونزعهم من أهليهم، وقد أخذت الحكومة هذا المسلك منذ سنتين وحتى الآن لم يسلم من هذا الأسلوب حتى علماء الإسلام ولا يزال بغضهم بين محجوز في بيته، وبين موقوف في الموقف دون أن توجه لهم تهمة أو يجري معهم تحقيق.

إن الحكومة لا ينبغي لها أن تتركب هذا المركب الصعب وتأخذ البريء بجريرة المذنب، فالأصل في الإنسان براءة الذمة، فإذا ارتأت الحكومة بان أنسانا ارتكب جريمة ما فعليها أن تحقق معه سريعاً وترسله إلى القضاء أن ترجحت إدانته وظهرت علاماتها وإلا فنتلق سراحه حالاً، أما أن تلقى الأبرياء في غيابة المواقف والسجون أو تحجزهم في البيوت دون تهمة معينة وتبقيهم هكذا الشهور الطوال فهذا أمر لا يقره شرع ولا

قانون ولا إنصاف وعليه فنحن نرى لزوم تشكيل الهيئات التحقيقية النزيهة العادلة لتقوم بمهمة التحقيق مع كل معتقل أو محجوز أو مبعود. وتبت في أمره. فإما بريء فتأمر بإطلاق سراحه وإما ترجح إدانته فيقدم إلى المحاكم المختصة للبت في قضيته على وجه السرعة دون إبطاء.

رابعاً: تصدع وحدة الأمة

لم يشهد العراق انقساماً بين صفوف الأمة كالانقسام المشاهد الآن لا شك أن الحكومة مسؤولة عن وحدة الأمة والمحافظة عليها ومنع من يصدعها وإن أعظم ما فرق الأمة في نظرنا إفساح المجال للأفكار والمبادئ الباطلة والشيوعية التي ساهمت الحكومة مساهمة فعالة في نشرها وتأييدها كما إن النعرات العنصرية قد ظهرت في عراقنا المسلم ولا تنجو الحكومة من مسؤولية ذلك.

إن الطريق الوحيدة لوحدة الأمة هو الإسلام، فالإسلام هو الذي يوحد وغيره هم الذي يفرق وسبيل الوحدة بالإسلام تبقى الحكومة له فتحمله عقيدة ونظاماً فتطبق أحكامه جميعاً في الداخل وتحمله في الخارج وتلغي كل تشريع باطل مخالف للإسلام سواء شرع في العهد المباد أو في هذا العهد كقانون المواريث الذي سنته الحكومة الحاضرة وهو مصادم لنصوص القرآن الكريم ومخالف لها.

وبدون هذا الذي نقول لا يمكن أن تكون هناك وحدة حقيقية بين صفوف الأمة أما ما يقال أن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه في البلاد لوجود طوائف غير إسلامية فيها فالجواب إن تأسيس

الدولة على أساس الإسلام وتطبيق أحكام الإسلام لأنه إذا لم تطبق أحكامه طبقت أحكام غيره من الشرائع لا أحكام دياناتهم فأبي ضرر يلحقهم من ذلك فضلا عن أن الإسلام يقر أهل الأديان على ديانتهم ولا يكرههم على تبديلها فلا أكره في الدين.

خامسا: الحالة الاقتصادية

لا نأتي بجديد ولا نوح بسر إذا قلنا إن الحياة الاقتصادية في تدهور وان البطالة في تزايد وإزاء هذه الحالة يجب على الحكومة أن تدرس أسبابها وتقف على عواملها وتضع العلاج السريع لها فتقوم مثلا بتنفيذ المشاريع الاقتصادية المدروسة لتشغيل الأيدي العاملة فيها وتقوم بالمشاريع الإنتاجية وعدم تبذير أموال الدولة فيما لا ينفع مثل إقامة النصب والتمائيل وفتح الساحات واستملاك البنايات لهذا الغرض بملايين الدينائر فأبي فائدة من ذلك والضيق الاقتصادي يأخذ بخناق الناس؟

كما أن على الحكومة أن تودع شؤون الإصلاح الزراعي إلى أيدي أمينة بعيدة عن الخزينة الشيوعية وتبادر إلى إنجاز مشاريع الري وتسليف الفلاحين ما يكفيهم ومراقبتهم في كيفية إنفاق ما يستلّفون ونحو ذلك.

سادسا: قضايا العمال

للعمال حقوق يجب أن تصان ولا تهدر مثل حصولهم على الأجور العادلة والتأمين ضد البطالة والمرض والشيخوخة وسماع شكواهم ومطالبهم فان كانت حقا نفذت وان كانت باطلا ردت وجعل نقاباتهم بعيدة عن تيار الحزبية الشيوعية حتى تكون مهنية تعني بشؤون العمال وخدمة مصالحهم لا خدمة مصالح الشيوعية وأي حزب آخر.

سابعا: سياسية التعليم

سبق أن قدمنا مذكرة المسؤولين تبين رأينا فيما يجب أن تكون عليه سياسة التعليم والأساس الذي تقوم عليه وخلاصة ما قلناه هو جعل العقيدة الإسلامية هي الأساس الذي تبنى عليه فلسفة التعليم وأهدافه وإغراضه حتى ينشأ في الأمة جيل يؤمن بالله واليوم الآخر ويراقب الله في عمله سرا وعلنا وحتى تحفظ للأمة شخصيتها الإسلامية وعلى هذا الأساس طالبنا أن تكون مناهج الدراسة ملائمة لهذا الذي ندعو إليه ونحن نكرر طالبنا السابق ونعتقد أن عدم الأخذ به تفريط بحق الأمة.

ثامنا: التضامن مع الدول العربية

إننا نطالب الحكومة بإزالة الفرقة مع الدول العربية وندعو إلى توثيق عرى التضامن معها لأنها جزء من الأمة الإسلامية على أن يكون هذا التضامن على أساس الإسلام الذي يجمع الدول العربية وغيرها من الدول الإسلامية أننا ندعو إلى

وحدة البلاد العربية على أساس الإسلام باعتبار أن هذه البلاد جزء من البلاد الإسلامية وان قيام الوحدة بينها اقرب تحقيقا من غيرها لاعتبارات كثيرة إلا إننا نصر على أن يكون أساس هذه الوحدة ونظامها وأهدافها وروحها الإسلامية عقيدة وإحكاما ونظاما فعلى الحكومة أن تعمل على إزالة الفرقة وزيادة التضامن في مختلف المجالات تمهيدا إلى الوحدة على أساس الإسلام وهي آتية لا ريب فيها إنشاء الله تعالى.

تاسعا: شركات النفط

إن النفط ثروة جسيمة للأمة فيجب إحسان الانتفاع منها وهذا لا يكون في نظرنا إلا بان تقوم الحكومة نفسها باستخراج النفط وبيعه وعدم إيكال ذلك إلى شركات النفط وعليه فنرى أن الطريق الأنفع للأمة هو تأمين هذه الشركات وتعويضها عن منشاتها وقيام الحكومة بمهام استخراجها بأيدي من أهل البلاد وان تعذر ذلك فلا بأس من استئجار الخبراء من الدول المحايدة.

أن ما يدعونا إلى التأمين فضلا عن الفوائد المادية للبلاد هو إن الشركات تعمل بوحى من حكوماتها الاستعمارية وكثيرا ما تتجاوز حدود عملها وتعمل على بث الدسائس والعمل على الإضرار بمصلحة البلاد، وإذا تعذر التأمين في الوقت الحاضر فعلى الحكومة أن تهئى الأسباب اللازمة والكفاءات الفنية لتحقيق هذا المطلب في المستقبل.

عاشرا: الخاتمة

وبعد فهذه آراؤنا في القضايا التي ذكرناها مستمدة من هدي الإسلام وعلى الحكومة أن تسترشد بها وتأخذ بها لان الحكومة المسلمة هي التي تخضع لحكم الإسلام وترجع إليه تصرفاتها، فان فعلت ذلك رشدت وان أبت ضلت وسببت لشعبها النكد والضيق (ومن اعرض عن ذكرى فان له معيشة ضنكا) صدق الله العظيم.

وليعلم المسؤولون أن العهد المباد قد سقط وانهار لانحراف حكامه عن حكم الإسلام وان سنة الله واحدة في الأولين والآخرين كما أن عليهم أن يعلموا أن الثورة قد نجحت في قضائها على فساد وظلم العهد المباد ولكن لم تنجح حتى الآن في إيجاد الإصلاح الايجابي في شؤون البلاد.

أن الأمة لا يقنعها بصلاح الأحوال تكرار القول بان الثورة قد قضت على العهد الفاسد المباد ما لم تر الأمة الإصلاح الحقيقي الإسلامي في جميع شؤون الدولة لان القضاء على العهد الفاسد وسيلة لا غاية، وسيلة لقيام عهد صالح فان لم يقم هذا العهد فلا يغنى الكلام ولا تعتبر الثورة ناجحة.

والله يقول الحق وهو الهادي إلى سواء السبيل

الحزب الإسلامي العراقي

وبعد يومين من نشر المذكرة القي القبض على الهيئة الإدارية للحزب الإسلامي العراقي وتشكلت هيئة حققت مع كاظم الساعدي صاحب جريدة الفيحاء ومع رئيس الحزب الإسلامي الأستاذ نعمان عبد الرزاق السامرائي وبقية الأعضاء وانتهت في يوم السبت الموافق ١٩٦١/١٠/٢٩ حيث جرت التحقيقات في محكمة الشعب.

المذكرة التي قدمت بعد اعتقال الهيئة الإدارية من قبل هيئة الرقابة والتفتيش للحزب

مذكرة هيئة رقابة الحزب إلى رئيس الوزراء

العدد / فوق العادة التاريخ / ٢٦ رجب سنة ١٣٨٠
١٩٦١/١/١٤

سيادة رئيس الوزراء المحترم

يقول الله تعالى: (قل اللهم مالك الملك تأتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير أنك على كل شيء قدير)

سيادة الرئيس : كان الحزب الإسلامي قد تقدم لكم بمذكرة في ١٣/١٠/١٩٦٠ قياما بواجبه كحزب إسلامي مجاز من اكبر هيئة قضائية في العراق وتنفيذا لقوله تعالى (ولتكن منكم امة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر) وقد كانت المذكرة صورة صادقة لما يلاقيه أبناء الشعب وما يشكون منه كما سمت علاج ذلك وكانت صريحة خالية من كل غرض بعيدة عن كل تملق أو مبالغة وكان الأمل أن

يتبادروا إلى دراستها والأخذ بما ورد فيها لا سيما وقد علمتم جيدا تأييد الشعب المطلق لها بكافة اتجاهاته وتلقيها بالرضا والقبول والثناء ولكنكم بدلا من ذلك قمتم باعتقال إخواننا أعضاء اللجنة الإدارية وبالرغم من انتهاء التحقيق منذ ثلاث أشهر فأنهم لم يحالوا إلى جهة قضائية كي يطلق سراحهم ولما كنا نعتقد إنهم ما قالوا إلا حقا ولا نطقوا إلا صدقا ولا أدوا إلا واجبا ولما كنتم قد صرحتم بان على أبناء الشعب أن يحاسبوكم وان التاريخ سيحاسبكم إن يفعلوا ذلك ولما كنتم قد أعلنتم في خطاب ١٩٦٠/١٢/٣ بان حرية الكلام والتعبير والمعارضة مكفولة للجميع فان ما يفعله حزبنا الإسلامي لا يتجاوز هذه المعاني وهي ممارسة حق طبيعي.

إننا نطالب بإحالة جميع المعتقلين من أعضاء الحزب الإسلامي وغيرهم على القضاء وليقول فيهم كلمته هذا مع اعتقادنا الجازم (إن لا جريمة في مذكرة) وإننا لازلنا نؤيد كل حرف فيها ونطالب بالاخذ بها أما إبقاء أعضاء الحزب معتقلين دون عرضهم على القضاء فهذا يدل على عدم وجود جريمة في المذكرة كما يدل على إن الحكومة تهدف إلى تجميد نشاط الحزب وتحول بينه وبين العمل الجدي المثمر الذي تتطلبه البلاد كما حالت من قبل الحزب وبين إصداره جريدته أو طبع مذكراته وغيرها ، إننا نود إن نعلمكم بأننا وجميع أعضاء الحزب الإسلامي ومن وراءه أبناء الشعب نؤيد بكل قوة (مذكرة الحزب الإسلامي) ولهذا نطالب بإطلاق سراح جميع المعتقلين من أعضاء الحزب ولا يفوتنا بهذه المناسبة إن نذكركم بان السجن أصبحت تغص بأبناء الشعب دون تحقيق معهم أو إسناد تهمة للكثير لذا فإننا نطالب بعرض

الجميع على القضاء كما نطالب بانتهاء فترة الانتقال وإلغاء الأحكام العرفية والمحكمة العسكرية العليا الخاصة، كما نأمل إن تعالج الحكومة المصاعب عن غير طريق السجون والاعتقال ، إن هذه الطريقة تثبت فشلها بكل زمان ومكان وختاماً نرجو إن تقرؤوا قول الله تعالى وهو اصدق القائلين :
(وسكنتم في مساكن الذين ظلموا أنفسهم وتبين لكم كيف فعلنا بهم وضربنا لكم الأمثال).. والسلام
الحزب الإسلامي العراقي

قادة الحزب الإسلامي العراقي أمام المحاكم

أسئلة لجنة التحقيق وإجابات قادة الحزب

عقب المذكرة الجريئة التي رفعها الحزب الإسلامي العراقي إلى عبد الكريم قاسم قامت الحكومة باعتقال أعضاء الهيئة الإدارية للحزب بما فيهم الأستاذ نعمان عبد الرزاق السامرائي رئيس الحزب وشكلت لجنة خاصة لتحقيق معهم بشأن هذه المذكرة، وابتدأت لجنة التحقيق في استجواب الهيئة الإدارية للحزب الإسلامي وكان استجواباً يعطينا صورة صحيحة لتدني القضاء في العراق عن مستوى الحق والعدالة.

لقد سألت لجنة التحقيق قادة الحزب الإسلامي عن رأيهم بالزعيم وبخطواته الجبارة ولكنهم رفضوا الإجابة على كل هذا الأسئلة الشخصية لان الخلاف إنما هو خلاف عقائدي لا شخصي.

وهكذا فشلت اللجنة في مسعاها الأول فانقلت إلى الأسئلة العامة وكانت كما يلي:

س ١ : ماذا تقصدون بكلمة أن الحكومة هي أنت وما الوزراء الذين معك إلا منفذون لأمرك؟

ج : هناك أدلة قوية تؤيد رأينا هذا منها إقصاء وزير الإرشاد السابق حسين جميل لمجرد إغلاقه جريدة (اتحاد الشعب) فإذا كان هذا الحق البسيط لا يملكه وزير يبين هذا أن الحكومة هي عبد الكريم قاسم وان الوزراء الذين معه لا يعصون ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون . ومن الأدلة أيضا عدم إجازة الحزب الإسلامي من قبل وزير الداخلية لسبب واحد وهو عدم موافقة

الرئيس ثم بعد إجازته من قبل محكمة التمييز أصبح من حقه القانوني إصدار جريدة ناطقة باسمه وعندما كنا نطالب وزير الإرشاد بالترخيص كان يقول : أن المسألة ليست عندي وإنما الأمر بيد الحاكم العسكري العام . وذهبنا إلى الحاكم العسكري العام فكان جوابه إن الأمر لا يهمني وإنما هو من اختصاص وزير الإرشاد فعلمنا أن الأمر ليس بيد هؤلاء الاثنين!!

س ٢: ما هو دليلكم على أن الحكومة تؤيد الشيوعيين سرا وعلنا؟

ج / ١. أن الشيوعيين قاموا بمجازر وحشية كبيرة وحكمت عليهم محاكمكم ولم ينفذ إلى الآن الحكم بأي واحد منهم.

٢. أن الصحف الشيوعية لا تزال تسب وتشتم الأديان والعلماء وليس من رادع يمنعها في بلد إسلامي يقدر الأديان ويحترم العلماء.

٣. عدم إيقاف جرائم الشيوعيين عند حدها !!

س ٣: إنكم تطالبون في مذكرتكم بالوحدة العربية فهل يفهم بأنكم تريدون الوحدة العربية مع جمال عبد الناصر؟؟

ج: إننا ما طالبنا بالوحدة الفورية مع فلان أو فلان أننا قلنا أن الوحدة يجب أن تتم في اقرب وقت ممكن وقلنا أن أساس هذا الوحدة يجب أن يكون الإسلام لا غيره ولا يهمنا بعد ذلك أن يكون الأشخاص زيد أو عمر لان من أهدافنا أن تقوم الوحدة العربية وان تكون عقيدة الإسلام أساسها وروحها ونظامها وحكمها.

س ٤: ما تقصدون بكلمة تماثيل وأصنام تقييمها الحكومة؟؟
ج: أن الأصنام والتماثيل محرمة في الشرع الإسلامي وان
الحكومة بقيامها بنصب التماثيل تقترب ذنبا لا يمكن السكوت
عليه في نظرنا.

نشرت في جريدة المجتمع اللبنانية العدد (٤١) السنة الثانية
٢ جامدي الثاني سنة ١٣٨٠ الموافق ١١/٢١/١٩٦٠

رئيس الحزب الإسلامي يناقش الزعيم عبد الكريم قاسم

أدناه جانب من حوار الزعيم عبد الكريم قاسم مع رئيس الحزب الإسلامي الأستاذ نعمان عبد الرزاق السامرائي :

الرئيس: لا حاجة لوجود حزب إسلامي في بلد مسلم ودين الدولة الرسمي الإسلام لأن ذلك معناه تكفير لغير المنتمين وإحراج المخالفين.

ج: هناك فرق بين حزب إسلامي وحزب الإسلام لا يدخله إلا أن يكون مسلماً كقولنا حزب القومية العربية أو الكردية أو حزب الوطنية والديمقراطية فمن لا يدخله لا يكون قومياً عربياً أو قومياً كردياً أو وطنياً ديمقراطياً.

أما أن قلنا حزب إسلامي أو قومي عربي أو قومي كردي أو حزب ديمقراطي أو وطني فهذا معناه حزب صفته أنه مسلم ولا يمنع أن يكون هناك شخص مسلم بالرغم من عدم انضمامه للحزب وبالمثل يكون عربياً قومياً ولم لم ينظم للحزب القومي أو الديمقراطي أو الوطني.

كما إننا نختلف عن باقي الأحزاب من حيث طبيعة العمل فجميع الأفراد في الأحزاب ما عدا الإسلامية يعتبر أفرادها ملتزمين متبرعين في عملهم أن شاءوا التزموا أو تركوا إما نحن فنعتبر العمل للإسلام واجباً ولدينا نصوص على هذا منها (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون).

الرئيس: أن لا أفهم هذا التفسير للآية: أما كون الأحزاب حزب أم لا فهذا لم يكن باختيارنا وإنما أجبرنا قانون الأحزاب على

ذلك. فنحن نفهم الإسلام على انه يشمل جميع جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ونحن نريد أن نعمل في جميع هذه المجالات ولهذا اضطررنا أن نعمل تحت اسم حزب لان الجمعية لا تسمح لنا بالعمل السياسي كما أن الاستعمار هو ليس عسكري فقط بل هو أفكار ومفاهيم والحكومة تستطيع أن تقول إنها قضت على الاستعمار في الحبانية والشعبية أما باقي الاستعمار في العقول وغيره وهو ميدان عملنا ولا نستطيع الحكومة أن تعمل شيئاً بهذا الميدان.

كما أن وجود الأحزاب في البلد مع أفكار وعقائد يجعل وجود حزب إسلامي إلى جنبها أمراً ضرورياً فان كانت الحكومة مصرة على حل حزبنا فلتحل جميع الأحزاب أو تبقيا جميعاً.

الرئيس: الحزب محرج للمخالفين لأنكم تشهرون الإسلام كسلاح في وجه المخالف فتخرجون الآخرين.

ج: أن ما قمنا به عمل لا يخرج عن الإسلام وأنا قلنا سلفا وطرنا في منهجنا بأننا نلتزم الإسلام نقداً وتأييداً في معارضتنا وفي كل خطواتنا ونرجو أن تحاسبونا هل خالفنا الإسلام في جميع تصرفاتنا أم لا.

أما الإسلام فلا يخرج احد منه وهو الذي يجمع أربع قوميات في العراق ولا جامع سواه ثم أن الحزب موجود الآن.

الرئيس: أن وجود الحزب ليس من رأيي أبداً وأنا عارضت بهذا في أول وقت وعندما قدمتم اللائحة للتمييز كنت أستطيع سحبها (مقاطعة ليس لكم حق في هذا وهنا جلب القانون ولكن لم يقرأ منه شيء) وبعد الإجازة يمكننا سحبها بواسطة الحاكم العسكري (ليس هناك قانون يبيح لكم هذا)

الرئيس: على أي حال إجازة حزب إسلامي ليس من رأيي وهو خطأ وان محكمة التمييز مخطئة في هذا الاجازة وأنا على استعداد أن أعطيكم جمعية وافتح لكم فروعاً في كل مكان وأساعدكم بما تريدون من نقود ونحن ساعدنا جمعية الشبان المسلمين بـ ٧ آلاف دينار.

ج: نحن لا نريد جمعية أبداً.

الرئيس: أن بإمكانني أن أحكمكم (١٥) سنة.

مقاطعة ما كو هيج قانون أبداً).

الرئيس: يقرأ نص الفقرة الثانية وفيها الحكم ١٠ سنوات ويفتش عن غيرها فلا يجد.

ج: الحكومة تعتقل الناس دون تحقيق معهم وهذا غير جائز قانوناً كما أن هؤلاء يفقدون الولاء للدولة بسبب الظلم والعدوان عليهم.

الرئيس: هؤلاء مجرمون ولو عرضوا على المحاكم لحكمتهم ١٥، ١٠ سنوات ولكن نبقىهم مدة ونخرجهم وان الحاكم العسكري والجماعة هم الذين يفعلون ذلك أنا لا أوافق بل أنا أخرجناهم دائماً، وهم يراجعونني ويقولون هذا لا يجوز نحن نحبس وأنت تطلق سراح المتهمين. أن الثورة تسحق أعداءها ومن يريد سرقتها.

ج: أن حزبنا ليس بين أعضائه وزير من العهد البائد أو إقطاعي سلبت أرضه أو موتور لضياح مصالحه واصدق وصف لنا إننا هواة نريد خدمة الإسلام ليس إلا ونحن نسال

هل طلبنا من احد مالا وهل لنا صلة بدولة اجنبية أو جهة اجنبية تعمل لها وهل نسير بوحى احد؟

الرئيس: لا اعتقد ولكنكم بمذكرتكم تجرأتم على الزعيم وجرأتم الآخرين وقتلتم نبأ بالكبير وننتهي بالآخرين وأنكم أضعفت الجمهورية وأعنتم عليها الأعداء من حيث تعلمون أو لا تعلمون كما ساهمتم في تفرقة البلاد نتيجة مذكرتكم هذه.

العبيدي: يسأل: لماذا طبعتم كل هذا العدد من الجريدة ولماذا وزعتموه قبل أيام في كل العراق؟

ج: الجريدة الاسبوعية تنتهي قبل يوم التوزيع وتوزع في كل العراق لتباع في نفس الوقت فليس من المعقول أن تباع ببغداد قبل البصرة مثلا.

سادساً: مواقف وطنية ضد الطائفية

ابتداء نقول إن الحزب الإسلامي العراقي طرح مشروعه السياسي لجميع العراقيين دون تفریق، ولذلك نجد أن صدى مبادئه امتدت لتشمل كل محافظات العراق من الشمال والوسط والجنوب، ويكفي أن نذكر بأن أخبار الحزب وبياناته ومواقفه كانت تنشر في صحيفة الفيحاء لصاحبها المرحوم الشيخ (كاظم الساعدي) الذي لم يأل جهداً في تلبية إخوانه في الحزب متى ما نادوه، وما موقفه من نشر المذكرة الشهيرة حول حكومة عبد الكريم قاسم إلا دليل ناصع على ما نقول.

وقد عكس الحزب مواقفه الوطنية ورفضه للطائفية عبر عدد من الممارسات، ومنها على سبيل المثال:

مذكرة الحزب الإسلامي العراقي لرفع الحجز عن الشيخين الخالصي والبدری

سيادة الحاكم العسكري المحترم

لقد مضى على حجز العالمين الجليلين محمد الخالصي والشيخ عبد العزيز البدری أكثر من خمسة شهور دون ذنب معلوم سوى وشايات المغرضين ودعايات الكاذبين الذين لا يروق لهم أن يروا للحق صوتاً مدوياً يفضح الباطل والمبطلين ويجمع الناس حول راية الإسلام، أن من مصلحة البلد أن ينطلق العلماء يبصرون الناس أمور دينهم ويعلمون الجاهل ويدعون للخير إما حجزهم والتضييق عليهم لمجرد الشائعات والتخرصات فليس من المصلحة في شيء.

إن العلماء ليس ملكا لأنفسهم وإنما ملك للمسلمين فإذا سكت المجوزون منهم ولم يطالبوا برفع القيد والتضييق عنهم ، فمن حق المسلمين أن يطالبوهم بهذا الطلب الشرعي الذي يسهل لهم الانتفاع بعلمائهم ويفسح المجال لهم لخدمة دينهم لاسيما في هذا الظرف الذي أتاحت فيه حرية القول لكل صاحب أي معوج ومبدأ باطل دخيل وعقيدة زائفة وكفر صريح فكيف يجوز أن يسكت صوت علماء المسلمين ويحجزوا في بيوتهم دون أن يعرفوا أو يعرف الناس سبب ذلك وفي الوقت الذي نرى دعاة الباطل يسرحون ويمرحون ويقولون ما يشاءون من دون حرج أو ضيق

إن العلماء ورثة الأنبياء ومصايح الدجى ويعلمون الناس سبيل الحق والرشاد فهم أهل للتقدير والتبجيل لا للإساءة والتضييق، إن حبس العالمين الجليلين أمر يجرح شعور المسلمين ويؤذيهم ويسوغ للمبطلين النقول على الإسلام واتهامهم بالباطل وعليه فإننا نأمل أن يتم رفع الحجز عنهما سريعا إحقاقا للحق ورفعاً للحيف الذي لحقهما استجابة لشعور المسلمين وقطعا لألسنة المبطلين أو إحالة قضيتهما إلى المحاكم لتثبيت براءتهما أو إدانتها في سوح القضاء على رؤوس الأشهاد.

فما ينبغي أن تسلب حريات العلماء وهم صفوة الجمع لمجرد الضنون دون دليل على إدانتهم.

إننا يا سيادة الحاكم العسكري واثقون من إن مذكراتنا هذه تعبر عن شعور المسلمين جميعا بل وجميع المواطنين وإنها

ستكون في محل اهتمامكم والله من وراء القصد وهو خير
معين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس الحزب

نعمان عبد الرزاق السامرائي

زيارة وفد الحزب الإسلامي لجنوب العراق

من اجل تحقيق معنى الوحدة الوطنية والإسلامية بأبهى
وأنصع صورة ، سافر وفد الحزب الإسلامي العراقي إلى
الحلة والنجف والديوانية والناصرية وسوق الشيوخ والرفاعي
والبصرة والعمارة والزبير تحمل مجموعة من فتاوى علماء
بغداد والنجف في وجوب الدعوة إلى الإسلام، ومكافحة
الإلحاد والمبادئ الهدامة ، وكان الوفد يضم السادة :-

١. الشيخ: إبراهيم المهندس

٢. الأستاذ: فليح حسن السامرائي

٣. الشيخ: كاظم الساعدي

٤. الأستاذ: وليد الاعظمي

وأقام الحزب الإسلامي في مدينة العمارة احتفالا كبيرا جدا لم
تشهد المدينة مثله، وأقيم الاحتفال في حدائق المكتبة العامة
وهي واسعة وتعهد أمر الحامية بنقل الكراسي من نادي
الموظفين والنادي العسكري وإعداد اللافتات ومكبرات
الصوت وتهيئة المرطبات، وحضر مدير الموائى ومعه سبع
حافلات تحمل شبابا من موظفي الموائى وعمالها وهم يهتفون

ويهزجون، مما كان له الأثر الأكبر في إيقاظ همم الشباب وزيادة حماسهم، واستمر الاحتفال إلى ما بعد منتصف الليل وانتسب كثير من الشباب إلى الحزب الإسلامي.

زيارة وفد الحزب الإسلامي لمدينة النجف

قرر الحزب الإسلامي أن يتعاون مع علماء العراق بكافة انتماءاتهم وتوجهاتهم، فلذلك قرر أن يكون وفداً من علماء الشمال الأكراد وعلماء العرب لزيارة علماء مدينة النجف، فدعا الحزب أعضائه من علماء السليمانية وحلبجة وخانقين فلبوا الدعوة واشترك معهم علماء من بغداد وسامراء من العرب مع الهيئة الإدارية وهيئة الرقابة والتفتيش للحزب.

فتحرك اركب من باب المعظم حيث دار النذير متجها إلى النجف الاشراف فلما وصل الحصوة وجد أنصار الحزب في الانتظار فالتحقوا به ثم وصل الوفد الحلة ووجد أنصار الحزب في استقباله فالتحقوا به كذلك ثم استمر الركب في السير إلى أن وصل النجف وإذا بأبناء النجف خرجوا إلى استقبال الوفد وكان موقفاً رهيباً فلما ترجل الوفد وسط هتافات الجماهير والتكبير اخذ الوفد يشق طريقه بين الصفوف بصعوبة إلى أن وصل إلى دار الشيخ العلامة السيد علي بحر العلوم.

ولقد رحب السيد علي بحر العلوم بالوفد ترحيباً لا مثيل له ثم جلس حوله علماء الشمال ورئيس الحزب ودار حديث حول العمل الإسلامي وصرح العلامة السيد علي انه مستعد لبذل أقصى ما يمكن لمؤازرة الحزب ، ولكن المنية عاجلته فخره

الحزب لأنه كان من اكبر العلماء حماسا للحزب وقد أقام
الحزب فاتحة في مقره العام كما أرسل وفد تعزية إلى النجف
لحضور مجالس الفاتحة على روحه.

ثم عرج الموكب إلى دار الشيخ عبد الكريم الجزائري وقد بلغ
الشيخ عبد الكريم من الكبر عتياً كما أن المرض لم يتركه
ورغم كل ذلك كان يملك روحا جهادية لا مثيل لها وكان
موقفه من الأخ الشيخ إبراهيم المدرس مشهوداً حينما صافح
الشيخ عبد الكريم عند انتهاء الزيارة طلباً منه الدعاء حيث قال
الشيخ: شيخنا نسألكم الدعاء.

فما كان من الشيخ عبد الكريم إلا أن دفع يد الشيخ إبراهيم ثم
قال بحماس شديد: ابني روحوا اشتغلوا ولسان حاله يقول:
(الدعاء سلاح العاجز. فروحوا اشتغلوا ونسألكم الدعاء)
فهزت العبارة الوفد هذا لا بل كاد البعض أن تدمع عينه ثم
انصرف الوفد مشحوناً عزيمة ومضاء شاكراً استقباله وكلمة
الوداع داعياً له بالصحة والعمر المديد.

ثم واصل الوفد مسيرته فزار مدرسة آل كاشف الغطاء
والعلامة مرتضى إله ياسين ومحمد باقر الحكيم في داره ثم ختم
الوفد زيارته وجولته بزيارة المرجع الأعلى الشيخ عبد
المحسن الحكيم. فوصل الوفد وعلى طول الطريق المؤدي إلى
دار السيد أناس اصطفوا على جانبيه يكبرون ويهللون
ويصلون على النبي واله ، فسلم أعضاء الوفد على السيد
وجلس الجميع ودار حديث بين رئيس الحزب والسيد حديثاً
روحانياً هز المشاعر هذا وبارك السيد أعمال الحزب وصرح
للفد بمؤازرته ثم خرج الوفد مودعاً بمثل ما استقبل من

حفاوة إلى الساحة الكبيرة في النجف ، حيث تنتظر السيارات الوفد فلما وصل الوفد الساحة الكبيرة وركب علماء الأكراد السيارة هتفت الجماهير المحتشدة بالساحة بالهتافات الإسلامية ثم التحقوا بالسيارة ورفعوها بركابها من على الأرض إظهاراً للوحدة ومؤازرة للحزب.

ثم انطلق الوفد إلى الكوفة ولما وصل إلى مسجدها الكبير وإذا بآلاف البشر ملأت المسجد والساحات التي حوله على سعتها فشق الوفد طريقه بين هذه الجموع إلى أن وصل محراب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ثم أقيمت صلاة المغرب وصلى الشيعة والسنة بإمام أحد علماء كربلاء ثم صلوا صلاة العشاء خلف الشيخ إبراهيم المدرس وتعالت الهتافات في المسجد وبعد الصلاة.

الحزب الإسلامي ينعي العلامة علي بحر العلوم

نعي الحزب الإسلامي العراقي العلامة علي بحر العلوم في يوم ٢٥ / ٧ / ١٩٦٠ ، وجاء في النعي:

لقد فقد الحزب نصيراً وصديقاً بوفاة العلامة علي بحر العلوم فالحزب إذ ينعي فإنما ينعي للمسلمين عامة شخصية فذة ورأياً حصيها وسيفاً مسلولاً في وجه الظلم والطغيان، ويدعوا الله سبحانه وتعالى أن يرسل شأبيب رحمته على روحه الطاهرة ويبتهل إلى الله تعالى يجعل من أبنائه الكرام الأساتذة السيد محمد والسيد عز الدين والسيد علاء الدين قدوة الشباب المسلم المجاهد عن عقيدته مرتسمين خطى العلامة السيد محمد تقي

بحر العلوم والعلامة السيد ضياء الدين بحر العلوم سائلين
المولى ان يلهم الجميع الصبر وحسن العزاء.

الحزب الإسلامي العراقي

نشرت في جريدة الحياء - العدد ٨٢ - ٤ محرم ١٣٨٠ هـ
٢٥ تموز ١٩٦٠ م

وفد الحزب الإسلامي يحضر مولد الإمام علي في النجف

تسلم رئيس الحزب دعوة من قبل لجنة احتفال مولد الإمام علي
في النجف فتألف وفد مكون من ١٤ عضوا وتحرك في ليلة
الثالث من شوال والموافق ١٩٦٠/١/٣٠ للمشاركة في
الاحتفال ، وكانت أجواء إسلامية مباركة تجلت فيها الوحدة
الإسلامية بأبهى وأجمل صورة .

رسالة رئيس الحزب من سجنه إلى المرجع الأعلى السيد الحكيم

ومن وسائل التعاون بين الطائفتين تبادل الآراء بين المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم ورئيس الحزب الإسلامي ومنها هذه الرسالة :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الثلاثاء ١٩٦١/٢

سماحة أية الله الحكيم أدامه الله..

وبعد أرجو أن تكونوا وسائر المسلمين بخير وعز وجزأكم الله أفضل الجزاء عن الإسلام وأهله وأبناكم حماة تزدون عنه وترفعون رايته انه سميع مجيب

سيدي الكريم لا يخفاكم حال العراق وما آل إليه على يد رجل فقد نعمة العقل ولم يفرق بين الحق والباطل وأسرف حتى لم يعد ينفع معه نصح ناصح أو موعظة واعظ وأنا لله وإنا إليه راجعون.

ومما نشاهده ونحسه ولا نعتقد ببقاء هذا الرجل ولكن مستقبل هذا البلد مظلوم ومستقبل الإسلام فيه أمسى مجهولاً وما لم يكن للعناصر الإسلامية من اثر اليوم فلن يكون لها شيء في المستقبل وإنا نفكر في عد الإسلام أكثر مما نفكر في يومه فلا زالت الشيوعية معشعشة في البلد شاخصة بأعينها نحو روسيا وقد نبتت نبتة جديدة حملت عن الشيوعية كفرها بالإسلام مع روح مسيحية تبشيرية ، ويضاف لهذا وذال عنصرية عمياء وتعصب مقيت وهؤلاء ورثة الشيوعية وان لم يحملوا اسمها

واعتقد أن لدى الشيخ الساعدي (فك الله أسره) الشيء الكثير عن هذه الطائفة أو الحزب فان لم يقم علماء الإسلام ويرفعوا أصواتهم ضد الطاغوت ويؤيدهم الشباب المسلم فسوف يكون مستقبل الإسلام في العراق لا يسره أهله وإنما نريد من مقامكم عمل شيء ولو بإصدار بيان أو ما أشبه حسب رأيكم ونحن بعد هذه لاتهمنا إن بقينا في سجننا أم أطلقنا فالمهم عندنا هو الإسلام ومستقبل الإسلام ورأينا كيف أهمل الإسلام في ثورة تموز قد طلب إخواننا علماء الشمال أن نكتب لسماحتكم في هذا الأمر عسى أن تفعلوا ما فيه الخير للإسلام والمسلمين وانتم تعلمون جيدا إن هذا الطاغية لا يمكن أن يؤثر عليه احد سواكم وسوى بيانات إخوانكم العلماء فعسى أن تعملوا شيئا لمستقبل الإسلام والمسلمين والله لا يضيع اجر من أحسن عملا والسلام منا.

ولدكم نعمان عبد الرزاق السامرائي

سجن السراي

بغداد ١٩٦١/٢/٢

الحكيم يستنكر اعتقال الهيئة الإدارية للحزب الإسلامي العراقي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في ليلة الثلاثاء الموافق ٤ جمادي الأولى سنة ١٣٨٠ هجرية طلب سماحة الإمام السيد محسن الحكيم سيادة قائممقام النجف (خليل إسماعيل) وأمر سرية التدريب (كاظم حسن) للحضور إلى داره العامرة ، وقد حضر في الساعة السابعة والنصف تقريبا وكان المكان مزدحما برجال العلم وغيرهم من وجوه النجف ، وما إن استقر بهما المكان حتى التفت سماحته إلى سيادة القائم مقام ووجه إليه استنكاره للأعمال التعسفية التي قامت بها الحكومة والتي كان من بينها اعتقال الهيئة الإدارية للحزب الإسلامي العراقي اثر المذكرة التي رفعها الحزب إلى رئيس الوزراء وقال سماحته إن مثل هذا الإجراء يعني فيما يعنيه إن الحكومة لا ترضى لأحد أن ينتقد سياستها أو يوجه إليها النصيحة وان كل من يقوم بذلك سيكون مصيره التنكيل والتعذيب والاعتقال وهذا ما ينافي الحرية التي تتشدد الحكومة دائما بأنها أعطتها للشعب ثم أوضح سماحته إن المذكرة كانت صريحة للغاية وإنها لا تستدعي أي تحقيق فالحكومة اعرف بصحة ما جاء فيها من غيرها وكان الجدير بالحكومة أن ترسل خلف أصحاب المذكرة لتحاسبهم على صحة ما جاء فيها فما كان صحيحا اعتذرت منه ووعدت بإصلاحه وما هو الخطأ أوضحت له وبرهنت على عدم صحته أما التنكيل والعقاب والاعتقال فهي أمور تضر بمصلحة الحكومة لأنها تمنع عنها نصيحة الناصحين وتثير نقمة الناقمين كما وان سماحته أوضح بان المذكرة جاءت

معبرة عن آراء جميع أفراد الشعب باستثناء الملحددين والمستهترين وان الحرية لو كانت متاحة لأفراد الشعب لرأيتهم تأييده لها ثم كرر سماحته تأييده لها ثم كرر سماحته استنكاره الشديد وطلب إلى سيادة القائم مقام رفع بلاغ استنكاره إلى المسؤولين وقد كان يبدو على سماحته الانفعال الشديد حتى انه كان يرتعش من شدة التأثير كما وقد كرر تحذيره للحكومة بسوء العاقبة ووخامة المنقلب إذا استمرت على هذه الحال كما وقد شرح بعض بنود المذكرة وأسهب في ذلك وأوضح إن الحكومة تعلن عن نفسها أنها إسلامية في الوقت الذي اخذت تفرض على الشعب المسلم الأحكام الجائرة المنافية لتعاليم الإسلام ومن بينها الأحوال الشخصية ثم استأذن القائم مقام وأمر سرية التدريب وانفض المجلس وقد يقرأ عليهم أثناء حديثهم أمثال هذه الآيات الكريمة التي تنذر الظالمين بالخطر والبوار.

سابعاً : الحزب الإسلامي .. مواقف ومنجزات

وسط ذلك الجو الخانق والذي حاول أن يعرقل مسيرة الحزب الإسلامي أبي أعضاؤه أن يركنوا إلى الهدوء فلم يتوقف نشاطهم وواصلوا وبذلوا وقدموا خدمات لأبناء شعبنا وقاموا بأعمال عجزت كل الأحزاب الموجودة على الساحة عن القيام بها وظل يقول الحق في كل مناسبة، ومنها:

١. تقديم مجموعة من المذكرات المهمة ورفعها إلى الجهات المختصة من بينها: (مذكرة القوانين / مذكرة المعارف /

مذكرة رشيد عالي / مذكرة مؤتمر الطلاب العالمي / ومسك الختام مذكرة في الوضع القائم التي هزت العراق من أقصاه إلى أقصاه).

٦. قام الحزب الإسلامي ببذل الجهود من أجل توحيد الصف بين إخوانه العراقيين وفتح أبوابه إليهم جميعا واستظل بظلال علماء الطرفين الذين اعتبرهم قادة الحزب وعلماءه وموجهيه.

٧. كما قام بتنظيم محاضرات تثقيفية عامة وخاصة ومحاضرات أسبوعية لاستعراض الوضع القائم السياسي والاجتماعي وكان صريحا في انتقاداته وتشخيصه الظواهر السلبية.

٨. دعا إلى وحدة الصف مع أعدائه عدا الشيوعيين الذين يعتبرونهم أعداء الحزب الوحيدين لان الحزب لا يقر الشيوعية لا عقيدة ولا نظاماً.

٩. حارب الأفكار الاستعمارية بكل أشكالها فكان الاستعمار يعمل على هدم الحزب بما يملك من وسائل غير منظورة.

لقد كانت مرحلة التأسيس ثرة بكل المعاني، متميزة بالمواقف الجريئة والشجاعة، ناصعة بالدور الذي أداه قادة وأعضاء الحزب الإسلامي العراقي الذين وقفوا بكل شموخ لنصرة الحق وأهله والدفاع عن الحقوق مهما كانت التضحيات والعقبات.

المصادر

١. الحزب الإسلامي العراقي: مرحلة التأسيس / د. محسن عبد الحميد / بغداد ٢٠٠٣.
٢. ذكريات ومواقف / وليد الأعظمي / مطبعة انوار دجلة ٢٠٠٥.
٣. تاريخ نشأة الحزب الإسلامي العراقي / كاظم المشايخي / بغداد ٢٠٠٥.

المحطة الثانية

مرحلة المعارضة

(١٩٩١ - ٢٠٠٣)

تمهيد

يمتاز الحزب الإسلامي العراقي بأنه من الأحزاب العراقية الرئيسية الفاعلة التي ظلت تعمل من أجل تنفيذ مشروعها دون توقف، وعلى الرغم من قسوة الظروف التي واجهها في طريقه لم يتكأ الحزب في تذليلها، فلجأ إلى العمل العلني حيناً واضطر إلى الاختفاء واختيار العمل السري أحياناً كثيرة متحدياً كل العوائق التي مر بها العراق خلال السنوات الماضية.

ولما ابتدأ عقد التسعينيات من القرن الماضي رأت قيادة الحزب الإسلامي العراقي أن المرحلة تقتضي منه بدء العمل في ساحة جديدة بعيدة عن سلطة النظام السابق، فأعلن رايته من جديد في لندن بعد خروج أغلب قياداته المعروفة من العراق خوفاً من تعرضهم لبطش النظام البعثي المجرم، لتكون قصة جديدة من قصص البذل والعطاء من أجل خدمة العراق الحبيب.

وكان من قدر الله أن كثيراً من القيادات المهمة كانت خارج العراق بسبب صدور الأحكام عليهم أو تعرضهم للملاحقة الأمنية في الداخل، وبذلك فإن قيادة أعلنت عن نفسها عام ١٩٩١ واختارت مجموعة قيادية ذات خبرة وتاريخ ومن أبرزهم (الدكتور أسامة التكريتي والمهندس إياد السامرائي).

وفي نفس الوقت فقد تم الاتفاق مع قيادة الداخل على استئناف العمل السري واختيار فضيلة الدكتور (محسن عبد الحميد) واجهة علنية يبشر بمفاهيم الإسلام الوسطي وبفلسفة الإسلام

العظيمة القادرة على بناء قاعدة جماهيرية واعية وأمينه على مصالح الوطن، ويستمر بعمله كأستاذ مساعد فضلاً عن قيادات أخرى كانت تمارس الطلب او الوظائف الأخرى.

وقد أثمر التعاون بين الداخل والخارج في بناء قاعدة إسلامية واسعة في معظم محافظات العراق رغم الحصار والظروف الصعبة التي يمر فيها البلد .

وركز الحزب على الانتشار الجماهيري عن طريق الدورات القرآنية ودروس العلم الشرعي وحملات الإغاثة الواسعة التي لم تستثن أي محافظة من محافظات العراق ولم تركز على فئة دون أخرى.

كما أن الثقافة والعلم والفن والأدب حظيت جميعها باهتمام الحزب عندما كان يرفع المهرجانات العلمية والثقافية والفنية في الجامعات والمعاهد والمحافل والجمعيات والمساجد من خلال التنظيمات الطلابية والشبابية ، وازدهرت مهرجانات الأناشود والمسرح على مدى خمس سنوات في تسعينات القرن الماضي والتي اهتمت بالرجال والنساء وحتى الأطفال على حد سواء .

أما في لندن فكان السجل حافلاً بالمواقف الوطنية المبدئية وبسلسلة الانجازات المؤثرة التي تركت بصمة بين الأحزاب السياسية العراقية العاملة معه ونقطة مضيئة في تاريخه الثر الزاهر.

الحزب الإسلامي العراقي في لندن: مواقف ومنجزات

ونحن هنا لا نحاول سرد تاريخ مفصل ، وإنما سنكتفي بإيراد بعض النماذج والمواقف التي تبين صحة ما نقول تاركين التفصيل لمناسبة أخرى .

● لعل من أولى المواقف التي تزامنت مع إعلان الحزب الإسلامي العراقي هي قضية دخول الجيش العراقي إلى الكويت والحرب التي شنت على العراق لإخراجه منها ، فكان موقف الحزب متوازناً لا ينجح إلى طرف دون آخر، فهو لم يؤيد خطوة النظام السابق المتهورة التي مثلت اعتداءً غير مقبول على دولة شقيقة جارة، لكنه في نفس الوقت بين ضرورة أن يكون الحل عربياً دون تدخل من أطراف خارجية تتخذ من هذا الأمر ذريعة للتدخل في شؤون المنطقة ، ووقع ما خشي وحذر منه الحزب الإسلامي العراقي.

● ولما أقرت الحكومة العراقية ترسيم الحدود مع الكويت حسب قرار الأمم المتحدة ٨٣٣ في سنة ١٩٩٤م رفض الحزب الإسلامي الذي كان يرأسه الدكتور أسامة التكريتي وقتذاك هذا الترسيم مع بعض أطراف المعارضة العراقية المنضوية في اجتماع عقد في ليدز في المملكة المتحدة وكان ضمن البيان الصادر (إن هذه القضية تحتاج إلى إعادة بحث بين العراق والكويت إذا أريد للعلاقات أن تكون طبيعية بين القطرين الشقيقين).

● من المواقف المهمة الأخرى مشاركة الحزب الإسلامي مجموعة من الشخصيات العراقية القومية والإسلامية التي

أصدرت مذكرة تطالب فيها الملك حسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية (رحمه الله) بتوضيح ما طرحه في موضوع الفيدرالية الثلاثية في أعقاب هروب حسين كامل الذي أثار القلق بين أبناء الشعب العراقي الحريصين على وحدة الوطن ووقع على المذكرة عن الحزب الدكتور أسامة التكريتي وباسم الأعظمي.

● لم ينزوي الحزب الإسلامي أو ينعزل عن باقي القوى السياسية العراقية، وإنما كان منفتحاً على الجميع ويعمل معهم من أجل إنهاء معاناة العراقيين طالما أن الأمر لا يعني تنازل عن الثوابت الشرعية والوطنية.

ولذلك اشترك الحزب في الهيئة التنسيقية لقوى المعارضة العراقية التي تشكلت في بريطانيا في أيلول ١٩٩٥م، ومثله فيها الدكتور عبد المجيد السامرائي مع مجموعة من القوى والشخصيات والأحزاب في سبيل إيجاد مرجعية جديدة غير المؤتمر الوطني، ووجهت إلى الحاضرين آنذاك أسئلة وطلب منهم الإجابة عنها في ٣٠ أيلول ١٩٩٥م تتعلق بالسبل الكفيلة بتعزيز دور المعارضة العراقية وكيفية تقريب المواقف، وكذلك موقف هذه القوى من المشاريع الإقليمية والدولية وكيفية التعامل معها.

وكان من جملة الموقعين على هذه المذكرة حركة الوفاق (جناح صلاح عمر العلي) وحركة الإصلاح الوطني (الشيخ سامي عزاره آل معجون) حزب الدعوة الإسلامية (المكتب السياسي) المجلس الأعلى (د. حامد البياتي)، منظمة العمل الإسلامي (رضا جواد تقي)، وغيرها، ومن الشخصيات

المستقلة حامد الجبوري، الشيخ حسين الشعلان، عبد الحسين شعبان، دليث كبة، د. محمود عثمان، د. موفق الربيعي، د. نبيل ياسين، وآخرون.

● العمل على تخليص الشعب العراقي من واقعه المؤلم لم يكن يعني بأي حال من الأحوال المساومة على تراب هذا الوطن، وهو ما أكدته الحزب الإسلامي العراقي من خلال عدة مواقف وبيانات نبه فيها إلى أن الخير في أبناء هذا الشعب وأن لا يمكن التعاون مع أي دولة من أجل استقدامها لاحتلال البلاد، ويدرك الجميع اليوم كم كانت رؤية الحزب صائبة.

ولذلك كان للحزب مع بعض القوى من فصائل المعارضة العراقية رد فعل حول الاجتماعات التداولية التي عقدتها بعض قوى المعارضة في وزارة الخارجية البريطانية في ٢٩ أيلول ١٩٩٧م، وفي ١٠ تموز ١٩٩٧م، وفي ١٨ كانون الأول ١٩٩٧م، وعلى الرغم من إن وزير الدولة البريطاني أعاد تكرار سياسة بلاده بضرورة إزاحة النظام السابق ودعم الشعب العراقي ومجيء حكومة ديمقراطية فإن بيان الحزب الإسلامي أشار في مجلة (دار السلام) الناطقة باسم الحزب إلى عدم الجدوى من مثل هذه اللقاءات، حيث إن لندن وواشنطن لا يمكنهما أن تلعبا دور المنقذ للشعب العراقي؛ فمن صنع مأساة هذا الشعب لا يمكن أن يعمل على إنهائها.

● كما رفض الحزب المشاركة في مؤتمر نيويورك للمؤتمر الوطني العراقي وهو المحطة الرابعة لقطار المعارضة العراقية، والذي انعقد في الفترة من ٢٩ تشرين الأول – تشرين الثاني ١٩٩٩م، والذي حضره ٢١٩ شخصية مثلت

تيارات سياسية متعددة، وكان ضمن المقاطعين مع الحزب الإسلامي أحزاب كثيرة أصدرت بياناً بهذا الصدد وقعه عن الحزب الإسلامي الدكتور عبد المجيد السامرائي بينوا فيه موقفهم من هذه القضية المصيرية والجهوية ، كما أصدر الحزب بياناً خاصاً بالموضوع شدد فيه على نقطتين هما: **رفض تدخل الأطراف الخارجية في القضية الوطنية، والثانية محاولة البعض تهमيش القوى الفاعلة في المجتمع العراقي وفي مقدمتها التيار الإسلامي.**

● وانضم الحزب إلى ائتلاف جديد للمعارضة العراقية سمي (ائتلاف القوى الوطنية العراقية) والذي عقد أول اجتماع له في ٢٣ حزيران ٢٠٠٢م في لندن، وكان مع الحزب الإسلامي كل من حزب الدعوة الإسلامية والحزب الشيوعي العراقي، وحزب البعث العربي الاشتراكي قيادة قطر العراق، وجماعة العلماء المجاهدين في العراق، والحزب الاشتراكي في العراق، والتجمع الديمقراطي العراقي، والحزب الشيوعي الكردستاني، والحركة الاشتراكية العربية، والاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، والحزب الديمقراطي التركماني، والمنظمة القومية الآشورية، إضافة إلى شخصيات سياسية وعسكرية.

وقد دعا هذا الائتلاف في مشروعه إلى إسقاط النظام والحفاظ على وحدة العراق ورفض التدخل الأجنبي وإقامة عراق ديمقراطي يتم فيه تداول السلطة سلمياً، ورفض التمييز الطائفي والعنصري، واحترام التنوع، وحل المسألة الكردية حلاً عادلاً.

وقد عقد الائتلاف مجلسه العام في ١١/١٢/٢٠٠٢م في بريطانيا وأكد على رفض الضربة العسكرية والغزو

والاحتلال والانتداب على العراق، ووقع على البيان عن الحزب الإسلامي كل من الأستاذ إياد السامرائي والدكتور عبد المجيد السامرائي، كما أصدر الحزب بياناً مستقلاً بين فيه آراء الحزب حول الأسلوب الذي اتبعته اللجنة التحضيرية في عقد مؤتمر لندن ١٤- ١٦ تموز ٢٠٠٢م واعتماده على أسس مؤتمر صلاح الدين؛ الأمر الذي لم ينسجم مع المرحلة، كما اعترض على عدم دعوته إلى اللجان التي شكلتها اللجنة التحضيرية لمؤتمر لندن.

وقد أجرى الحزب الإسلامي لقاءات متعددة مع اللجنة التحضيرية ووجه إليها رسالة أعرب فيها عن أمله في أن تلقى الأفكار التي قدمها التجاوب، ولما لم يتلق جواباً قاطعاً من المؤتمر أرسل الحزب في ١١/١/٢٠٠٣م رسالة إلى لجنة المتابعة والتنسيق أعلن انسحابه منها، وجاء في الرسالة أن ظروف عقد المؤتمر والنتائج التي تمخض عنها لا تتوافق مع تطلعات الحزب الإسلامي، ووقع الرسالة إياد السامرائي، ونص الرسالة مرفقة في ملاحق هذا الكراس.

أن نظرة متفحصة على هذه المواقف المجملّة تبين بشكل لا يقبل الشك إن هذه المرحلة الثرة والمهمة من تاريخ الحزب الإسلامي امتازت بالآتي:

١. الانفتاح على كافة القوى السياسية وعدم الانعزال، وهو ما انعكس في النشاط السياسي الكبير الذي مارسه الحزب الإسلامي مع باقي الأطراف السياسية العراقية.

٢. الصبغة الوطنية التي امتاز بها مشروع الحزب الإسلامي العراقي والذي ظهر واضحاً في العمل الجاد على

إنهاء معاناة العراقيين وفي نفس الوقت رفض التدخل
الأجنبي حلاً لأزمته ، وكانت مواقفه المبدئية التي ذكرنا
طرفاً منها قائمة على هذا الأساس.

الملاحق

تمديد مؤتمر المعارضة العراقية ليوم رابع

٢٠٠٢-١٢-١٧ / BBC

مقاطعة

يقول أباد السامرائي، رئيس الحزب الإسلامي العراقي ، الذي امتنع عن حضور أعمال المؤتمر، إن الحزب عندما دعي إلى المشاركة في المؤتمر إنما ظن أن المؤتمر سيعقد بتمويل عراقي، وبموجب نفس الأسس التي انعقد بموجبها مؤتمر صلاح الدين.

وأضاف السامرائي إن الحزب الإسلامي كان مستعدا للمشاركة في المؤتمر على أساس التوازن بين مكونات الشعب العراقي بحيث يشعر العراقيون جميعا أن المؤتمر مؤتمرهم.

وأضاف السامرائي "إن المظلمة وقعت على كل فئات الشعب العراقي بالتساوي، ولذلك يجب أن لا يكون تركيز المؤتمر على بعض الفئات على حساب الفئات الأخرى ويجب أن تراعى مصالح جميع الفئات".

لهذه الأسباب انسحبنا من هيئة المتابعة

من إباد السامرائي - (الأمين العام للحزب الإسلامي العراقي)

صحيفة الشرق الأوسط / ٢٧ - ١ - ٢٠٠٣

نشرت صحيفتكم نقلا عن وكالة «رويترز» للأخبار، خبرا يعزو سبب انسحابنا من هيئة المتابعة (والتي سمتها الوكالة هيئة القيادة)، لأنها «لا تضم عددا كافيا من السنة»، مستندة في ذلك إلى ما أذاعته إذاعة العراق الحر.

إن عرض الأمر بهذه الصورة فيه تشويه لموقفنا، ونجد أن الضرورة والأمانة تقتضيان توضيح الأمر.

لقد كانت اعتراضاتنا منذ البداية على مؤتمر المعارضة تقع ضمن محورين أساسيين ثبتناهما في الرسائل التي أرسلت إلى اللجنة التحضيرية.

الأول: هيكل المؤتمر، والأسس التي تقوم عليها المشاركة. والثاني: القضايا التي سيتناولها، والنتائج التي ينبغي الوصول إليها.

وكنا نرى بشكل واضح إن المحور الأول سيؤثر تأثيرا بالغا على المحور الثاني، لذلك حرصنا على أن يقوم المؤتمر على أسس صحيحة، وسعينا بقوة في ذلك. وحيث إن القائمين على المؤتمر اختاروا أن يكون التمثيل النسبي للمكونات العراقية القومية والمذهبية هو الأساس الأول مع بعض إضافات تكميلية: (انسياقا مع أسس مؤتمر صلاح الدين التي لم نوافق عليها)، فقد تعاملنا مع الموضوع على هذا الأساس، على أن يطبق بشكل صحيح.

لقد كان هناك تغييب واضح للطرف العربي والسني على وجه أخص، لذلك أكدنا على ضرورة تمثيل المكونات الأساسية للمجتمع العراقي بشكل متوازن في كل هيئات المؤتمر، ابتداءً باللجنة التحضيرية.

من جانب آخر كانت هناك شكوى دائمة من أن اللجنة التحضيرية كانت تتولى إعداد كل شيء، ثم تخرج به باعتباره نتائج نهائية، وكانت هناك دعوة بضرورة إيجاد صيغة لإشراك المكونات الأخرى للشعب العراقي في المحادثات التي تسبق أي قرار يتخذ، ولكن ذلك لم يتحقق.

اعتبر الجميع وبناءً على وعود اللجنة التحضيرية إن مهمة الأخيرة ستنتهي بنهاية المؤتمر، وينتقل دورها بعد ذلك إلى هيئة المتابعة، وكنا نقدر إمكانية ممارسة دورنا ضمن الهيئة، رغم كل ملاحظتنا على نتائج المؤتمر وبيانه الختامي، وأنه يمكننا طرح تصوراتنا بخصوص مجمل القضايا ابتداءً بعملية التغيير والعلاقة مع الأطراف الخارجية في هذه المرحلة انتهاءً بالتصورات المستقبلية، ولكن استمرت مجموعة الستة (اللجنة التحضيرية) بأداء دورها السابق رغم مرور شهر على انفضاض المؤتمر مما يعني إلغاء وجود الآخرين.

النتيجة التي خلصنا إليها وعبرنا عنها في بياننا، بأننا نجد «إن الظروف لا تناسبنا» هي أنه ليس هناك دور لهيئة المتابعة، في الوقت الذي ستتحمل فيه هي المسؤولية المعنوية عما سيكون من قرارات، باسم المعارضة العراقية. كما وجدنا إن هناك تبايناً واضحاً في المواقف والطروحات تجاه العديد من القضايا سواء على المستوى الداخلي العراقي أو على مستوى

علاقة المعارضة بالقوى الدولية والإقليمية، والتي لا نراها تنسجم مع ما نؤمن به، لذلك أضحى وجودنا ضمن هيئة المتابعة وفق هذه الاعتبارات لا معنى له مع كل قناعتنا بضرورة وجود إطار واسع للمعارضة العراقية يرسم المستقبل ويخطط له وفق ثوابت وطنية واضحة، تراعى فيها المصالح العراقية بالمقام الأول.

رغم هذه الملاحظات، فإننا قطعاً نفرق بين هيئة المتابعة باعتبارها إطاراً لعمل مجموعة من القوى العراقية المعارضة وبين العناصر المشاركة في هذا الإطار، ونسعى لأقصى درجات التعاون مع القوى التي تقترب منا في مواقفها كل حسب درجة القرب والتفهم الذي تبديه والتي نأمل من خلالها إيجاد وضع عراقي سليم يصب في خدمة العراق وشعبه.

تغطيات ٢٠٠٣: أزمة العراق / قناة الجزيرة

أمين عام الحزب الإسلامي العراقي: لا لصدام ولا للأمريكان

الحزب الإسلامي العراقي من أكبر تيارات المعارضة السنية وأقدمها حيث مر على تأسيسه ما يزيد عن ٤٢ عاماً، يرفض نظام حكم الرئيس صدام حسين ويسعى إلى تغييره ولكن ليس على الطريقة الأميركية ويدعو إلى وصفة جديدة.. فما رؤيته لمدى نجاح أو فشل المحاولات الأميركية عسكرياً وسياسياً

ولماذا يرفض مشاركتها وكيف ينظر إلى دوره في دعوات التغيير التي تتردد بقوة الآن؟

هذه الأسئلة وغيرها يجيب عليها الأمين العام للحزب إياد السامرائي في الحوار التالي:
*أعد الحوار: محمد عبد العاطي

في البداية لماذا تعارضون نظام حكم الرئيس العراقي صدام حسين؟

لقد مرت بنا ظروف عانينا فيها من محاولات لتهميش دورنا، ولكن الجميع مدرك الآن مدى الخطأ الذي وقع فيه تجاهلنا، سواء على مستوى التقييم أو على مستوى الفعل والممارسة نحن نرفض هذا النظام ونعارضه، لأنه استهدف تيار العاملين للإسلام بمختلف توجهاتهم منذ اليوم الأول لاستلامه السلطة، فلم تنقطع الاعتقالات والتصفيات الجسدية وقد أصاب الحزب الإسلامي من ذلك ما أصاب الآخرين، ويقف الحزب موقف الرفض لهذا النظام، ويعمل من أجل قيام وضع دستوري تعددي ديمقراطي سليم يعطي المجال للشعب في حرية اختيار منهج حياته والنظام الذي يخضع له وتتنافس القوى السياسية والفكرية بمختلف تياراتها تنافسا حرا في إطاره.

هل نفهم من موقفكم هذا رضاكم عن المحاولات الأميركية الهادفة إلى تغيير هذا النظام بالقوة؟

لا.. فرغم موقف حزبنا الراض لنظام حكم صدام باعتباره نظاماً استبدادياً وشمولياً ودعوتنا إلى تغييره إلا أنه من جانب

آخر يقف موقف الرفض والاعتراض على المحاولات الأميركية وينطلق في موقفنا هذا من جملة اعتبارات:

أن عملية التغيير ينبغي أن تكون عراقية بحتة، ويجب أن تتم عبر توافق وجهد عراقي من غير تأثير خارجي، وأن الدور الخارجي يجب ألا يتجاوز الدعم والإسناد السياسي والمعنوي.

أن التغيير الأميركي إنما هو لتحقيق المصالح الأميركية وليس من أجل العراق أو شعبه.

إذا تم التغيير من خلال غزو أميركي للعراق فإن ذلك سيترتب عليه فرض التصور الأميركي لطبيعة النظام القادم وأسس الفكرية وعلاقاته الخارجية ومن ذلك ما قد يتعارض كثيرا مع تطلعات العراقيين وتوجهاتهم.

أن التغيير الأميركي سيتم من خلال الاستعمال الكثيف للقوة. مما سيلحق أضرارا بشرية ومادية كبيرة جدا بالشعب وبالبنية التحتية، كما أن احتمال استعمال الأميركيان لقذائف اليورانيوم المنضب كما فعلوا عام ١٩٩١ أو استعمال السلاح الكيميائي سواء من قبل العراق أو أميركا سيؤدي إلى أضرار بالغة لن ينجو منها أي فرد عراقي وأدنى التقديرات تحدد الخسائر البشرية بعشرات الآلاف. وسوف يضاعف الأذى ما تردد عن أن النظام سوف يعمد إلى نشر قواته بين المدنيين وجعل المنشآت المدنية غطاء لعمله.

أن التغيير من خلال غزو خارجي يفقد الشرعية القانونية ويمثل انتهاكا للقوانين والأعراف الدولية وهو سابقة خطيرة في العلاقات الدولية.

نفهم من كلامكم أنكم لن تكونوا جزء من قوات المعارضة التي تحاول الولايات المتحدة تجنيدها للمشاركة في بعض العمليات العسكرية القادمة.. فما البديل الذي بوسعكم القيام به إذا بدأت الضربات المتوقعة؟

نعم نحن لن نكون جزءا من عمل أميركي عسكري، وبديل ذلك عندنا هو تجاوب القوى العراقية لما طرحناه خلال السنوات الماضية لإقامة مشروع وطني عراقي للمستقبل يقوم على أساس تغيير النظام الحالي بجهد عراقي خالص يراعي مصالح العراق والعراقيين في المقام الأول وبعيدا عن الروح الفئوية الضيقة أو الارتهان لمصالح قوى خارجية، وكنا نرى أن هذا الطريق رغم أنه يبدو طويلا فهو الأصوب والجدير بالاعتماد.

وإن ما يمكن أن نقدمه من مساعدات يرتبط أساسا بطبيعة المشروع الذي نعمل مع غيرنا من القوى العراقية لتحقيقه ونعتقد أن ما نتمتع به من رصيد داخل العراق يؤهلنا لأداء دور كبير.

ما تقديركم لمدى نجاح أو فشل المحاولات الأميركية لتغيير النظام العراقي؟

من الصعب التكهّن بمدى فشل أو نجاح المحاولات الأميركية لأن الخطة الأميركية سواء خلال عملية التغيير أو بعده غير واضحة وغامضة وليس معروفا المدى الذي ستصل إليه. والتصريحات الأميركية فيها قدر من التناقض وقدر آخر من الخطورة في ما يتعلق بما سوف يقومون به ولو أخذنا كل

التصريحات باعتبارها حقائق فإن ذلك يشير إلى مشاكل كبيرة سوف يتعرض لها العراق في ما بعد عملية التغيير.

إن أميركا وبفعل تفوقها العسكري الهائل تستطيع أن تحسم المعركة العسكرية، لا شك عندنا في ذلك، ولكن ما تستطيع تحقيقه على مستوى الترتيبات السياسية فذلك موضع الشك. الشارع العراقي والقوى العراقية ستكون لها كلمتها بناء على ما يتضح من خطط ونوايا.

هناك قطاع لا بأس به من الشارع العراقي ينظر إلى ما ستقوم به الولايات المتحدة من عمليات عسكرية باعتبارها أمرا واقعا لا يمكن دفعه، ولكن الشارع العراقي كله في تقديري سوف يتحرك ليفرض إرادته السياسية النابعة من إدراكه لمصالحه الوطنية وقناعاته الفكرية، ولا ينبغي أن تغفل الولايات المتحدة عن هذه الحقيقة.

كيف تقرؤون موقفكم السياسي في حال نجاح أو فشل تلك المحاولات؟

موقفنا السياسي يستند في المقام الأول إلى رصيدنا داخل شعبنا، ولا نظن أن هذا الموقع سينتثر بما سياتر بما سياتر على العملية الأميركية، والظروف الصعبة في العراق تجعل قطاعات مهمة داخله عاجزة عن أن يكون لها دور واضح في المرحلة الحالية، ولكن الأمر سيختلف بعد التغيير، إذ إن أي وضع جديد لا بد أن يتعامل مع القوى الحقيقية القائمة داخل المجتمع العراقي، التي نرى أننا نتمتع بثقل كبير فيها.

لقد مرت بنا ظروف عانينا فيها من محاولات لتهميش دورنا، ولكن الجميع مدرك الآن مدى الخطأ الذي وقع فيه تجاهلنا، سواء على مستوى التقييم أو على مستوى الفعل والممارسة.

نحن حريصون على أن نقيم وضعنا متوازنا في العراق، لا يشعر فيه أي طرف بالغبن، ونريد لغيرنا ما نريد لأنفسنا، ونعتقد أن هذه السياسة التي نعتمدها والمبنية على قناعات كاملة سيكون لها أثر كبير في تعزيز دورنا داخل العراق، وضمن تركيبة القوى السياسية الفاعلة.

هل تعتقد ومن خلال معرفتكم بنبض الشارع العراقي أن البلاد ستشهد في حال الغزو الأميركي مقاومة شعبية كبيرة؟

في الحقيقة ما يمكن قوله هنا هو أن الفرد العراقي يتنازعه الآن عاملان:

الأول: الكره للنظام القائم والرغبة في زواله.

الثاني: الشعور الوطني والتطلع إلى حرية إرادته وازدهار حاضره ومستقبله.

وهو يدرك أن الخيارات المطروحة أمامه كلها مرة، وبالتالي فإن تفاعله مع ما سيحصل سيعتمد إلى حد كبير على طبيعة التطورات وسير العمليات العسكرية، وما سيصحب ذلك من خطاب ودعاية، وستكون تلك عوامل مهمة في تحديد الكيفية التي سيتعامل بها الفرد العراقي.

ولكن من الضروري الإشارة إلى قضية مهمة، على افتراض أن الولايات المتحدة نجحت في عملها وأزالت النظام الحاكم الآن، فإن الشعب سوف يطالب بسرعة رحيل الأميركيين عن

أراضيه، وسيطالب أميركا بأن تترك للعراقيين إدارة أمورهم، وستكون تلك المطالبة أسرع، إذا سبقها توافق عراقي على ترتيبات المستقبل، ولن نستغرب إذا ما قرر الأميركيان تمديد وجودهم في العراق إلى حصول مقاومة شعبية واسعة للوجود الأميركي، ربما أسرع مما يتوقعه الأميركيان.

فالشعب العراقي يتمتع بإرث نضالي طويل ثري، وبريطانيا التي احتلت بغداد عام ١٩١٧ اضطرت للانسحاب بعد أربع سنوات، وسلمت الحكم للعراقيين. العراق لم يشهد حكما أجنبيا مباشرا لفترة طويلة.

وماذا عن الجيش العراقي هل تتوقع أن يستमित في الدفاع عن النظام؟

الجيش العراقي جيش محترف، لكنه فقد الكثير من قدرته العسكرية وروحه المعنوية، خلال السنوات العشر الماضية، غير أنه من ناحية أخرى يتمتع بروح وطنية ويستشعر دوره في حماية العراق.

على مستوى التوازن العسكري، لا وجه للمقارنة بينه وبين القوات الأميركية، ولكن الكيفية التي سوف يتصرف بها الجيش سوف تعتمد إلى حد بعيد على طبيعة العمليات العسكرية الأميركية، والخطط التي ستعتمدها. ولا نحب التوسع في الافتراضات.

ألا تخشى من اندلاع حرب أهلية إذا غاب عن العراق نظامه القوي؟

لم يشهد العراق في تاريخه حروبا أهلية، وأما ما حصل من نزاعات مسلحة داخلية فهي كانت بين أنظمة متسلطة وقطاعات من الشعب، كما حصل مع الأكراد على مدى عدة سنوات، وكانت إحدى مطالب الأكراد الديمقراطية، لقناعتهم بأنه في ظل حكم ديمقراطي فلن تكون هناك نزاعات مسلحة. وأن عموم العراقيين متفهمون لمطالبهم.

يرى البعض في الانتفاضة التي حدثت عام ١٩٩١ مؤشرا على احتمال قيام حرب أهلية، ولكن لا ننسى أن تلك الانتفاضة كانت ضد النظام، وليست حربا بين العراقيين، ولولا جملة من الأخطاء التي وقع بها المنتفضون وغياب التنسيق المسبق بين الأطراف العراقية، ولكون الانتفاضة حصلت كحدث عفوي أكثر من كونها فعلا مخططا، وجملة عوامل أخرى لكان من الممكن أن تكون ذات طابع شمولي جماهيري وعسكري، ولأدت إلى تغيير في نظام الحكم.

وأعتقد أن العراقيين أصبحوا أكثر تجربة، وتعلموا من أخطائهم وأدركوا أهمية التوافق الوطني قبل الإقدام على أي عمل كبير.

إن حدة التوترات التي صنعها النظام داخل المجتمع العراقي تدفع البعض إلى تصور احتمالات الحرب الأهلية، ونحن لا نغفل وجود قوى تدفع في هذا الاتجاه، ولكن نقدر أن التيار الغالب وسط العراقيين هو التيار المتعقل والمدرک لأهمية التفاهم.

برأيكم ما شكل وطبيعة نظام الحكم القادم؟

نحن ندرك أن هناك مجموعة عوامل بدأت تفرض نفسها على الواقع العراقي، بينها قدر من التفاهم وكثير من التعارض، هذه العوامل يمكن تلخيصها بأمر:

جهد أميركي لإقامة نظام حكم موال لهم، علماني في توجهاته وقناعاته، وسيكون الغزو الأميركي عنصراً ضاعطاً في هذا الاتجاه.

تيارات إسلامية قوية تستند إلى قاعدة جماهيرية واسعة، تريد أن ترى للإسلام موقعا مهما في شؤون الحكم على مستوى التشريع والممارسة.

مطالبات قومية متعددة للأكراد والتركمان والآشوريين، بعضها موضع اتفاق بين العراقيين وبعضها الآخر لازال موضع جدل.

ضرورة إقامة توازن داخل نظام الحكم بين المكونات العراقية.

الدور التقليدي الذي تمتع به الجيش داخل منظومة السلطة.

كل هذه العوامل سيكون لها تأثيرها في طبيعة نظام الحكم، وأجد أن عوامل النجاح ستعتمد على كم يمكن التوفيق بين هذه العوامل ودرجة النظر الواقعي للأمر.

نحن نقدر أهمية أن يكون هناك استقرار وفرصة حقيقية للشعب للتعبير عن توجهاته، وأن يكون هناك حرص على التوافق الوطني، كطريقة وحيدة للحد من الطموحات الخارجية في التأثير على سياسات العراق.

لذلك من الضروري أن تكون هناك فترة انتقالية تمتد إلى سنتين، وسعي جاد لإقامة أوضاع دستورية وقانونية سليمة، تسمح بإجراء انتخابات حرة، وتمثيل حقيقي لجميع مكونات المجتمع العراقي.

نحن لا نستبعد أن تقوم الولايات المتحدة أو غيرها وبسوء تقدير منها، للواقع العراقي إلى محاولات لفرض تصورات مسبقة، وهذا إن وقع يمكن أن يؤدي إلى مشاكل داخلية كثيرة.

مدى قدرة النظام البديل على إدارة شؤون العراق والمحافظة على ثرواته ووحده أراضيّه؟

يتمتع العراق بميزات طبقة مثقفة وتكنوقراطية جيدة. شريحة واسعة هاجرت إلى الخارج ومستعدة للمساهمة في إعمار البلد، وقد اكتسبت خبرات جيدة. ثروة نفطية تؤمن مصادر مالية جيدة. إمكانات نمو اقتصادي.

كل هذه الميزات ستكون عناصر مساعدة في نجاح النظام القادم، في إدارة البلد وبشكل أفضل من النظام السابق. والقضية تكمن في الجانب السياسي وكم يستطيع النظام الجديد الالتزام بقاعدة التوافق الوطني.

قسم البحوث والدراسات - الجزيرة نت

الزمان) تحاور سكرتير الحزب الإسلامى العراقى المعارض إياد السامرائى

ما زلنا نتحاور وصولا إلى صيغة مناسبة والطرح الطائفى يضر بمصلحة الشعب

الزمان / سعد عباس / ٢٣ - ١ - ٢٠٠٢

للحزب الإسلامى العراقى المعارض آراء بصدد القضايا الخلافية فى الملف السياسى العراقى، وقد حظيت هذه الآراء باهتمام المراقبين الحريصين على تكوين صورة واقعية لخارطة التفكير السياسى للنخب العراقية المختلفة.

فى هذا الحوار يسلط رئيس المكتب السياسى فى الحزب الإسلامى العراقى إياد السامرائى الضوء على منطلقات الحزب. وفى الآتى نص الحوار:

كيف تقيمون الحاجة إلى حوار وطنى حول الأزمة التى يمر بها العراق، وما هى فرص تحقيق مثل هذا الحوار ونجاحه وتمخذه عن نتائج ايجابية من وجهة نظركم؟

- الحوار بين مختلف الأطراف السياسية العراقية لم يتوقف وقد تمخضت عن هذه الحوارات أشكال من التحالفات ومشاريع العمل برغم إنها لم تؤد إلى النتائج التى كان يرجى منها، والعديد منها تعرض إلى انتكاسات شديدة.

القوى العراقية ما زالت تتحاور وتبحث عن صيغ للعمل المشترك. ولكن لا يبدو فى الأفق إلى الآن شيء جديد فعال يتجاوز السلبيات الماضية.

إن الحوار الوطني لكي ينجح يحتاج إلى عوامل أساسية ينبغي أن تتوفر له، منها:

١ - الصراحة والوضوح في تعامل الأطراف مع بعضها البعض والسعي للتشخيص الدقيق لطبيعة المشاكل والصعاب التي تواجه العمل الوطني كما ينبغي أن يتطرق الحوار للقضايا الرئيسية الشائكة التي تواجه العراق سواء علي المستوي الداخلي أو الخارجي ومحاولة استيعاب أبعادها كافة ووضع التصورات العملية لكيفية التعامل معها.

إن طرح الشعارات والعموميات من دون الخوض العميق فيها يمكن أن يوجد اتفاقاً ظاهرياً ولكنه غير حقيقي.

٢ - لا ينبغي أن يكون الحوار غطاءً لتمرير مشاريع خاصة علي حساب الآخرين إذ أن ذلك يمكن أن يجهض الحوار وأي سعي جاد لإقامة مشروع وطني ذي إطار واسع يلبي طموحات العراقيين ويكون أساساً في مستقبل العراق.

٣ - إن القضية المركزية التي تواجهنا في الوقت الحاضر هي قضية إقامة نظام تعددي يسوده القانون ويكفل الحريات للجميع ويحترم حقوق المواطنين وكرامتهم ولا ينبغي أن نخلط مع هذه القضية، قضية إعادة هيكلة الدولة العراقية وفق أسس واعتبارات جديدة إذ أن هذا يفتح أبواباً من الخلاف بين الأطراف السياسية المتعددة وعلي حساب القضية المركزية.

٤ - ينبغي أن ينبع الحوار من عوامل وطنية بحتة بعيداً عن التأثير بالعوامل والقوي الخارجية وان لا نعطي مجالاً لتلك القوي لفرض رؤاها وتمرير مصالحها عبر هذا الطرف العراقي أو ذلك.

٥ - ينبغي النظر الواقعي إلى الأوزان النسبية للقوي العراقية وحجم تأثيرها في الساحة وحصتها ضمن المعادلة العراقية. إن التهاون تجاه هذا الأمر سوف يفشل مشروع الحوار الوطني، إذا لم يكن الآن فمستقبلاً.

**كونكم تقودون حزبا إسلامياً ما هو الحل من وجهة نظركم
للازمة العراقية؟**

- نحن ننتقل في نظرتنا إلى الوضع العراقي من منطلقين اثنين.

الأول: إسلامي إذ إننا نؤمن إن الوضع الذي آل إليه أمر العراق والنكبات التي حلت بالعراقيين إنما كان بسبب تغييب الإسلام عن شؤون السياسة والمجتمع والحكم. وهذه مسؤولية عامة تقع تبعاتها علي الأفراد والجماعات، إذ إن افتقاد الدولة إلى الأساس الفكري الذي ينبع من عقيدتها وتراثها وهويتها أدى إلى نشوء تيارات متنافرة وتصارع تلك التيارات من خلال سعيها لفرض تصوراتها ولتحقيق مكاسب ومغانم علي حساب الآخرين، وعلي حساب الشعب ونحن نري إن دورنا يقوم بالتعاقد مع التيارات الإسلامية الأخرى، إلى إعادة قيم الإسلام إلى المجتمع وإيجاد قناعة جماهيرية عامة بان يكون الإسلام هو المرجع سواء في نظامنا السياسي أو أوضاعنا الاجتماعية ونحن نجد إن التيار الإسلامي قد حقق نجاحا جيدا علي هذا الطريق.

الثاني: هو المنطلق الوطني إذ نحن نتوجه إلى القومي والتيارات السياسية العراقية كافة لجعل اعتبار الانتماء إلى وطن واحد والحرص عليه وعلي مصالحه مقدما علي أي

اعتبار آخر، وان يسعي الجميع في جهد مشترك لإخراج العراق من أزمتة الحالية.

أما ما هو الحل. فلا اعتقد إن أحداً عنده حل جاهز، وإذا حققت الأطراف العراقية ما سبق أن بيناه فإنها ستكون مؤهلة لوضع تصور لحل عملي وواقعي للازمة.

ما هو موقفكم من العقوبات المفروضة علي العراق منذ عام ١٩٩٠ وكيف تنظرون إلى الحصار الداخلي والوضع السياسي هناك؟

– لقد كان لنا موقف واضح وصريح ولا يزال من العقوبات الاقتصادية التي فرضت علي العراق وهو يقوم علي رفضها والمطالبة برفعها بدون قيد أو شرط. إذ إن هذه العقوبات استهدفت الشعب العراقي وضععت كيانه في المقام الأول. قد يكون الضرر قد أصاب النظام بفعل هذه العقوبات، ولكنه لا يقارن إطلاقاً بما أصاب الشعب بسببها.

لقد نجح النظام في تحميل الشعب عبء العقوبات بشكل كامل بل ساهم وسعي لزيادة ذلك التأثير علي الشعب لتوظيف ذلك في حملته الإعلامية ضد العقوبات، لذلك فإن رفع العقوبات يسقط كل الذرائع التي يتذرع بها النظام لتبرير الوضع الصعب الذي يعيشه الشعب والأوضاع الاستثنائية والإنسانية التي يفرضها.

إن العقوبات ساهمت في نشوء طبقة منتفعة مرتبطة بالنظام جنت المكاسب المادية الضخمة من خلال التجارة التهريب وفرض الإتاوات والاعتداء على أموال الآخرين، وساهمت في شيوع الرشوة والعقوبات كذلك أرهقت المواطن العراقي

وجعلته يعيش من اجل قوت يومه ويستهلك يومه كله في ذلك،
وأضعفت مقاومته للنظام.

ما هي تصوراتكم للحقوق القومية للشعب الكردي والأقليات الأخرى؟

– في تقديري لقد كنا وما زلنا الأكثر إنصافاً وتقديراً للأكراد
ودورهم داخل المجتمع العراقي وفي السياسة العراقية، موافقنا
تنطلق من اعتبارات شرعية وواقعية. نحن أولاً نؤمن إن كل
العراقيين يتساوون في الحقوق والواجبات والحق الذي يكون
للعربي يماثله حق للكردي ولأي عراقي آخر وليس لأحد حق
فوق الآخر، الطموحات القومية الكردية مشروعة بقدر
مشروعية الطموحات العربية.

ونريدها أن تكون ضمن رسالة الإسلام الاجتماعية والسياسية
والممارسات العملية لحزبنا شهدت مبلغ مراعاتنا لهذا الأمر
ونحن لا نقصر الأمر على الأكراد وحدهم بل إن القوميات
الأخرى لها عندنا القدر نفسه من الاهتمام والرعاية .

ونحن نحرص كذلك علي أن تكون بيننا وبين الأحزاب
الكردية أقصى درجات التفاهم والتعاون، وبالذات الديمقراطي
الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، وقد قام وفد من
قيادات حزبنا الصيف الماضي بزيارة لكردستان والتقي
بمعظم قيادات الأحزاب الكردية، ونحرص علي تمتين تلك
العلاقة وتعميق الحوار وصولاً إلى أقصى حالات التفاهم.

كيف تنظرون إلى الطروحات الطائفية في الحل السياسي للازمة العراقية؟

– نحن نري إن تناول القضية العراقية من منطلق طائفي، إنما هو طرح خطير ويهدد وحدة الشعب، ويؤذن بتداعيات خطيرة، ويحول قضيتنا من التصدي لنظام مستبد أوقع الظلم علي العراقيين كافة إلى زرع بذور الفتنة بين الشعب الواحد.

لقد كان وما زال في العراق وعند شرائح من المجتمع مشاعر ذات طبيعة طائفية، وتلك حقيقة لا يمكن نكرانها، ولكن دأب المخلصون والمثقفون والدعاة من أبناء الشعب علي التصدي لها، ومحاولة إضعافها، ونستطيع أن نلمس في تاريخنا مراحل تضاءلت فيها هذه المشاعر إلى درجات دنيا. إلا إن النظام ورغبة منه في تثبيت مواقعه من خلال إثارة الفرقة بين الآخرين، سعي إلى تأجيج هذه المشاعر، وقد شاركته في ذلك بوعي أو بدون وعي جهات تقف موقفا مناوئا للنظام، وبذلك قدمت له خدمة من حيث لا تدري. نحن نؤكد إن الطرح الإسلامي يتعارض تماما مع الطرح الطائفي، فالطرح الإسلامي يتعامل مع جميع المسلمين وفق معايير واضحة من المساواة والعدالة، ومع غير المسلمين وفق معايير المواطنة، والمشاركة وفق قواعد شرعية لا يجوز للمسلم أن يخرج عليها.

نحن نفهم أن تكون هناك مدارس فقهية يترتب عليها أن يتبع المسلم الملتزم مذهباً فقهياً معيناً، ولكن أن تتحول الحالة المذهبية إلى حالة طائفية فذلك ما هو مرفوض شرعاً.

الغريب إن أكثر دعاة الطائفية والذين يتقدمون بطروحات سياسية علي أساس طائفي هم الأقل التزاما دينيا، علي المستوي الفردي وعلي مستوي التعامل السياسي والاجتماعي، مما يثير علامات استفهام كبيرة حول تلك الطروحات والمواقف.

كيف تنظرون إلى حالات الإقصاء والتخوين في صفوف المعارضة ومحاولات احتكار (الحقيقة) من جانب هذا الطرف وإلغاء الطرف الآخر؟

– الحقيقة لا يمكن أن تحتكر، بل هي أشد سطوعا من أن يستطيع أحد أن يحجبها، وسرعان ما تفرض نفسها وينكشف أصحاب الدعاوي.

ظاهرة التخوين والإقصاء ظواهر سلبية نأسف أن يقدم البعض علي ممارستها، نحن نفهم ان يكون لكل طرف تصوره وحساباته، وينبغي أن نتعامل القوي السياسية مع الفكرة من غير الانجرار إلى التهجم علي الأفراد والأشخاص، نحن عارضنا العقوبات المفروضة علي العراق مثلا، ولكن لم نتهجم علي من يطالبون بها من العراقيين، ورفضنا التعامل مع أمريكا ، كما رفضنا تحت أي شعار كان، قوميا أو دينيا، التبعية لهذه الجهة أو تلك وفندنا تلك الشعارات والطروحات، ولكننا على مستوي الأشخاص نكن احتراما للجميع، ونحسن الظن بهم، وإن كانوا في نظرنا مخطئين. ونرى إن الحوار يمكن أن يؤدي إلى تقريب شقة الخلاف ويقارب من وجهات النظر، وإن كنا في الأخير نؤمن انه سوف يبقي هناك دوما تباين في المواقف وتلك سنة من سنن الحياة لا يمكن تجاوزها.

هل تتفقون مع القول بالحاجة إلى مرجعية للمعارضة العراقية، وإذا كانت الإجابة بنعم، فما هي شروط وشروط وشكل هذه المرجعية؟

– لا شك في ان الحاجة إلى المرجعية أمر مطلوب، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى دفع العمل الوطني إلى آفاق واسعة، ولكن واقع الحال يشير إلى أن تحقيق ذلك بعيد المنال ولذلك أسباب يشكل تجاوزها وجها من أوجه تحقيق تلك المرجعية، فمن تلك الأسباب:

١ – كثرة الواجهات السياسية، بحيث صار البعض يسميها تهكما دكاكين سياسية، ومما ساعد علي قيام واستمرار تلك الأسماء الدعم الذي تتقدم به بعض الأطراف الإقليمية والدولية لها، الكل يعلم إن هناك الآن عشرات التنظيمات المعلنة لا يتجاوز المنضمون إليها أصابع اليد. وتحاول هذه الأسماء أن تفرض نفسها في كل مكان وفي كل مؤتمر، وتزايد وتشوش علي الآخرين، إن احد عوامل وشروط نجاح قيام المرجعية ان تتقلص هذه الأسماء وقد يكون الحل في قيام كتلتات وجبهات بينها قدر من الانسجام وتوافق المواقف.

٢ – امتازت التكتلات السياسية القائمة الآن بالتمثيل المناطقي او القومي او الطائفي، وقليل جدا من يستطيع ان يقدم تمثيلا شاملا للعراق، واعتقد أن الأطراف السياسية التي بينها قدر من التجانس الفكري ينبغي أن تقيم تآلفا تتجاوز فيه الاعتبارات الأنفة.

٣ – ينبغي للمرجعية سواء فردية او جماعية، ان تكون لها رؤية واضحة لطبيعة العلاقات المعقدة القائمة داخل العراق،

والتجاذب الموجود بين القوي المختلفة، وينبغي كذلك ان يكون لها إدراك لطبيعة العلاقات الشائكة بين العراق ودول الجوار وللقوي الدولية، مع القدرة علي ايجاد تصور مشترك بين القوي العراقية في كيفية التعامل مع كل هذه القضايا.

نحن ما زلنا مع الاسف نجد عند كثير من الاطراف قصورا في فهم طبيعة المشاكل السياسية التي يعانيتها العراق، سواء داخليا او خارجيا، وهذا القصور ينعكس علي طبيعة الحلول التي يتقدم بها هذا الطرف او ذاك.

قد تسألني وماذا لديكم أنتم لتقدموه، فأقول ان الحلول لا بد لها من مقدمات ويمهد لها بقناعات، وهذا يقتضي قدرا اوسع من الحوار الصريح مع الآخرين، والاستعداد لمناقشة القضايا الحساسة بانفتاح وشفافية مع وجود استعداد لمراجعة المواقف والمنطلقات، فهل هذا متوافر؟ أذكر انه وفي اكثر من مجلس مما اعتدنا ان نعقده او نشارك فيه، طرحنا قضايا من هذا النوع والحضور كان محدود العدد وجلهم عناصر قيادية في تجمعاتهم، ولكن رأينا امتعاضا وتوترا فأثرنا ان نحافظ علي سلامة العلاقة، من تعامل معنا يدرك تماما أننا صرحاء ومخلصون ونعيش همّ العراق، كل العراق، وشعب العراق، كل شعب العراق، ولكن اليد الواحدة كما يقول المثل لا تصفق، ولكننا علي ثقة ان منهجنا في الصراحة سوف يفرض نفسه يوما، ومواقفنا سوف تجد صدي داخل معارضينا أنفسهم، وعندها سنكون أقدر علي أن نخرج بطلونا ونطرحها بشكل واسع.

كيف ترون إمكانية تحقيق تواصل عملي وموضوعي بين المعارضة داخل العراق وخارجه، وما هي الجهات التي ترون انها قادرة علي إنجاز عملية التغيير في الداخل؟

– التواصل بين داخل العراق وخارجه قائم، ولكن مستوياته تتفاوت ولكل من القوي المؤثرة وسائلها ومستوياتها، ولكن من الطبيعي ان هذا الموضوع يكتسب حساسية بالغة لا يود أحد التطرق لها.

أما عملية التغيير فهي في تقديري، عملية داخلية، وهي محكومة بالظروف الموضوعية داخل العراق، ولذلك فهي يمكن ان تتخذ اكثر من صيغة بعضها سلمي وبعضها عنيف وبعضها شديد العنف، وذلك يعود إلى الكيفية التي يمكن ان تتصرف بها القوي المؤثرة والفاعلة داخل العراق.

اما الاطراف التي تتحرك خارج العراق، فأعتقد ان أكبر مهمة تقدمها هي مهمة انجاز الحوار الوطني الشامل والعميق، مما سبق وتطرقت له، وما يمكن ان تقدمه من دعم وإسناد لقضية العراق وشعبه وفي كل المجالات والصعد.

المحطة الثالثة

(٢٠ نيسان ٢٠٠٣)

الانطلاقة من جديد

مدخل :

يرتبط يوم (٢٠ / نيسان / ٢٠٠٣) في ذاكرة الحزب الإسلامي العراقي بمحطة مهمة وانطلاقة رئيسة في عمله السياسي الإسلامي الوطني العراقي، ففي هذا اليوم كان إعلانه، وعودته إلى العمل العلني في داخل العراق بعد عقود طويلة من العمل السري، وهذه بعض الوقفات على تلك الانتقالة:

إعلان لا بد منه

كان إعلان الحزب الإسلامي العراقي وإعادته إلى العمل العلني وسط ذلك الجو المملوء بالفوضى ومشاهد الدمار ضرورة لا بد منها، فوسط الرايات المختلفة التي رفعت كانت الساحة بحاجة إلى رفع راية سياسية وطنية، وإسلامية وسطية ، تسعى لخير العراق كل العراق، وتعمل للحفاظ على وحدته وثرواته وتسعى عبر مقاومة سلمية إلى تحرير البلد من الاحتلال البغيض ، وقبل هذا وذاك ربط أبناء شعبنا بالرسالة الإسلامية الخالدة .

وفي بيان الحزب الإسلامي الأول كانت هذه المعاني حاضرة في أذهان قيادة الحزب التي رأت أنه من المهم مخاطبة العراقيين ووضعهم في صورة الأحداث ليحييهم على السؤال الملح.. لماذا الحزب الإسلامي العراقي.. ولنقرأ معاً تلك الأسطر من البيان:

(في هذه المرحلة الدقيقة والحاسمة من تاريخ امتنا الإسلامية وواقعها المعاصر الذي اشتدت فيه المحن , وعظم فيه البلاء والابتلاء بسبب التقصير بحق الله جل في علاه والتفريط

بالأمانة وكثرة المظالم التي سادت طيلة العقود الأخيرة، مما اطمع أعداء الأمة في غزو بلادنا وتدمير نهضتنا وإعاقة تقدمنا، لهذه الأسباب وغيرها انبرى جمع من أصحاب الغيرة على أمتهم ودينهم ومصالح بلدهم والمتحسين بآلامها للحركة تحت رايتها القديمة وتحت التاريخ المشرق المجاهد، وهي راية (الحزب الإسلامي العراقي) الذي أسس في عام ١٣٨٠ هـ الموافق ١٩٦٠ م بقرار من محكمة تمييز العراق.

وعندما حدث فراغ سياسي وإداري كبير ومفاجئ باحتلال العراق شعر أعضاء الحزب وجماهيره في الداخل والخارج بضرورة الظهور العلني مرة أخرى بجانب رايات أخرى متنوعة الأطياف والمشارب تريد أن تعمل وسط شعبنا.. ولقد رأينا أن لنا الحق الكامل في العمل تحت راية حزبنا الإسلامي لأنه حزب معروف بتاريخه ومبادئه وأهدافه في الداخل والخارج، ومن هنا توكلنا على الله سبحانه وتعالى واستقر الرأي على استمرار العمل بما يسره الله سبحانه وتعالى لنا).

من البيان رقم (١) للحزب الإسلامي العراقي

تاريخ وجذور

ولو قرأنا مضمون بيان الحزب مع تصريحات قاداته لوجدنا أن في مقدمة الدوافع للانتقال من العمل السري إلى العلني تاريخية الحزب الإسلامي والجذور القوية الممتدة إلى عقود طويلة وعلى كل الأرض العراقية من الشمال إلى الجنوب.. ولمن لم يطلع على ذلك التاريخ بين الحزب الإسلامي بعضاً منه عبر مؤتمرات ولقاءات عديدة عقدت بهذا الخصوص بعد إعلانه:

(أسس حزبنا عام ١٩٦٠ في بغداد دار السلام لوجود الحيز القانوني المناسب - آنذاك - لتأسيس الحزب ونشط أعضاؤه في تلك الفترة لمدّ الجسور الوثيقة في مفاصل المجتمع المحلي والعربي والإسلامي وبيان آرائه في مختلف القضايا التي كانت تمر بها امتنا، ولم تستمر هذه الحالة طويلاً إذ بدأت الملاحقات والمطاردات العلنية والسرية لوأد أية حركة أو حزب أو تنظيم لا يعمل بتوجهات الحكومة القائمة آنذاك حتى اضطر الحزب الإسلامي العراقي إلى العمل السري قبل عام ١٩٦٨ وانتقل عدد مهم من أعضائه المؤسسين والناشطين إلى خارج العراق لإدامة العمل هناك وبت أفكاره الإيجابية في أي مفصل من مفاصل المجتمع نصل إليه، واليوم جاء الوقت المناسب لإعلان عمل الحزب مرة أخرى فهو حزب عريق في ماضيه وتاريخه ويعد من الجهات القليلة العاملة اليوم في الميدان السياسي والاجتماعي).

صحيفة دار السلام / العدد (توكلنا على الله) / ١٥ - ٥ -

٢٠٠٣

وأوضح الأستاذ إياد السامرائي شذرات من ذلك التاريخ العريق بقوله : (عملنا كان محكوماً بالقبضة الأمنية القوية للنظام، ولذلك كان الإسلاميون عموماً يسعون إلى إيجاد منافذ ومجالات متعددة لنشاطهم، كلٌّ في ساحته التي يرى في نفسه القدرة على العمل فيها، ولذلك شهدنا خلال السنوات الأخيرة نشاطاً واضحاً للإسلاميين في داخل العراق، ولكنه كان ذا طابع دعوي يركّز على بناء الإيمان والسلوك القويم والفكر النير، واعتبار ذلك إحدى الوسائل المهمة في التصدي غير المباشر للنظام، من خلال إيجاد عوامل ذاتية داخل الفرد للرفض مبنية على قناعات إيمانية إسلامية. لذلك تعددت درجات عملنا في مواقعنا المختلفة، سواء داخل العراق أو خارجه، بمقدار ما نجد من ظروف مناسبة أو تطويع الظروف لخدمة مشروعنا).

مجلة المجتمع الكويتية / ١٩ - ٤ - ٢٠٠٣

أهداف العمل

وكانت مخاطبة الحزب ل جماهيره في تلك اللحظات الحرجة من تاريخ العراق واقعية، فهي لم تغفل سنوات القهر التي عاشوها قبل الاحتلال ولم تحاب على حساب مصلحة الوطن فكانت صرخة الحزب أن يوم الاحتلال هو يوم أسود وان الأوضاع تنذر بمزيد من الدمار، وإن المطلوب اليوم العمل سوية تحت راية العراق من اجل تقليل الخسائر وجمع أبناء شعبنا تحت خيمة المشروع الوطني الموحد.

وهذا بالضبط ما تنبئ عنه الأهداف التي أعلنها الحزب الإسلامي يوم ٢٠ / ٤ / ٢٠٠٣، فجاء في البيان الأول:

(نعلم لأبناء شعبنا الكريم أهدافنا على الوجه الآتي:

١- الإسلام نظام شامل للحياة، صالح لكل زمان ومكان، يحفظ الحقوق ويصون الحريات.

٢- نؤمن بان الإنسان قيمة كبرى في الشريعة الإسلامية يجب أن يسان وجوده ويحافظ على حرته ضمن المفاهيم الإسلامية.

٣- التعاون التام مع القوى الدينية والسياسية المؤثرة في رسم مستقبل العراق والعمل المشروع لإنهاء الاحتلال وترسيخ الاستقلال لشعبنا المتحضر الذي يعد من مؤسسي هيئة الأمم المتحدة الأوائل.

٤- العمل على محاربة الاستبداد والانفرادية وإلغاء الآخر، وتربية جميع أفراد المجتمع على هذه المفاهيم.

٥- العمل على إحداث وعي إسلامي رشيد معتدل ومتوازن مع أصول الإسلام وحركة العصر بعيدا عن الانغلاق والتطرف والغلو الذي لا يناسب مع كون الإسلام صالحاً لكل زمان ومكان ورحمة للعالمين.

٦- إقرار سيادة العدل لكي يطمئن المواطن على حياته ودينه وأولاده وأمواله ومستقبله، بعيدا عن مظاهر التفرقة والخصومة.

٧- إقامة الحياة السياسية على مبادئ الحرية المنضبطة على الصدق والصراحة والتعددية في إطار العمل المشترك والتداول السلمي للسلطة لتحقيق المصالح الحقيقية لأمتنا وحقها في الاختيار الحر لممثليها في المجالس البلدية والنيابية ومؤسسات الدولة الأخرى.

٨- العمل على تربية أجيال شعبنا على الأخلاق الفاضلة المنبثقة من تعاليم إسلامنا الحنيف لبناء مجتمع عامل فاضل قوي سعيد.

٩- بذل أقصى الجهود في إعادة اعمار العراق وبنيته التحتية الحضارية والثقافية منها والعلمية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها بالتعاون مع المخلصين لبلدنا العزيز كافة.

١٠- إقرار الحقوق الثقافية والسياسية للقوميات الرئيسة وبقية الأقليات والطوائف الأخرى التي يتكون منها المجتمع العراقي الموحد , واختيار من يمثلهم في المجالس الرسمية والشعبية , الإقليمية والعامة.

١١- دعم مؤسسات المجتمع المدني والعمل من خلالها لصالح المجتمع.

١٢- التأكيد على تربية الفرد العراقي على المسؤولية الاجتماعية، واحترام ممتلكات الفرد والدولة، والإيمان بالعمل الجاد لخدمة المجتمع.

١٣- يتحمل الحزب مسؤولية الحكم والاشتراك فيه بالوسائل السلمية إذا رأى في ذلك مصلحة الشعب ووحدة البلاد والحفاظ على أمته.

١٤- يؤمن الحزب بمبادئ العدالة الاجتماعية والقضاء على سوء توزيع الثروات بتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي القائم على أساس الكفاية والتكافل الاجتماعي وإنهاء حالة الفقر في البلاد.

١٥- وأخيراً و ليس آخرأ ندعو أبناء وطننا العزيز بإخلاص إلى مصالحة وطنية قائمة على أساس الإخوة و المحبة، بعيدة عن التفرقة العرقية والطائفية بين أبناء شعبنا العراقي المظلوم، وتجاوز مآسي المرحلة الماضية لبناء عراق مؤمن جديد يستطيع أن يقوم بدوره الحضاري لخدمة الإنسانية.

الأمانة العامة للحزب الإسلامي العراقي

١٩ صفر ١٤٢٤ هـ

٢٠ نيسان ٢٠٠٣ م

أن الحزب الإسلامي (يخاطب القاعدة العريضة والتي تمثل الشعب العراقي كله لا فرق في ذلك بين مذهب آخر وطائفة أخرى واتجاه من دون آخر، وهو يعتمد الإصلاح الكلي للمجتمع هدفاً رئيساً من أهدافه التي يجب العمل على تحقيقها، فالحزب يلتزم بذلك وأبوابه مفتوحة لجميع الناس منذ تأسيسه حتى الآن، ولهذا استمرت مسيرة حزبنا على هذا المنوال من حيث التوجه إلى كل أبناء المجتمع لا فرق في ذلك بين فئة وأخرى).

دار السلام / العدد (توكلنا على الله) / ١٥ - ٥ - ٢٠٠٣

أسس المرحلة الجديدة

حين قرر الحزب الإسلامي العراقي أن ينتقل من العمل السري إلى العلني كان يدرك بنظرة واقعية ثاقبة أن المرحلة التي يمر بها العراق لها خصوصيتها وبالتالي كان لا بد من مواكبة التغيرات مع الاحتفاظ بالمبادئ والثوابت التي يقوم على أساسها ..

أن الحزب : (يضع نظاماً أساسياً جديداً على وفق ضوابط جديدة... فنحن نؤمن بتطوير أعضاء الحزب بما يلائم تطلعات الجماهير إلى دورها الريادي من المجتمع لذلك نسعى إلى الارتقاء بالمستوى التعليمي في القطر ليوازي التطور في الدول المتقدمة، ونؤمن بوجود راية تجمع أبناء الشعب الواحد بعيداً عن الطائفية البغيضة والعصبية غير المقبولة ليتساوى الجميع تحت هذه الراية ولا بد لأية دولة عند قيامها قوة منظمة تحميها وتدفع عنها كيد أعدائها وتعزز من تطبيق دستورها وقانونها).

صحيفة دار السلام / العدد ٣ / ٢٩ - ٥ - ٢٠٠٣

إنه هو عمل فيه مرونة تمكن الحزب من مواكبة التغيرات والتطورات، وبالتالي فإن الانتقال إلى العمل العلني لم يكن ليشكل لدى الحزب الإسلامي صعوبة كبيرة لجعل ما يؤمن به متلائماً مع طبيعة المرحلة التي وجد فيها مرة أخرى.. ولذلك كانت قرارات الحزب ومنهجية عمله مميزة بين الأحزاب الأخرى لما لها من قدرة على تلبية تطلعات الجماهير وطموحاتهم وبما لا يتقاطع مع مبادئ الحزب وثوابته.

وعد ووفاء..

ومنذ تاريخ الظهور الجديد المبارك في (٢٠ / ٤ / ٢٠٠٣) وإلى اليوم كانت المسيرة طويلة، وسجل المنجزات كبيراً، ففيها قصة للوعد الذي أطلق في ذلك اليوم بأن يكون الحزب لكل العراقيين وصوتهم المنادي بحقهم والمشروع الوطني الذي يجمع ولا يفرق ويوحد ولا يشتت، والوفاء بذلك الوعد عبر سلسلة المنجزات المتواصلة والتعهد بالاستمرار على الرغم من كل التحديات والمحن والتضحيات.

ولو ندقق في تلك المسيرة المباركة نجد أن هناك تميزاً للحزب الإسلامي العراقي وسط كل التيارات والأحزاب الموجودة على الساحة العراقية.

المحطة الرابعة

مرحلة مجلس الحكم

تمهيد

كان يوم ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ بمثابة الزلزال في تاريخ العراق الحديث والمعاصر، ففي ذلك اليوم وقع بلدنا العزيز تحت الاحتلال وفقد سيادته بشكل تام ، وتحطمت دولته وانهار كيانه، ودمرت مؤسساته التي بناها أبناء شعبنا بدمائهم وجهدهم وأموالهم.

ويدرك كل مطلع على واقع البلد خلال العقود الماضية أن ما حصل في ذلك اليوم المشؤوم إنما هو نتيجة لتراكمات سنوات طويلة من الظلم والمخططات الخارجية التي أريد من خلالها تدمير العراق ونزع قوته وإضعافه وإنهاء دوره في حماية الأمة العربية والدفاع عن أراضيها وحقوقها.

ووسط ذلك الجو القاتم، لم يجد الحزب الإسلامي العراقي خياراً سوى رفع رايته من جديد من أجل حفظ الحقوق ورد المظالم والصدح برسالة الحق مهما كانت التحديات والعوائق والتضحيات، مدركاً من اليوم الأول أن الطريق لن يكون هيناً أو سهلاً أو بلا مصاعب، بل سيكون الثمن دماءً ودموعاً، وقافلة للشهداء تمضي بلا توقف.

ونظراً للظروف التي أحاطت بالقضية العراقية فقد أدرك الحزب الإسلامي إن المقاومة السياسية للمحتل الغاصب هي الأجدى مع عدم إنكار حق الشعب العراقي في كافة أشكال المقاومة الأخرى التي أكد الحزب باستمرار إنها مصدر فخر وعز وإن الدماء التي أريقت لمجابهة الاحتلال هي أعلى ما قدم الشعب العراقي الأبى في طريق نيل سيادته وحريته، موضحاً إنه مجتهد في مسلكه هذا فإن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله اجر واحد أن شاء الله تعالى.

الحزب الإسلامي العراقي في مجلس الحكم

بدأ الحزب الإسلامي العراقي ومنذ اللحظة الأولى لإعلانه نشاطاً مكوكياً مع كافة الأطراف السياسية العراقية من أجل بلورة تصور وطني للعمل السياسي خلال هذه المرحلة العصبية والحساسة من تاريخ العراق.

ولذلك بدأ التحرك الواسع نحو الأحزاب والحركات السياسية العراقية بمختلف توجهاتها وانتماءاتها لافتتاح الحزب أن الوقت يستلزم التكاتف والتعاون سوية بين الجميع من أجل إيصال العراق إلى بر الأمان ، وكانت هذه التحركات تدور بالدرجة الأساس حول كيفية إنقاذ العراق من كارثة الاحتلال وضرورة العمل جميعاً في سبيل الحفاظ على وحدة العراق وإعمارهِ وإعادة بنيته التحتية وذلك من منطلق القناعة التامة بأن المرحلة تتطلب التأكيد على (العراقية) التي جمعت الحزب الإسلامي بالكثير من التيارات والتوجهات، فالعراق أولاً وثانياً وثالثاً.

ولما تقرر تشكيل (مجلس الحكم) لإدارة شؤون البلاد، تم اختيار عدد من الأطراف السياسية للمشاركة فيه، وكان من ضمنهم (الحزب الإسلامي العراقي) الذي قرر الموافقة على ذلك لقناعته بأن المشاركة أوجب من المقاطعة، وإنها سبيل لإحداث التوازن في العملية السياسية ومحاربة للإقصاء والتهميش، وكل ذلك بالاستناد إلى تأصيل شرعي بينه باستفاضة في بيانه المرفق في الملحق رقم (١).

إن الحزب الإسلامي العراقي وكما هو معلوم كان قد انسحب من مؤتمرات المعارضة لأنه رفض احتلال العراق رفضاً قاطعاً لعدم شرعيته الإسلامية والقانونية الدولية، وظل رافعاً شعاره (لا للدكتاتورية ولا للاحتلال)، ولكنه حين رأى أن المصلحة الوطنية تقتضي المشاركة، بادر وبثقة لأن مشروعه يعمل من أجل هدف حماية العراق وحفظ حقوق أهله وأبنائه.

منجزات الحزب الإسلامي في مجلس الحكم

لقد استطاع الحزب بحمد الله تعالى من خلال وجوده في مجلس الحكم أن يحقق الأهداف الآتية:

١. عمل الحزب الإسلامي العراقي في المجلس على توحيد الرأي للوقوف أمام مخططات المحتل والتحريض على عدم قبول الذل للعراق وأهله.

٢. الوقوف أمام ما يمكن أن يفعله بعض الأطراف في مجلس الحكم من عمل يرضي المحتل ويشعره برضا الأطراف العراقية بما يفعله من المظالم.

٣. رفع الصوت صريحا واضحا بفضح كل باطل يمكن أن يعرض في المجلس.

٤. التنسيق مع الأحزاب الإسلامية في المجلس لبلورة المواقف المشتركة ولا سيما فيما يتعلق بالهوية العربية الإسلامية للعراق وإسلامية الدستور.

٥. مخاطبة المحتل بالحقائق وإفهامه إن وجوده في العراق يجب أن لا يستمر وإطلاعه المستمر على ما ترتكب قواته من المخالفات والاعتداءات على أبناء الشعب العراقي .

٧. الدفاع عن مصالح الشعب العراقي باتخاذ القرارات اللازمة لرفع الظلم عن أبنائه.

٨. ملاء الفراغ الذي كان يمكن أن يحدث بغياب الحزب الإسلامي عن المجلس وانفراد الآخرين بالقرارات التي قد تضر بوحدة الشعب العراقي وتوازن قواه ومجمعه.

والرجوع إلى محاضر الجلسات - كما سنرى من الملحق رقم (٢) - يثبت لكل ذي بصيرة استقلالية مواقف الحزب الإسلامي وصدعه بالحق ودفاعه عن مصالح الوطن ورفض الباطل ومقارنته للاحتلال فعلى سبيل المثال لا الحصر:

● رفض الحزب بقوة وصراحة مواقف المجلس في أول يوم انعقاده بان يتخذ يوم احتلال بغداد عيداً للعراقيين على أساس تحرير العراق من النظام السابق، فقال الدكتور محسن عبد الحميد وقتها في المجلس (هذا يوم اسود في تاريخ العراق، كيف يمكن أن يتخذ يوم احتلال بغداد عيداً للعراقيين، رأيت أمة تحتفل بيوم يصنعه لها غيرها؟) وقد ملأ الحزب قنوات الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية بذلك بحيث يظهر موقف الحزب الإسلامي العراقي ظاهراً جلياً وقضى على ذلك الاقتراح المشين على الرغم من إقراره، وحين مرت سنة على يوم الاحتلال ولم يذكره أحد حتى داخل مجلس الحكم.

● عندما وضع مجلس الحكم البيان السياسي وجاءت فقرة تخص الدستور اقترح الحزب الإسلامي بإصرار أن يكتب في وصف الدستور (دستور يحترم الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي) فوافق أعضاء المجلس على ذلك . وعندما جننا إلى وضع قانون إدارة الدولة العراقية، لم نرض أن يثبت في القانون فقط (الإسلام دين الدولة الرسمي) وإنما أصررنا أن يزداد عليه (والشريعة الإسلامية مصدر للتشريع ولا يجوز سن قانون يخالف ثوابت الإسلام المجمع عليها وهذا القانون يحترم الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي). وكنا حريصين على أن لا يرد في مواد القانون شيء يخالف أصلاً من أصول الإسلام، أو حكماً من أحكامه القطعية.

● حفاظاً على أوقافنا الإسلامية أنشأنا دواوين الأوقاف الوقف السني والوقف الشيعي ووقف الطوائف غير المسلمة وبهذا أنقذنا الأوقاف والتي كان بقائها يؤدي إلى ظلم جهة على أخرى وصرف تلك الأوقاف فيما لم توقف من أجله.

● لم يتردد الحزب الإسلامي داخل مجلس الحكم من اعتماد مبدأ الصراحة والوضوح في الخطاب، فكان يقول دائماً (احتلال العراق) أو (السلطة المحتلة) ولم نكن يقول سلطة الائتلاف وبوجود الحاكم المدني (بول بريمر) في المجلس وخارجه حتى إن الدكتور محسن عبد الحميد وفي إثناء إحدى مناقشاته ذكر عبارة احتلت بغداد فقاطعه أحد الأعضاء قائلاً: (حررت بغداد) فصرخ في وجهه قائلاً: (لا لا احتلت بغداد).

● عندما جاء الجنرال أبو زيد قائد قوات المنطقة الوسطى الأمريكية - حينذاك - إلى المجلس مع بريمر وسانشيز قائد القوات الأمريكية في العراق قال لهم الدكتور محسن عبد الحميد ممثل الحزب الإسلامي في مجلس الحكم بالحرف الواحد: (إنكم دمرتم البنية التحتية للعراق ولم تلتزموا حتى بقوانين الاحتلال كان عليكم أن تعلنوا منع التجوال ثلاث أيام لمنع السلب والنهب وتدمير المؤسسات وحرق الوزارات ولكنكم لم تدخلوا لحفظ البلد بل فتحتم المجال للمخربين والمفسدين وهذا الدليل على إنكم لم تدخلوا محررين، بل دخلتم محتلين).

● دافع الحزب الإسلامي باستمرار عن الجيش العراقي السابق مؤكداً: إن قرار إلغاء المؤسسات الأمنية المتنوعة دمر

العراق ، وبفضل جهود الحزب تم إرجاع بعض أهل الخبرة من ضباطه وكذلك الحال بالنسبة للأجهزة الأمنية الأخرى .

● دافع الحزب الإسلامي عن مئات الألوف من المنتمين إلى حزب البعث والذين لم يرتكبوا الجرائم الفعلية بحق الشعب العراقي وابتعدوا عن وظائفهم، وأثمر دفاعنا هذا وعاد الكثيرون منهم إلى وظائفهم في التعليم وغيره .

● مكن وجود الحزب الإسلامي في مجلس الحكم من إبعاد الكوارث عن شعبنا قدر ما يستطيع، فمثلا في موضوع مدينة الفلوجة استطاع الحزب بتدخله في الوقت الحاسم وحسن سياسته في إدارة المفاوضات أن ينقذ المدينة من كارثة محققة بموافقة أهل الفلوجة في وقت لم يكن عند جيش الاحتلال أي مانع من اجتياح المدينة جواً وبراً بأقوى الأسلحة، وقد حصل الكثير من هذا في الاقتحام الثاني لمدينة الفلوجة.

● فضح الجرائم التي ارتكبتها القوات الأمريكية والبريطانية في سجون العراق ولاسيما سجن أبي غريب وبوكا من إتباع أساليب التعذيب الوحشي وغيره، وكشف للعالم أجمع وعبر وسائل الإعلام المختلفة العربية والعالمية تفاصيل الجريمة القاسية التي قامت بها قوات الاحتلال بحق الأبرياء من أبناء شعبنا.

● نظم الحزب الإسلامي اعتصاماً لمدة ثلاث أيام أمام سجن أبي غريب وبوكا والذي عقد في نهاية الشهر السادس من عام (٢٠٠٤) لإطلاق سراح المعتقلين وكانت نتيجة الاعتصام الذي نقلت أخباره الفضائيات إطلاق سراح مئات المعتقلين، هذا فضلاً عن المذكرات التي كان الحزب يقدمها إلى سلطة

الاحتلال المدنية والعسكرية حيث كانت سببا لإطلاق سراح كثير من المعتقلين.

● عندما كان الدكتور محسن عبد الحميد رئيساً لمجلس الحكم قام بزيارة سجن أبي غريب وطالب بإطلاق سراح المعتقلين، فأطلق سراح العديد منهم، وهذه الزيارة كانت الأولى من نوعها وخطوة فريدة أقدم عليها الحزب الإسلامي بكل شجاعة وإرادة .

● تقديم المذكرات العديدة إلى سلطة الاحتلال حول مدامات القوات المحتلة لمنازل العراقيين وانتهاك حرمتها وإيذاء أهلها وسرقة أموال من فيها ومصوغاتهم الذهبية .

● وأخيراً وليس أخراً وقف الدكتور محسن عبد الحميد في المؤتمر العالمي الإنساني في (مونتانا) السويسرية في نهاية الشهر السادس لعام (٢٠٠٤) والذي حضر فيه عدد من رؤساء العالم ووزرائه ومفكره وألقى كلمة بعنوان (الوضع الأمني في العراق) استعرض بالتفاصيل الجرائم التي ارتكبت في العراق منذ اليوم الأول من الاحتلال إلى يوم المؤتمر، من إسقاط الدولة العراقية وتدمير البنية التحتية واعتقال ألوف الناس بوشايات كاذبة غير قانونية وتعذيبهم، وكان لهذه الكلمة التأثير الكبير على الحاضرين حيث نشرت مقاطع واسعة منها في الجرائد الأوروبية والأمريكية .

● عقد المؤتمرات وندوات في جميع أنحاء العراق، ودعوة شعبنا إلى الوحدة ونبذ الطائفية والعنصرية والتهيئة الشعبية للتخلص من الاحتلال.

ومجمل القول إن الحزب الإسلامي العراقي في مشاركته السياسية في مجلس الحكم قد وفى بالشروط الوطنية والشرعية المطلوبة، وطبقها بأحسن ما يكون التطبيق ونصر أبناء شعبنا وكان - بفضل الله تعالى - المدافع والأمين على مصالح الوطن وأهله .

ملحق رقم (١)

بيان الحزب الإسلامي العراقي

بعد دخوله في مجلس الحكم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونتوب إليه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد

فليعلم الجميع أن الحزب الإسلامي العراقي قد أعلن عن وجوده بعد سقوط بغداد بأيدي قوات الاحتلال، وفتح مئات الفروع والمقرات والنوادي في مختلف محافظات العراق بعد أن كان النشاط العلني محظورا عليه طيلة الحقبة البعثية المظلمة.

ولقد أعلن الحزب الإسلامي بكل وضوح عن مشروعه الحضاري الذي يدعو إلى إعادة صياغة المجتمع العراقي والدولة العراقية وفق تعاليم الإسلام الذي ينتمي إليه بأغلبيته الساحقة.

ولا ريب أن مشروع الحزب الإسلامي محكوم بنصوص الكتاب والسنة وهدى السلف الصالح من هذه الأمة اجتهادا وتطبيقا مع مراعاة مبدأ الموازنة بين المصالح والمفاسد التي اعتمدها علمائنا وذلك لتحصيل أعظم المصلحتين بتفويت

أدناهما والوقوع في اخف الضررين درءاً لأعظمهما، وذلك أن الشريعة جاءت لتحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد أو تقليلها كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ذلك في مجموعته وعز بن عبد السلام في قواعده والشاطبي في موافقاته.

أيها الإخوة:

لقد أوقع النظام البائد بتصرفاته الهوجاء وسلوكه الطائش وسياساته الرعناء بلدنا في مأزق تاريخي وحالة من التدهور والسقوط طالت كل مفصل من مفاصل المجتمع والدولة العراقية وتسببت في فوضى عارمة وانفلات أمني لم يشهده العراق في تاريخه حتى في سقوطه الأول على أيدي التتار في عام ٦٥٦ للهجرة.

ومن أجل إيقاف حالة التدهور والانحدار المريع الذي وصلت إليه الأحوال في بلدنا العزيز ومن أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه والنهوض به إلى الحال الذي يليق بإسلامه وحضارته وتاريخه ومن أجل إثبات الوجود القوي والعزيز لديننا وقيمنا؛ قرر حزبنا الحزب الإسلامي العراقي الاشتراك منذ اليوم الأول في المشاورات السياسية مع مختلف الأحزاب والتيارات العراقية وعدم الغياب عن المناقشات الجارية لرسم مستقبل بلدنا وصياغة دستوره والحفاظ على هويته الإسلامية والعربية واستقلاله ووحدة شعبه وأراضيه.

وبناء على فتوى علمائنا المستندة إلى نصوص الشرع وإلى مصالح شرعية عليا لا يمكن إغفالها ولا الاستهانة بها قررنا الدخول إلى مجلس الحكم الانتقالي. كما أن قرار مجلس

شورى الحزب بأغليته الساحقة كان مشجعا لنا في ترجيح الدخول في هذا المجلس آمليين أن يكرمنا الله تعالى بالأجرين إن أصبنا وان لا يحرمننا من الأجر إن أخطأنا والله واسع المغفرة وهو أرحم الراحمين.

و من ثم بدأنا المشاركة في اجتماعات المجلس و كان لنا رأينا الصريح في كل قضية منطلقين في ذلك من رؤية شرعية كنا نستحضرها في كل كلمة نقولها أو موقف نقفه. و ها نحن في هذا الأسبوع الرابع و قد ترسخت قناعتنا بصحة اختيارنا و اجتهدنا بحيث أننا نشعر اليوم أننا لو لم نتخذ هذا القرار لكنا من الآثمين و المضيعين لديننا و أمتنا.

و مع ذلك نقول من حق إخواننا المسلمين في العراق و في العالم أن يجدوا إجابات شافية على استفسارات أو شبهات تتلجج في بعض الصدور أو تنقلها الألسنة حرصا منهم على إخوانهم و غيرة على دينهم فكان لا بد من كشف اللثام عن الإجابات الشافية لهذه الأسئلة والشبهات.

والسؤال الأهم الذي يثار في بعض المجالس هو كيف يجوز الاشتراك في مجلس تشكل عن طريق التعيين المباشر من قوات الاحتلال؟

والجواب: أن المجلس لم يتشكل عن طريق التعيين المباشر لقوات الاحتلال وهذا جهل بحقيقة الذي حدث، فإن المجلس تشكل عن طريق التشاور المستمر بين مختلف القوى والأحزاب العراقية والشخصيات العاملة في الساحة وذلك استنادا إلى قرار مجلس الأمن المرقم ١٤٨٣ و الذي ينص على ضرورة تشكيل مجلس حكم انتقالي من العراقيين يدير

شؤون العراق لمدة سنة واحدة أو أكثر يهيئ فيها لمجلس نيابي منتخب وحكومة منتخبة.

و نذكر في هذا الصدد أن قوات الاحتلال لم تكن راغبة في هذا الطرح، بل كان مشروعها يتلخص في تكوين مجلس استشاري بالتعيين من قوات الاحتلال ليس له أي صلاحية في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات والنظر في مصالح الأمة، إلا أن جميع الأحزاب العراقية رفضت هذا التوجه وهذا المشروع المعبر عن روح استعمارية جديدة وأصررت على طرح مشروعها المستقل القائم على أساس تشكيل مجلس حكم انتقالي توافقي بين مختلف التيارات والأحزاب العراقية، وبالضغط المستمر من هذه الأحزاب وبالرفض لمشروع الاحتلال وبالتعاون مع ممثل الأمم المتحدة استطاعت هذه الأحزاب أن تقنع إدارة الاحتلال في التنازل عن مشروعها الأول والموافقة على مشروع الأحزاب العراقية ومن ثم التوصل إلى تشكيل هذا المجلس الذي يتمتع بصلاحيات واسعة من اتخاذ القرار و تنفيذه، وهذا هو أفضل ما يمكن التوصل إليه في ظل الظروف الحالية الشاذة التي يمر بها بلدنا العزيز.

تشكيلة المجلس:

وهناك اعتراض له محله من التقدير والفهم، وخلاصته أن تشكيلة المجلس الحالي لا تمثل جميع فئات ومكونات الشعب العراقي.

و الجواب: أننا لا ندعي ذلك، ولكن يمكن القول أن التشكيلة الحالية جيدة ومقبولة من أغلب فئات المجتمع العراقي، فالأحزاب الكردية الثلاثة الكبيرة: الاتحاد الوطني الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الإسلامي الكردستاني، هي الأحزاب الكبرى الرئيسة التي تمثل الأغلبية الساحقة للشعب الكردي.

والحزب الإسلامي العراقي يمثل شرائح واسعة وعظيمة من العرب السنة، وحزب الدعوة الإسلامي، وحركة الدعوة الإسلامية، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية كلها تمثل شرائح واسعة من العرب الشيعة.

وهكذا بقية الشخصيات والأحزاب الأخرى تمثل شرائح موجودة في المجتمع العراقي ونؤكد القول أننا لا ندعي أن هذه التشكيلة تمثل مكونات المجتمع العراقي بدقة، ولكنها يمكن أن تعبر عن حقيقة المكونات الأساسية له، كما يجب التنويه إلى أن هذه التشكيلة بشكلها الحالي هي تشكيلة مؤقتة ويمكن أن تتغير بحسب لوائح هذه الأحزاب ونظمها الداخلية، كما أن إمكانية توسيع المجلس الحالي وإمكان إدخال عناصر جديدة فيه لا تزال قائمة في مناقشات المجلس وحواراته الداخلية.

وقد يقول بعض الناس لم يجر انتخاب عام لأعضاء المجلس؟:

ونقول: لا يمكن أن يجرى انتخاب عام في وضع الفراغ الأمني المائل وذلك لعدم قيام حكومة ومؤسسات. وعليه فلا بد من البدء بنقطة ما في هذا الفراغ السياسي والأمني الواسع فكانت هذه هي البداية.

واجبات المجلس: يمكن تحديد واجبات المجلس بالآتي:

١- إعادة الأمن إلى البلاد بتشكيل الشرطة العراقية من العناصر الوطنية النزيهة.

٢- الإسراع بتشكيل الوزارة التي تلبى طموحات الشعب العراقي في إقرار الأمن وإعادة البنية التحتية ومحاسبة المجرمين والجناة وإعادة الحياة الطبيعية للشعب العراقي.

٣- تشكيل لجنة مكونة من ٢٠٠-٢٥٠ عضوا من كبار الفقهاء والقانونيين والقضاة العراقيين لكتابة الدستور العراقي وعرضه على المجلس بغية إقراره ومن ثم الاستفتاء الشعبي عليه.

٤- وضع قانون الانتخاب، بعد إجراء الإحصاء العام للسكان.

٥- إجراء الانتخابات العامة لاختيار رئيس البلاد وتشكيل الحكومة الجديدة.

٦- العمل الجاد والمتواصل واتخاذ كافة السبل القانونية والدولية لإخراج القوات المحتلة من العراق.

الأدلة الشرعية لدخولنا في المجلس:

١- إن المصلحة الشرعية العليا تستوجب وجودنا في المجلس لأنه يقوم بأمر خطيرة ترسم مستقبل العراق، وأهمها الدستور الذي لا بد أن يحقق الهوية الإسلامية للشعب العراقي، والشريعة جاءت لتحصيل المصالح وتكثيرها وتعطيل المفسد وتقليلها، وقد استطعنا في البيان السياسي أن نثبت هذه الحقيقة والحمد لله.

٢- يقول تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى.. الآية) فدخلنا في المجلس يقوي الصوت الإسلامي فيه فنحن مع أربعة أحزاب لها صبغة إسلامية زيادة على بعض الأعضاء من ذوى الغيرة الإسلامية، فنحن جميعا متفقون على المطالبة بأن تكون الشريعة الإسلامية السمحة هي المصدر الأساسي للدستور، مع مراعاة حقوق الأقليات الدينية الأخرى التي كفلتها الشريعة الإسلامية على أتم وجه.

وفي مشاركة النبي ﷺ في حلف الفضول في الجاهلية الذي تعهدت فيه قريش بنصرة المظلوم والذي قال عنه صلى الله عليه وسلم في الإسلام ((لو دعيت إلى مثله في الإسلام لأجبت)) دليل على أن الجماعة الإسلامية يمكن أن تشترك مع غيرها في تحقيق أمر صحيح لصالح المجتمع.

كما أن مشاركة نبي الله يوسف عليه السلام في ولاية مصر زمن الهكسوس دليل آخر على جواز هذه الولاية.

كما أن بقاء النجاشي في ملكه لتحقيق المصالح الشرعية مع عجزه عن تنفيذ كثير من الأحكام الشرعية دليل ثالث على صحة اختيارنا ويمكن الإطلاع لمن أراد التفصيل على ما

كتبه أئمة الإسلام في هذا الصدد لاسيما شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموعة الفتاوى.

٣- إن وجودنا في المجلس قد حقق من المقاصد الشرعية الكبيرة مع المدة الوجيزة التي شاركنا فيها فقد دافعنا في الأسابيع المنصرمة في المجلس عن المظلومين وشاركنا في إمضاء القرارات المنصفة، وطالبنا بإنصاف الجيش والشرطة وإرجاع عناصرهما المخلصة من الضباط والمراتب، وعارضنا معاملة البعثيين جميعا وهم ملايين مع عوائلهم معاملة واحدة، ودعونا إلى التفريق بين من ارتكبوا الجرائم وبين الآخرين الذين لم يرتكبوا شيئا وقد فرض البعث على المجتمع، ولا يمكن أن يحرم المجتمع من طاقة مئات الألوف منهم في مرافق الدولة، وذلك يكون في رأينا بمصالحة وطنية شاملة.

ومن المصالح الشرعية التي تحققت في خلال هذه الفترة الوجيزة أن الحزب الإسلامي العراقي، غدا موضع ثقة الناس والحمد لله، ومن هنا فان جماعات كثيرة من الأساتذة وضباط الجيش والشرطة وطوائف من الناس والمؤمنين قد قدموا مذكرات إلى السلطة المحتلة عن طريقنا، وكلهم يقولون إن ممثل الحزب في مجلس الحكم هو نافذة لنا على المجلس والسلطة ونحن نثق بها، وقد قمنا بكل ذلك ودافعنا عن هؤلاء المظلومين وأهل الشكاوى، ورأينا في ذلك واجبا شرعيا علينا، لم يكن لنا القدرة على القيام به دون وجودنا في المجلس.

اعتراضات ودفعها:

قد يقال إن وجودكم في المجلس هو موالاة للمحتلين وهذا لا يجوز شرعا؟

ونقول: إن الموالاة تعنى موالاتهم في العقيدة والتجسس لهم، وتطبيق سياساتهم وعدم معارضتهم وعدم تسميتهم بالمحتلين وعدمهم محررين، بينما نحن دخلنا مجلسا عراقيا بالمواصفات التي ذكرناها من أحل مناصرة قضايا الشعب العراقي وإرجاع سيادته وبناء مؤسساته والاشتراك في وضع قانونه الانتخابي ودستوره، وفي مثل ظروف الشعب العراقي لا يجوز في رأينا الشرعي أن نتركه ولا نهتم بمصالحه ولا نرفع صوتنا لما يكاد له، ولن نتنازل عن تلك المصالح أبدا للمحتل.

وقد يقال: إن مناصرة المحتل لا تجوز وانتم في موضع المناصرة له.

والجواب: أننا لم نناصر المحتل بدخولنا في مجلس الحكم، بل دخلنا للمطالبة بحقوق الشعب العراقي والدفاع عن سيادته ومطالبته بالخروج بعد إنجاز مهام المجلس خلال سنة أو سنة ونصف، وقلنا ذلك في جريدتنا وفي الفضائيات والجرائد العالمية وإعلامها، ولم نسكت على اعتداءاتهم على حرمة البيوت وفي الشوارع وترويع الأمنيين، وأعلننا ذلك في المؤسسات الإعلامية وقدمنا مذكرات إلى المجلس وإلى السلطة المحتلة وصارحناهم بذلك شفاهاً.

أما أن يقال أن أعضاء هذا المجلس لا يحملون معاني إسلامية ولا موازين إسلامية ولا يقولون بمرجعية الشريعة الإسلامية؟ فهذا من عدم الإطلاع على أوضاع المجلس، ففي المجلس

خمسة أحزاب إسلامية نلتقي معها على مبدأ إسلامية الدستور، ويؤدون فريضة الصلاة داخل المجلس، ويبدعون افتتاح كل جلسة بقراءة آيات من القرآن الكريم.

أما أن يكون في المجلس أحزاب وأشخاص علمانيون، فهذا وضع الشعب العراقي والشعوب الإسلامية جميعا، فهل نخرج من مؤسساته لأن واقعه كذلك؟

أما القول بأن هؤلاء العلمانيين لا يسمحون للأحزاب الإسلامية أن تدافع عن الإسلام في داخل المجلس فهذا أيضا من الجهل لما يجري في داخل المجلس، فممثلوا الأحزاب الإسلامية والحمد لله يرفعون أصواتهم بعرض القضايا الإسلامية بعزة وحرية، وقد استطاعوا أن يدخلوا المعاني الإسلامية في بعض عبارات البيان السياسي، و لقد رفع الحزب الإسلامي صوته عاليا برفض اعتبار يوم الاحتلال، عيداً وطنياً و كان هو الصوت الوحيد الرافض لهذا القرار، وأعلنا ذلك في قنواتنا الإعلامية والعالمية بدون خوف أو وجل.

وأخيرا فقد أردنا بهذا البيان أن يعرف إخواننا في الحزب و جماهير المسلمين هذه الحقائق، ونحن والحمد لله ماضون في تحقيق ما يوجبه علينا ديننا وشرعة نبينا من القيام بهذه المصالح العظيمة، لا نخاف في ذلك لومة لائم، وسنواجه هذا بكل شجاعة وعزة، ونعلن آراءنا على الأشهاد، سواء كانوا موافقين أو معارضين، منضبطين في كل ذلك بضوابط الشريعة.

وفي الوقت الذي يرى فيه علماءنا في العراق أن بقاءنا في المجلس قد يقود إلى انتهاك محرمات الشرع فإننا على أتم الاستعداد للانسحاب من هذا المجلس دون أسف عليه فقد دخلنا بناء على فتوى العلماء ونخرج بناء على ذلك وينبغي لإخواننا أن يحسنوا الظن بمن انتدبوا من إخوانهم لهذه الأمانة العظيمة (إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب).

ونحن في كل ذلك لا ندعى أننا على الصواب قطعاً وغيرنا على الخطأ قطعاً كما يفعله البعض بل نقول كما قال الإمام الشافعي (رحمه الله) (اجتهادنا صواب يحتمل الخطأ واجتهاد غيرنا خطأ يحتمل الصواب). ونحن متعبدون بما توصل إليه اجتهادنا فان حكم الله في المجتهد هو ما أداه إليه اجتهاده لا اجتهاد غيره وهذه مسألة معروفة لدى الأصوليين والفقهاء.

لقد اجتهدنا في دخولنا إلى المجلس ونحن مقتنعون بما لدينا من أدلة شرعية في خدمة أمتنا والدفاع عن وضعها المنكوب، وإخراجه من المأزق الذي وقع فيه بأيدي أبنائه قبل أعدائه، فان أصبنا فلنا أجران إن شاء الله وان أخطأنا فنرجو ألا يفوتنا أجر واحد بفضل الله تعالى ورحمته. وإنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى. ونردد قوله ﷺ ((اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل، عالم الغيب والشهادة، بديع السموات والأرض، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدنا لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم)).

ورجاؤنا من إخواننا ألا يعتمدوا في معلوماتهم عن الحزب والمجلس على الفضائيات والجرائد، فإن فيها كثيرا من التزييف والتزوير، بل لابد أن يتحرروا الحقائق من مصادرها الصحيحة، وهذا هو النهج الشرعي الصحيح في تحرى الأخبار والتحقق منها والحزب الإسلامي يفتح أبوابه لكل أحببنا وإخواننا للاستفسار عن أدق التفاصيل والسياسات والمواقف وسوف تنعقد ندوات في مختلف أنحاء البلاد في شرح سياسات الحزب الإسلامي ومواقفه من جميع القضايا المطروحة في الساحة العراقية.

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

المكتب السياسي

للحزب الإسلامي العراقي

١٨ آب ٢٠٠٣ م

ملحق (٢)

مواقف للحزب الإسلامي العراقي مقتبسة من

محاضر مجلس الحكم

● (طرح الدكتور محسن عبد الحميد موضوعا يتعلق بالشكوى التي عرضها القائم بالأعمال العراقي في لبنان حول موضوع العراقيين الذين هربوا من العراق إبان حكم النظام السابق ودخلوا لبنان عن طريق سوريا وتركزوا في الجنوب وعند محاولتهم العودة إلى العراق قامت السلطات اللبنانية بإلقاء القبض عليهم وإيداعهم السجن وهم بحدود (٤٠٠) عراقي، والسلطة المدنية المؤقتة لا تعطي السفارة العراقية صلاحية إصدار وثائق لعودتهم ، وأنه من الضروري الاهتمام بإيجاد حل لهذه المشكلة وأن على مجلس الحكم أن يتحدث مع السفير بريمر بشأن هذا الموضوع . وعقب السيد رئيس المجلس فأشار إلى ضرورة تولي وزارة الخارجية لهذا الموضوع وكذلك الحديث مع سلطة الائتلاف المؤقتة فضلا عن تدخل الإخوة في المجلس).

من محضر جلسة مجلس الحكم الاعتيادية / يوم الاثنين

٢٠٠٣/١٢/٨

● (ذكر الدكتور محسن عبد الحميد أنه يدعو المجلس إلى المصالحة الوطنية بالنسبة للجميع عدا المجرمين الكبار الذين ثبتت عليه وبالأدلة الجرائم ، أما من ناحية بقية البعثيين وهم يتجاوزون المليونين ومن ورائهم ٥-٦ أشخاص من كل عائلة فيكون العدد الإجمالي ١٠ ملايين ، والذين فرض عليهم عدم التعيين في الدوائر والوزارات التالية وهي الدفاع، التربية، الخارجية، الأمن، المخابرات، البعثا ، التعليم، وأغلقت الدرجات العليا وحتى زيادة الرواتب فهؤلاء ليس كلهم مجرمين وإنما الوضع العراقي والظروف هي التي فرضت عليهم ، قادة البعث معروفون في السابق واللاحق سواء كانوا عسكريين أو مدنيين، والبعثيون هم من أوساط الشعب، فالجامعات محرومة الآن من أكثر من ٢٠٠٠ أستاذ وكانوا يكرهون صدام وأتوا بشهادات جامعات معروفة، ودعا إلى المصالحة الوطنية ليس مع المجرمين وليس الذين ارتكبوا الجرائم بحق هذا الشعب ، وذكر أنه حضر إلى مقر الحزب الإسلامي أساتذة عبروا عن معاناتهم وضرورة إيجاد حل لمشاكلهم وإلا سيرجعوا إلى الوراء ويندمجوا في الإرهاب، واقترح أن يدخل المجلس في المصالحة وأن يصدر بيانا عاما، وهناك مليوني بعثي أو أكثر وسنحتاج إلى سنوات لمحاكمتهم).

من محضر جلسة مجلس الحكم الاستثنائية (٦٧) ليوم
الاثنين المصادف ٢٠٠٣/١٢/١٥

● أكد الدكتور محسن عبد الحميد أن: (الجيش العراقي كمؤسسة هو شرف لهذا الشعب من حيث المضمون والمعيارية وليس من حيث الأفراد، والشعب العراقي لن يفكر في إلغاء هذا اليوم لان الجيش العراقي لم يكن صدامياً ولو كان صدامياً لما أنشأ صدام بجانبه خمسة جيوش أخرى لحمايته الخاصة).

محضر اجتماع مجلس الحكم ليوم الاثنين ٢٠٠٤/١/٥

● (تحدث الدكتور محسن عبد الحميد عن قضية رواتب المتقاعدين وتم مناقشة الموضوع من قبل أعضاء المجلس ثم أوصى المجلس اللجنة المالية في المجلس بدراسة الرواتب التقاعدية للموظفين المتقاعدين بمن فيهم موظفي الدوائر والمؤسسات المنحلة وسلم الرواتب بشكل يوفق بين حاجة المتقاعد للعيش الكريم والإمكانات المالية المتوفرة).

من محضر اجتماع مجلس الحكم ليوم الاثنين ٢٠٠٤/٢/١٧

● تحدث الدكتور محسن عبد الحميد عن التوجه الطائفي لبعض الوزارات قائلاً: (يوجد الآن فضيحة في المجتمع العراقي وهي أن الوزراء اقفلوا الوزارات على طوائفهم وأنا أطلب التحقيق بذلك، فأحد الوزراء عين (١٦) مدير عام من حزبه وأثرت ذلك في مجلس الوزراء وقالوا لي عين الاسم فقلت سأكون مؤدياً كرسول الله ﷺ الذي كان يعرض بمن يقصده فيقول (ما بال أقوام يفعلون أو يقولون كذا)، أرسل شخصاً بتوقيعي إلى الوزارة الفلانية وأزكيه فيردونه ويقولون لست من الحزب الفلاني وهذه بادرة خطيرة ويجب أن نتدخل جميعاً أطلب من مجلس الحكم أن يحقق مع الوزارات).

من محضر اجتماع مجلس الحكم ليوم ٢٤/٣/٢٠٠٤

● حين طرح موضوع الانتخابات وبحضور وفد الأمم المتحدة برئاسة السيدة كارينا بيرلي تحدث الدكتور محسن عبد الحميد قائلاً: (نحن نريد من الأمم المتحدة أن تضمن عدم تدخل دول مجاورة في الانتخابات بشكل علني أو سري وأن تكون الانتخابات للشعب العراقي فقط وعلى الوفد أن لا يقبل بأية أوراق مزيفة تصدرها بعض الدوائر أو الوزارات ... نريد إشرافاً مباشراً على صناديق الاقتراع من قبل الأمم المتحدة لان الوضع الأمني والصراعات الموجودة بين أناس معينين يمكن أن يؤدي إلى تزيف نتائجها في بعض المناطق).

من محضر اجتماع مجلس الحكم ليوم الثلاثاء ٢٩/٣/٢٠٠٤

● تعقيباً على ممارسات قوات الاحتلال ، تحدث الدكتور محسن عبد الحميد وبحضور السفيرين بريمر وبلا كويل والجنرال سانشيز قائلاً: (أن أبو غريب الآن محاصرة وأنبه السيد سانشيز الى عدم تكرار مأساة الفلوجة بأن لا يمس المدنيون بسوء وان يعالج خطر المسلحين خارج البيوت المدنية وقبل ثلاثة أيام هاجمت قوات الاحتلال مسجد أبو حنيفة النعمان بسبب وشاية ووجد أن كل ما فيه هو تبرعات غذائية وخرجوا ولم يجدوا شيئاً، وأكد مرة أخرى لا يجوز أن يقتحم مسجد مثل أبي حنيفة بهذا الشكل المهين، ولو حصل هذا مرة أخرى في غير مكان فسيؤدي إلى ثورة عارمة للشعب العراقي).

من محضر اجتماع مجلس الحكم ليوم الثلاثاء
٢٠٠٤/٤/١٥

● تحدث الدكتور محسن عبد الحميد عن أزمة مدينة الفلوجة وبحضور السفير بول بريمر قائلاً: (من الضروري معالجة الأمور بهدوء في الفلوجة أو في النجف أو أي منطقة أخرى في العراق وفسح المجال أمام العقلاء والوجهاء للتوسط في الموضوع ... ويجب أن نفكر دائماً ألف مرة قبل أن نقرر اكتساح المدن لان هذا ليس في صالح أحد).

من محضر اجتماع مجلس الحكم ليوم الثلاثاء
٢٠٠٤/٤/٢٠

• عند الحديث عن التكتلات الطائفية في وزارة الصحة حينذاك تحدث الدكتور محسن عبد الحميد قائلاً: (عندي قائمة يمكن إحضارها تتضمن أن وزير الصحة عين (١٨) مديراً عاماً من طائفته فهل يجوز ذلك... الوزارة تبقى عراقية انتبهوا لذلك لأنه يفسر على أنه مخطط).

• من محضر اجتماع مجلس الحكم ليوم الثلاثاء
٢٠٠٤/٤/٢٠

ملحق (٣)

لقاءات

لمناسبة تسنمه رئاسة مجلس الحكم وحلول عيد الأضحى المبارك د. محسن عبد الحميد يؤكد : اجتثاث البعث ينبغي ان لا يكون وسيلة للانتقام / صحيفة دار السلام / العدد ٣٥ / ١٢ - ٢ - ٢٠٠٤

بعث الأستاذ الدكتور محسن عبد الحميد برسالة إلى أبناء الشعب العراقي لمناسبة تسنمه رئاسة مجلس الحكم وعيد الأضحى المبارك
وفي ما يلي نص الرسالة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ... الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

أبناء الشعب العراقي الكريم: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

فأهنئكم بعيد الأضحى المبارك، عيد استعداد النبي الكريم إبراهيم عليه وعلى نبينا أفضل الصلاة والتسليم، بالتضحية بأبنه الحبيب، أطاعة لأمر ربه سبحانه وتعالى ورضي الابن المؤمن بقدر الله العظيم "قال تعالى (فلما بلغ معه السعي قال يا بني أني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى، قال يا أبت أفعل ما تأمر ستجدني إن شاء الله من الصابرين)".

أنه موقف غدا رمزا خالدا للتوحيد والتضحية والفداء والطاعة ونكران الذات.

ومن هنا فقد فرض الله سبحانه الحج على من استطاع إليه سبيلا وجعل من هذا اليوم المبارك مؤتمرا عالميا إسلاميا عظيما يجتمعون فيه ليشهدوا منافع لهم ويشعروا بأنهم أمة واحدة، تتكافأ دماؤهم ويرد عليهم أقصاهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم كما قال سيدنا الرسول الأعظم عليه الصلاة والسلام.

أبناء شعبنا الكرام:

نمر بمرحلة صعبة جدا، ومعقدة جدا، حيث ترك لنا النظام الدموي السابق تركة ثقيلة، وكارثة إنسانية واقتصادية وبيئية كبيرة.

لقد سلك ذلك النظام المستبد، جميع المسالك في إذلال الشعب العراقي وسحق كرامته، وقتل أبنائه واستنفذ ثرواته بالاعتداء على الجيران في حروب خاسرة أتت على الأخضر واليابس وأخرت تقدم الأمة وأحدثت شرخا كبيرا في أوضاعنا الداخلية والخارجية، وأسلمتنا إلى الاحتلال والذي يحاول إخوانكم في مجلس الحكم وخارجه من العلماء وأهل الفضل والعقل والسياسة أن يوصلوا عراقنا الحبيب إلى السيادة والاستقلال في الموعد المعلن في ٣٠ حزيران القادم بأذن الله سبحانه وتعالى.

أن الوضع الخطير الذي نمر به يتطلب الوحدة والتساند، من أجل اجتياز هذه المحنة التي أوقعنا فيها أبناء جلدتنا من الطغاة والمجرمين.

ولابد من الوصول إلى وحدة شعبنا من التركيز على ما يأتي:

-ضرورة الالتفاف حول برنامج وطني يقوم على وحدة الشعب العراقي، ونبذ عوامل الفرقة العنصرية والطائفية.

-السعي من أجل حكومة منتخبة وقيام تعددية سياسية، والتداول السلمي للسلطة واحترام الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، مع الاحتفاظ بحقوق جميع الأديان والطوائف الأخرى.

-احترام الحقوق السياسية والثقافية لجميع القوميات التي يتكون منها الشعب العراقي ضمن دولة عراقية فيدرالية موحدة ذات سيادة كاملة.

-تأكيد حسن الجوار وتحسين علاقات العراق العربية والإسلامية.

-تطوير علاقات العراق الدولية واسترجاع السيادة الوطنية وإنهاء الاحتلال ضمن المدة المحددة وعدم السماح بتأخير ذلك تحت أية ذريعة.

-بناء الجيش والشرطة على أسس سليمة وأنصاف منتسبها السابقين بإعادة النظيفين المخلصين منهم وأعطاء التقاعد لغيرهم ممن لم يرتكبوا جرائم بحق الشعب العراقي.

-اجتثاث البعث ينبغي ألا يكون وسيلة للانتقام وتصفيات الحسابات، بالتعامل بالعدل مع الذين لم يسيئوا إلى الشعب والوطن في ظل المصالحة الوطنية.

-تأكيد سيادة القانون واستنكار الاغتيالات وضرورة وضع حد لها.

-إنهاء التجاوزات الفردية والحزبية على مؤسسات الدولة وممتلكاتها.

-إعادة الأعمار لابد إن تكون مهمة وطنية، أقصد إعمار الإنسان وإعمار الوطن كله.

-ضرورة معالجة الفساد الإداري الذي استشرى في خلايا المؤسسات منذ العهد السابق.

-استكمال بناء مؤسسات الدولة وإنهاء ازدواجية السلطة وربط المحافظات بسلطة المركز.

أبناء الشعب العراقي الكريم:

أنا نحتاج لاجتياز هذه المرحلة الصعبة إلى الأيمان والعمل الصالح والاستغفار الشامل عن الذنوب، والدعوة إلى الله تعالى أن يوفق المخلصين لإتمام خطوات السيادة الكاملة، كي يعود الشعب العراقي عزيزا منيعا رافع الرأس بين الشعوب والأمم وما ذلك على الله بعزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الدكتور محسن عبد الحميد: رفضنا اتخاذ ٩ / ٤ عظة
رسمية

دار السلام / العدد ١١ / ٢٤ تموز ٢٠٠٣

حاورت (دار السلام) الأمين العام للحزب الأستاذ الدكتور محسن عبد الحميد حول تفاصيل اشتراك الحزب في مجلس الحكم، والآفاق المستقبلية لذلك، وفيما يلي نص الحوار:

س / هل التشكيلة الحالية لمجلس الحكم تمثل في رأيك الشعب العراقي؟

– لا يمكننا القول أن هذه التشكيلة تمثل كل الشعب العراقي فالشعب العراقي وتركيبته أوسع من ذلك فهناك محافظات في الوسط لم يتم تمثيلها عشائرياً ، كما إن بعض التيارات السياسية ليس لها ممثل وكذلك بعض العشائر الكبيرة .

س / هل أعطي لأهل السنة حقهم في التمثيل ؟

– بالتأكيد لا.. فأهل السنة لا تقل نسبتهم عن نسبة إخوانهم الشيعة ولكن بسبب المعلومات الخاطئة التي روجتها بعض وسائل الإعلام الخارجية فقد أعانت على ترسيخ تلك المعلومات التي لا تعطي أبناء السنة نسبتهم الفعلية ، وفي رأيي أن إحصاء السكان والانتخابات القادمة هي التي ستبين تلك الحقيقة ، ولقد قلت مراراً في الفضائيات والأحاديث الصحفية إننا نؤد أن يقول إخواننا المسلمون من الشيعة بأن المسلمين في العراق يشكلون ٩٧ بالمائة من أهل العراق فالإسلام العظيم وحده كفيلاً بأن يجمعنا فنحن أهل دين واحد وقبله واحدة ونرفض الطائفية رفضاً قاطعاً .

س / لماذا قبلتم بدخول هذا المجلس الذي قيل إنه تشكل في ظل السلطة المحتلة؟

– رأينا في الحزب الإسلامي أن دخول المجلس يحقق بعض المصالح لشعبنا ولإحداث التوازن في تشكيلاته ولو جزئياً ولكي لا نكون غائبين عن الساحة ولا سيما أن اموراً مهمة ومصيرية تخص مستقبل العراق سوف يتم تقرير مساراتها من خلال المجلس كوضع الدستور وقانون الانتخاب وسوف يكون وجودنا في المجلس عامل ترجيح لأي قرار يصب في مصلحة الوطن والمواطن .

س / إذن كيف وافقتم على اتخاذ يوم ٩ / ٤ عطلة رسمية في البلاد؟

– لم نوافق على ذلك ورفضناه بشدة وقد قلت أمام المجلس إن الأمم والشعوب لا يشرفها أن يصنع لها تاريخها غيرها، وقد صنع هذا اليوم غيرنا فكيف نجعله عيداً كما تسمونه، لكن تم إقرار هذا بالأكثرية الساحقة من أعضاء المجلس، وأنا على يقين إن شاء الله أن المجلس العراقي المنتخب سيلغي هذا اليوم من تاريخنا وأنا موقن أن الأغلبية الساحقة من العراقيين لن يحتفلوا بهذا اليوم لأنهم لم يكونوا صانعيه.

س / هل فكرتم في الانسحاب إذا عرفتم أن هذا الاعتراض يعطل مصلحة مهمة للشعب العراقي؟

– لاشك في ذلك فنحن كحزب إسلامي لنا ثوابت ومرتبطنون بما يأمرنا به إسلامنا وهو مرجعيتنا في كل ما يصدر عنا وإذا رأينا أن المصالح التي أملت علينا الاشتراك لم تتحقق فسوف يكون لنا حينها موقف آخر .. وأخيراً فنحن في كل ذلك مجتهدون فإن أصبنا لنا أجران وإن أخطأنا فنرجو أن لا يفوتنا أجر واحد .

في حوار شامل مع الأمين العام للحزب الأستاذ الدكتور
محسن عبد الحميد : دخلنا المجلس بإجماع أهل الشورى فينا
وطبقنا أهدافنا وأفكارنا بموازين الشرع / دار السلام / العدد
٢٨ / ٢ - ١٢ - ٢٠٠٣

نريد أن ندخل معكم في حوار شامل قد يشمل عدة محاور
فنرجو أن تعطينا الوقت الكافي حتى نطلع على ما يدور في
الوسط العراقي وعلاقته بسياسة الحزب الإسلامي .

*بداية تتذكرون عندما أعلنتم الحزب الإسلامي، أعلنتم معه
أنكم ستسلكون المقاومة السلمية للاحتلال، وكررتم في العديد
من المقابلات الصحفية والفضائية، إنكم ستنفعلون مع الأحداث
ولكنكم لا تتعاونون وكان التعاون يعني عندكم يومئذ العمالة
والانحياز للمحتل، وبعد مرور حوالي ثمانية أشهر على احتلال
العراق فهل ما زلتم متمسكين بالطريق السلمي في مواجهة
الاحتلال؟ وهل أثمر موقفكم هذا الصلب في صالح
العراق؟

- نعم نحن كحزب علني واضح المبادئ والأهداف أعلننا إننا
سنجاهد سياسياً في سبيل إيصال المجتمع العراقي إلى السيادة
والاستقلال لأن الظروف الداخلية والخارجية ستساعدنا في
المطالبة بحقوق الشعب العراقي وتثبيت سيادته واستقلاله
ومعالجة أمراضه ومشكلاته المستعصية ومن هنا فإننا لا نلجأ
إلى المقاومة العنيفة طالما إننا نستطيع أن نؤدي واجبنا الشرعي
في إطار الحوار والسياسة.

وقد مشينا في شرح مبادئنا وإرادتنا بقوة ووضوح عبر جميع
القنوات الإعلامية وبيننا للعالم أجمع مواقفنا السياسية في جميع

المجالات ودخلنا مع الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية عبر عشرات اللقاءات في حوار سياسي فكري حتى نشترك في توحيد الآراء والأفكار والمنطلقات، واتقنا على ثوابتنا العراقية في مواجهة الاحتلال وإنما واجهناكم بحقائق الوضع في العراق من أول يوم.

إن الاتجاه السياسي لحزبنا الإسلامي لم يكن يعني ولا يعني الآن وفي المستقبل الاستسلام وإنما يعني الوقوف بقوة الحق الذي عندنا لرسم ملاحم مستقبل العراقيين المنكوبين بيد النظام الدموي الاستبدادي السابق بيد الاحتلال الذي كان نتيجة منطقية لما فعله أبناء جلدتنا بنا عبر أكثر من ثلاثة عقود من الزمن.

*** هذا كله قبل مجلس الحكم، وماذا فعلتم في مجلس الحكم لمصلحة الشعب العراقي، وهل نجحتم في ذلك وإلى أي مدى؟**

— لما دخلنا مجلس الحكم ، كنا نعلم ماذا نفعل ؟ ودخلنا فيه بإجماع أهل الشورى فينا ودخلنا فيه بعد موازنة السياسة الشرعية مع الواقع وكنا نعلم جيداً المنطلقات التي يبيحها لنا الشرع في الانتقال من البلاغ المبين إلى تقرير المصالح الشرعية ودفع المفسد المهلكة.

ومن هنا فقد طبقنا أهدافنا وأفكارنا بموازين الشرع في كل تصرفاتنا فقد اشتركنا في إصدار كل القوانين في صالح الشعب ودافعنا عن المظلومين ونبهننا إلى خطورة عدم إعطاء الرواتب للموظفين وعدم إقرار تقاعدهم وعارضنا إلغاء وزارة الدفاع والإعلام ودوائر الرئاسة ودافعنا بحرارة عن مصير مئات الآلاف من البعثيين الذين لم يرتكبوا الجرائم بحق الوطن وسعيها في إصدار الاستثناءات في ذلك، وقدمنا عشرات المذكرات

الاحتجاجية في موضوع هجمات واعتداءات القوات المحتلة على بيوت العراقيين الآمنة نتيجة للوشايات المغرضة والمنطلقات الجاهلية ، وبيننا ذلك بكل وضوح وبغزة الإنسان المسلم للحاكم المدني وقادة الجيش الأمريكي الذين جاءونا إلى المجلس. إلى غير ذلك من المواقف العملية الكثيرة التي كانت تصب في صالح المجتمع العراقي المنهار.

*** وهل ما زلتم تعتقدون أن وجودكم ضروري في المجلس؟**

- نعم ما زال وجودنا ضرورياً في المجلس فمشوارنا في استخلاص حقوق الشعب العراقي لم ينته بعد فنحن أمام مراحل أخرى كوضع قانون إدارة الدولة المؤقت الجديد وإجراء انتخابات المجلس الانتقالي الجديد من أجل إنهاء الاحتلال والحصول على السيادة الكاملة في ١ / تموز القادم بإذن الله. كل ذلك يوجب وجودنا وتقديم آراءنا والإصرار على إشراك شعبنا.

*** إذن أنتم لم تفكروا في الانسحاب حتى الآن ؟**

إن انسحابنا الآن من مجلس الحكم يعد موقفاً سلبياً وهزيمة سياسية من وجهة نظرنا لأننا ما زلنا نخدم شعبنا ومصالحه . ولم نصطدم بثوابتنا الشرعية وحينما نصطدم بهذه الثوابت لن نبقى لحظة إضافية وسنعلن ذلك ونسحب ونذكر سبب الانسحاب . إننا لا نلعب لعبة الأطفال وإنما نحن في حلبة اللعبة السياسية الخطرة التي كل خطأ وسوء تقدير فيها سيلحق بنا وبشعبنا أفدح الأضرار. وهل يمكن للمسلم أن يفكر في إلحاق الضرر بشعبه فضلاً عن نفسه.

***وماذا عن الشارع الإسلامي الذي لم ترض شرائح منه عن دخولكم في مجلس الحكم؟**

– إن الشارع الإسلامي في العراق وفي غير العراق ، لم يدخل في تجارب سياسية متشابكة ومعقدة كالتجربة التي نجابها ، ولم يكن العراق مستعداً لها فصعقتها المفاجأة ، ومن هنا فإن بعضاً من إخواننا وشبابنا انطلقوا من مواقع رد الفعل والمعرفة السطحية بمقاصد الإسلام ، وكيفية الموازنة بين البلاغ المبين والسياسة الشرعية .

إنهم حكموا علينا حكماً ساذجاً دون أن يعلموا دقائق الأمور ودون أن يعلموا حقائق الإسلام وتعاملها مع حركة العصر والتطورات السياسية وكيفية الدخول في فئاتها المتنوعة المعقدة . إن الكثيرين في الداخل والخارج عندما فهموا أوضاع العراق وحقيقة مواقفنا في اختيار المواقع التي تقدمنا إلى الأمام إما خففوا اللهجة أو افتنعوا تماماً بمواقفنا وباركوا لنا خطواتنا، مثال ذلك فتوى العالم الجليل الشيخ فيصل مولوي أمير الجماعة الإسلامية في لبنان بشأن دخولنا في مجلس الحكم ومشروعية ذلك.